

الرائد العربي

AL - RAÉD AL - ARABI

مجلة عربية فصلية تعنى بشؤون التأمين وإعادة التأمين
تصدرها شركة الاتحاد العربي لإعادة التأمين - دمشق

السنة الحادية والعشرون - العدد الحادي والثمانون - الربع الأول - 2004

- متطلبات تنظيم قطاع التأمين.
- التأمين البحري في الشرق الأوسط - الواقع وآفاق التطور.
- الخسائر المالية لمخاطر الأعمال المصرفية ودور شركات ومؤسسات الضمان.
- تأثير العولمة على صناعة التأمين في الدول الأفرو-آسيوية.
- أثر ازدياد البدانة على تأمينات الحياة.
- النفط العربي في الاستراتيجية الأمريكية.
- الدولار الضعيف لمصلحة من؟!
- استراتيجية تخفيض مطالبات السيارات بشركات التأمين.

الرائد العربي

AL - RAÉD AL - ARABI



الاشتراكات

يحدد بدل الاشتراك بنسخة واحدة
لمدة عام كما يلي:

أ - في الجمهورية العربية السورية.

1. للمؤسسات والمكاتب
والشركات (300 ل.س).

2. للأفراد (200 ل.س).

ب - في الخارج (\$30)

ثمن النسخة في سورية خمسون
ليرة سورية

مجلة فصلية تُعنى بشؤون التأمين وإعادة التأمين،
تصدرها شركة الاتحاد العربي لإعادة التأمين - دمشق
السنة الحادية والعشرون - العدد الحادي والثمانون - الربع الأول - 2004

رئيس مجلس الإدارة

المشرف العام

د. أمين عبد الله

رئيس تحرير

د. سمير صارم

للمراسلات

والاشتراك والإعلان

شركة الاتحاد العربي لإعادة

التأمين - دمشق - ص.ب. 5178

هاتف: 6118706 - 6132593

فاكس: 6113400

الإعلان في المجلة

تقبل المجلة إعلاناتها من مختلف أقطار الوطن العربي وترحب بشكل خاص بإعلانات شركات
التأمين وإعادة التأمين وبيوت الاستثمار

الأسعار

من الوطن العربي

صفحة داخلية أسود وأبيض - \$ 300

نصف صفحة داخلية أسود وأبيض - \$ 175

غلاف داخلي ملون - \$ 600

غلاف خارجي ملون - \$ 800

من الجمهورية العربية السورية

صفحة داخلية أسود وأبيض - 10000 ل.س

نصف صفحة داخلية أسود وأبيض - 7500 ل.س

غلاف داخلي ملون - 30000 ل.س

غلاف خارجي ملون - 40000 ل.س

في حال الإعلان لأكثر من مرتين متتاليتين يمكن منح تخفيضات يتفق بشأنها مع هيئة التحرير

التنضيد والإخراج: دار طلاس للدراسات والترجمة والنشر

دمشق - سورية - هاتف: 6618961 - 6618013 فاكس: 6618820 ص.ب. 16035

المحتويات

الافتتاحية:

- 4 متطلبات تنظيم قطاع التأمين..... د. أمين عبدالله

دراسات وأبحاث

- 11 التأمين البحري في الشرق الأوسط – الواقع وآفاق التطور..... يوسف جناد
- الخسائر المالية لمخاطر الأعمال المصرفية ودور شركات ومؤسسات
الضمان..... عادل مجرّش 22
- تأثير العولمة على صناعة التأمين في الدول الأفرو –
آسيوية..... ترحمة: فايزة سيف الدين 30
- المنافسة في أسواق التأمين..... وفاء اليغشي 45
- أثر ازدياد البدانة على تأمينات الحياة..... سعد جواد علي 54
- النفط العربي في الاستراتيجية الأمريكية..... د. سمير صارم 59

الدولار الضعيف لمصلحة من؟..... ناديا حاج صالح 81

أسواق تأمينية

استراتيجية تخفيض مطالبات السيارات بشركات التأمين..... د. حسني أحمد الخولي 85

قضايا تأمينية

حادث يجعل قدرات ذو التسعة والعشرين عاماً العقلية كقدرات طفل في الثامنة
من عمره..... نجلاء محمود 103

مصطلحات فنية

الموازنة التقديرية The Budget..... إعداد سعد جواد علي 106

الورقة الأخيرة

السعادة.. كما يمكن أن تكون!..... د. سمير صارم 109

* * *

الافتتاحية

متطلبات تنظيم قطاع التأمين

د. أمين عبدالله *

الرائد العربي

81

شّاء

2004

تأثرت وتتأثر التغيرات في هياكل أسواق التأمين بالتطورات والإصلاحات الجارية في الاقتصاديات العالمية وقد تجسدت بعض هذه التغيرات بجملة من الإجراءات التي اتخذتها بعض الحكومات في مجال خصخصة بعض الشركات العامة، وتحرير الأسواق بهدف زيادة الكفاءة والارتقاء بخدمات التأمين تمشياً مع متطلبات الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية. ومع التسليم بأن تطور ونمو قطاع التأمين في دولة ما إنما يتوقف على المستوى العام للتنمية الاقتصادية والاجتماعية في تلك الدولة وعلى التوقعات المتعلقة بالمستقبل القريب، حيث تظهر هذه العلاقة بصورة نسبية مئوية مما ينفقه الفرد من دخله الشهري والسنوي على خدمات التأمين والتي تتفاوت بشكل كبير بين الدول المتقدمة والدول النامية.

وتواجه صناعة التأمين في الدول النامية صعوبات كثيرة أهمها:

الوعي التأميني:

حيث لا يزال في مستوياته الدنيا لدى الكثير من مواطني هذه الدول نتيجة فهم خاطئ لدور التأمين ومهامه بالنسبة للمواطن والوطن، وفي سبيل زيادة هذا الوعي

* رئيس مجلس الإدارة.

مطلوب نشر الوعي بأهمية التأمين ودوره الاقتصادي والاجتماعي

لابد من تعبئة أجهزة التسويق التأمينية ووسائل الإعلام وتطوير مناهج التعليم لإبراز دور هذه الصناعة الفنية والمالية ومنعكساتها الإيجابية لتعزيز أقدية الادخار الوطنية وتقديم الحمائيات

اللازمة للفرد بشخصه وممتلكاته ومسؤولياته، وللدولة بكافة قطاعاتها الإنتاجية والخدمية، وهذا يحتاج إلى تدخل الدولة في مرحلة ما أو أكثر.

برامج التأهيل والتدريب:

يدرك المعنيون في شركات التأمين وإعادة التأمين وجهات الإشراف على هذا القطاع، أنه من أساسيات العمل التأميني ومستلزماته تنفيذ برامج تدريبية لكافة الفئات العاملة فيه لزيادة معارفهم التأمينية ومهاراتهم التسويقية، وأن تشمل مناهج التدريب حلقات دراسية لتدريب الكوادر الإدارية القطاعية لاسيما الإدارات الوسطى من خلال

النهوض بالمستوى المهني وتحسين ثقافة العمل يتطلب الاهتمام بالتدريب

دراسة علوم وتقنيات التأمين وإعادة التأمين والإدارة العامة والسلوك الإنساني، وأن يشارك كبار المديرين في برامج التدريب والتأهيل، بما يعزز جهود النهوض بالمستوى المهني

وتحسين ثقافة العمل بروح الفريق الواحد من أجل تطوير وتحسين جودة خدمات التأمين، لتلبية رغبات مستهلكيها، ولتكون أكفاً في المنافسة، وهذا يحتاج إلى خطط سنوية لتطوير وتحديث هذه الصناعة، يمكن تضمينها في خطط الدولة الاستثمارية والتنمية.

تحرير أسواق التأمين:

وحتى في حال تحرير أسواق التأمين فإن المنافسة ستكون على أشدها ما بين شركات التأمين الوافدة والمحلية في نوعية الخدمات التي تقدمها شركات التأمين فيما بينها وغير ذلك، الأمر الذي يتطلب وجود جهات رقابية وإشرافية قادرة على حماية حقوق مستهلكي هذه الخدمات من المواطنين والحفاظ على حقوق الوطن.

تحصيل الأقساط التأمينية والحسومات والتحويلات للخارج بالقطع الأجنبي:

تصادف شركات التأمين في عملها جملة من الإشكالات في تحصيل الأقساط والحسومات في التعامل مع الوكلاء وتغير سعر الصرف وبعض البيانات الإحصائية التي من شأنها اتخاذ قرارات قد لا تكون فنية أو عادلة في تسعير وتقييم الأخطار. كما تواجهها صعوبات في تحويل التزاماتها بالقطع الأجنبي للخارج، الأمر الذي يتطلب المراقبة والإشراف وتدقيق بعض الأخطار الإجمالية والأخطار الكبيرة لحماية مستخدمي خدمات التأمين ولتأمين الأغذية التأمينية المناسبة.

تسوية التعويضات:

يضاف على الإشكالات التي ذكرناها سابقاً إشكال عدم تسوية المطالبات بالتعويض عن الأضرار المشمولة بالتأمين بالسرعة والعدل المطلوبين، الذي يُعد أحد أهم أدوات المنافسة لأن رأي المستهلك إنما يتوقف على قدرة شركات التأمين على معالجة مطالبات التعويض عن الأضرار بكفاءة وبدون تأخير، فقد يكون

إشكالات صناعة التأمين عديدة لاسيما في الدول النامية

السبب في تأخير تسوية المطالبات نقص الكفاءة الفنية اللازمة أو الروتين حيث يتم التعامل مع المطالبات بالمماثلة حيناً وبالتسوية أحياناً فيتعرض المواطن لمتعكسات التضخم وأثره السلبي على حقوقه وزيادة خسائره، ولربما يكون السبب في تأخير تسوية المطالبات نقص السيولة المالية في شركات التأمين، والأخطر من ذلك نقص

الملاءة المالية ككل. يتوج هذه الإشكالات بعض الإجراءات القضائية غير العادية عند لجوء المؤمن لهم إلى القضاء مما حدا ببعض الدول أن تنشئ

من المهم تنظيم قطاع التأمين لضبط مساره وتأديته لهامه

محاكم متخصصة بقضايا تأمين حوادث السير أحد أعضائها من خبراء التأمين. وتكون قراراتها قطعية خصوصاً فيما يخص تعويضات الأضرار الجسدية الناتجة عن حوادث السير المشمولة بالتأمين.

هذه الإشكالات في صناعة التأمين خصوصاً في الدول النامية وإشكالات كثيرة أخرى لم نذكرها قد تظهر بين الحين والآخر في هذه الصناعة، إضافة إلى متطلبات التكيف والتوافق مع المتغيرات الاقتصادية سواء على المستوى الدولي أو على الصعيد الوطني في مجال الإصلاح الاقتصادي وإفساح المجال في مجهودات التنمية الوطنية للقطاع الخاص وتشجيع مساهمة رأس المال العربي والأجنبي في تلك المجهودات، الأمر الذي يقضي بتنظيم هذا القطاع سواء كان مؤلفاً من شركات عامة أو مع وجود شركات تأمين خاصة أو مشتركة بغرض ضبط مساره ومنعه من الانحراف عن أهدافه المتمثلة بزيادة المدخرات الفردية والوطنية والمشاركة في الخطط والمشاريع الاستثمارية وحماية الممتلكات العامة والفردية والمسؤوليات تجاه الغير وحماية حملة وثائق التأمين والمستفيدين منها، وتتمثل معظم هذه الضوابط بالتالي:

أولاً - الرقابة والإشراف:

وجود هيئة للرقابة والإشراف على أعمال قطاع التأمين وإعادة التأمين من ذوي الاختصاص في هذه الصناعة يتمتعون بالمؤهلات العلمية والخبرات الفنية اللازمة والصلاحيات الكافية لممارسة مهامهم على أكمل وجه.

ثانياً - رأس المال:

أن لا يقل رأس مال شركة التأمين وإعادة التأمين المطلوب الترخيص لها لمزاولة أعمال التأمين أو إعادة التأمين عن مبلغ معين هو الآن في مصر 30 مليون جنيه مصري وفي السعودية 100 مليون ريال سعودي يدفع نصفه أو أكثر عند الترخيص ويستكمل النصف الثاني خلال خمس سنوات من تاريخ تسجيل الشركة في سجل شركات التأمين لدى هيئة الرقابة والإشراف وذلك للتأكد من ملءة طالبي الترخيص وجديتهم لمزاولة هذا النشاط المالي والخدمي الهام.

ثالثاً – مجلس الإدارة:

أن يكون عضوان على الأقل من أعضاء مجلس الإدارة من خبراء التأمين وأن يكون المدراء المسؤولون عن الاكتتاب والتعويضات والاستثمار وإعادة التأمين من ذوي الخبرة في أعمال التأمين وإعادة التأمين أيضاً لضمان تنفيذ شركات التأمين لمهامها بالشكل المطلوب.

رابعاً – إيداعات نقدية:

لابد للمساهمين المؤسسين في شركات التأمين من إيداع مبالغ تحددها السلطة صاحبة الحق في ذلك في أحد المصارف المسجلة لدى المصرف المركزي. وتبلغ هذه الإيداعات في جمهورية مصر العربية الآن مبلغ خمسمائة ألف جنيه مصري عن كل فرع من فروع التأمين في الشركات المرخص لها وبعد أقصى مقداره ثلاثة ملايين جنيه مصري وهذا الرقم يتفاوت بين بلد وآخر على ضوء السياسات المالية والنقدية والتأمينية السائدة في هذا البلد أو ذاك ولا يجوز لشركة التأمين المودعة التصرف في هذه الودائع إلا بموافقة هيئة الرقابة والإشراف على التأمين.

خامساً – مخصصات فنية:

تتمثل بالزام شركات التأمين على الأشخاص والممتلكات والمسؤوليات بتكوين المخصصات اللازمة لمقابلة التزاماتها تجاه حملة وثائق التأمين والمستفيدين منها وتكون على الوجه التالي:

1 – في تأمينات الأشخاص:

1. احتياطي حسابي يتم تقديره لا بل تحديده بمعرفة خبير اكتواري معتمد من هيئة الرقابة والإشراف على التأمين وإعادة التأمين.
2. مخصص المطالبات تحت التسوية لمواجهة المطالبات التي لم يتم تسديدها بعد.

2 – في تأمين الممتلكات والمسؤوليات:

مخصص الأخطار السارية لمواجهة التزامات شركة التأمين عن عمليات التأمين الصادرة عنها قبل انتهاء السنة المالية والتي مازالت سارية المفعول بعد انتهائها

ويفتاور هذه المخلص ما بين 25% و 47% حيث يظهر هذا التدرج في مصر كمايلي:

25% عن عمليات تأمين أخطار النقل البحري والجوي.

40% من بقية أعمال التأمين باستثناء المسؤولية المدنية الناشئة عن حوادث السير حيث تصل هذه النسبة إلى 47%.

وفي سوريا حالياً 25% عن عمليات التأمين من أخطار النقل البحري والجوي. و 40% من بقية عمليات التأمين.

وهناك مخصصات أخرى لمواجهة مطالبات وقعت خلال العام التأميني وبلغ عنها ولكنها لم تسدد ومطالبات وقعت ولكن لم يبلغ عنها في حينها.

سادساً – في استثمارات أموال شركات التأمين:

يقتضي الاستثمار الرشيد لأموال شركات التأمين أن تكون بنسب معينة مما تخصصه من أموالها للاستثمار في الجهة الواحدة وأن لا يتم الاستثمار في شركات تأمين مماثلة في الدولة وأن تكون معظم الاستثمارات مضمونة حتى ولو كانت العوائد أقل، لأن معظم ما يستثمر من أموال شركات التأمين هو من أموال حملة وثائق التأمين، وأن لا تتعاطى شركات التأمين بإقراض الغير إلى ما هنالك من شروط أخرى.

سابعاً – المساهمة الوطنية:

أن لا يقل رأس المال الوطني في شركات التأمين وإعادة التأمين المرخص لها حديثاً عن 51% وذلك لضمان إحكام الرقابة على أموال شركات التأمين وأعمالها.

ثامناً – شكل الشركة:

أن تتخذ كل شركة تأمين وإعادة تأمين يرخص لها مجدداً شكل شركة مساهمة وهناك شروط عامة تتعلق بأوضاع وسياسة كل دولة من حيث الجهة المخولة بمنح تراخيص شركات التأمين وشروط منح هذه التراخيص وطريقة تسجيلها وشهرها.

وفي الختام فإن ما أشرنا إليه في هذه المقالة من أفكار حول متطلبات تنظيم قطاع التأمين بشكل عام ما هو إلا محاولة لتسليط الضوء على هذا القطاع الخدمي والمالي الهام ودوره الأکید في تعزيز الأقفنية الادخارية الوطنية وحماية الأفراد والممتلكات والمسؤوليات. وصولاً إلى حماية الاقتصاد الوطني بكافة عناصره.

هذه المهام الوطنية الكبيرة لهذا القطاع تجعله يستحق أن توجه إليه جهود التنظيم والرقابة والإشراف، وتزداد الحاجة إلى هذه الجهود في ظل المتغيرات الاقتصادية الكبيرة

لقطاع التأمين دور هام في تعزيز الأقفنية الادخارية وحماية الأفراد والممتلكات

ومستلزمات الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية والمنطقة الحرة العربية الكبرى إضافة إلى الاستعدادات للانضمام إلى الشراكة السورية الأوروبية المتوسطية في سورية، كل هذه المتغيرات تقتضي مزيداً من الإعداد لمؤسسات الداخل سواء كانت عامة أو خاصة وتعديل التشريعات والقوانين للتعامل مع المتغيرات بالكفاءة المطلوبة لتحصد الدول النامية من ثمار العولمة في مجال المعلوماتية وثورة الاتصالات والتكنولوجيا ما يساعدها على النهوض الاقتصادي. وإلا فإن آثار العولمة سوف لن تكون لمصلحة اقتصاديات هذه الدول في المدى المنظور.

* * *

ترحب مجلة الرائد العربي بكافة الأبحاث
والدراسات المقدمة من خبراء التأمين والعاملين
في هذا القطاع، لنشرها في أعدادها القادمة.

التأمين البحري في الشرق الأوسط
الواقع وآفاق التطور

يوسف جناد *

من المسلم به أن التأمين البحري هو من الفروع التأمينية الهامة والمميزة، وذو طبيعة خاصة ومعقدة ينفرد فيها عن باقي فروع التأمين الأخرى المعروفة. وهذه الحقيقة أثبتت صحتها سواء في الأسواق الدولية أو الأسواق الإقليمية. والتأمين البحري يشمل تأمين البضائع ضد المخاطر البحرية أثناء الرحلة البحرية وتأمينها ضد أخطار النقل الداخلي المكمل للنقل البحري وتأمين السفن بما في ذلك حفارات البترول البحرية. أما وثيقة التأمين البحري فهي وثيقة تأمين تغطي البضائع، جسم السفينة (بما في ذلك المعدات والآلات الموجودة عليها)، أجرة الشحن وأي مصلحة تأمينية أخرى ضد الأخطار البحرية أو الأخطار العرضية أو الثانوية التي يمكن أن تتعرض لها المخاطرة البحرية⁽¹⁾.

ويعترف العاملون في هذا المجال بأن الأخطار المحدقة بالتأمين البحري هي في ازدياد لأسباب كثيرة ومتعددة منها حركة ازدحام السفن والناقلات في الموانئ والممرات البحرية، وتغيرات المناخ وما يصاحب ذلك من عواصف ورياح عاتية، وتنامي ظاهرة القرصنة والاحتتيال إلى ما هنالك من أمور أخرى كثيرة، يرافقها ازدياد

* معاون مدير إدارة البحري والطيران في شركة الاتحاد العربي لإعادة التأمين.

⁽¹⁾ معجم مصطلحات التأمين — تيسير التريكي — طبعة 1985.

الطلب على تطوير وتحسين خدمات هذه المهنة التي تحكمها قواعد السوق وما يسيطر عليها من منافسة شرسة وخاصة في تأمين البضائع. وما يهمنا هنا بشكل رئيسي هو سوق التأمين البحري في منطقتنا العربية والمناطق المحيطة بها التي تبدو فيها المتناقضات أكثر حدة وأشد تعقيداً.

وليس من شك في أن أسواق التأمين في الشرق الأوسط عامة والتأمين البحري خاصة تعتبر من الأسواق المزدهرة والواعدة والرئيسية في السوق العالمية. ولدى المنطقة الإمكانات والتسهيلات التي تمكنها من التعامل بنجاح مع جميع المتغيرات. إلا أن الطموح لإيجاد مناخ مثالي للعمل في هذه المنطقة يصطدم بحقيقة غياب الإجراءات التي من شأنها

أسواق التأمين في المنطقة من الأسواق المزدهرة

تسهيل العمل وتطويره وبالتالي تحقيق معدل من الربح يطمح إليه الجميع.

إن هذا القطاع التأميني - وأقصد به التأمين البحري - يضم عدداً كبيراً من الشركات الصغيرة والكبيرة إلى جانب الوكلاء والسماسرة، وهذا الجو يخلق روحاً من المنافسة الشديدة، التي تصب في مصلحة الزبون، ولكن الأمر إذا استمر طويلاً فسيكون له أسوأ الأثر على القطاع بكامله. لأن استمرار الشركات بتقديم

قطاع التأمين البحري يضم عدداً كبيراً من الشركات الصغيرة

خدماتها بسعر منخفض أدنى من السعر الحقيقي للعمل، وكما هو سائد فعلياً، سوف يجعل الخدمات المقدمة في الدرك الأسفل، وعندها سيكون الزبون من أكبر المتضررين.

ولكن إن رغبت الشركات العاملة في منطقة الشرق الأوسط دخول معترك المنافسة العالمية الحادة، فإن عليها أن تستحوذ على بعض المقومات التي من شأنها دعم مركزها الفني والمالي والإداري. وتتمثل بعض هذه المقومات بتأهيل الكوادر التي بإمكانها قيادة العمل بشكل علمي ودقيق خاصة في إدارة الخطر ومنع الخسائر أو الحد منها ما أمكن. مما يمكنها من مجاراة الشركات العالمية الكبيرة والمشاركة في جني الأرباح التي هي في الأساس محدودة جداً.

دول الخليج العربي في الصف المتقدم للدول المزدهرة

وفي الحقيقة، يمكننا القول وبكل ثقة، أن دول المنطقة وخاصة دول الخليج العربي تقف في الصف المتقدم بين الدول التي تتمتع اقتصادياتها بنسب

عالية من التطور والنمو السريع. ومنها قطاع التأمين البحري والتجاري فميناء جبل علي يبقى المركز الإقليمي الذي لا يُنافس من حيث معدلات النمو التي يحققها سنوياً والتي تتراوح بين 15 - 20% أما دبي فهي المركز الذي يتربع على مفترق الطرق بين الشرق والغرب، وهي البوابة المفتوحة والمحطة المعترف بها إلى بلدان الشرق عموماً شرق آسيا وإيران وشبه القارة الهندية وإلى غرب وشمال إفريقيا.

هذه الإمكانيات الجغرافية والاقتصادية الاستثنائية تهيئ الفرص الحقيقية لنشوء وتطور قطاع التأمين وإعادة التأمين البحري. ومع ذلك تواجه صناعة التأمين البحري

رغم الإمكانيات فإن صناعة التأمين البحري تواجه تحديات عديدة

العديد من الصعوبات والتحديات عليها تجاوزها للوصول إلى الهدف المنشود ألا وهو الربح. والقضية تتطلب أساساً تقديم حلول تأمينية شاملة وبأسعار منافسة وطاقات استيعابية كبيرة خدمة للمؤمن

لهم المنتشرين بكثرة وبإمكانات عالية في المنطقة. ولتحقيق ذلك وللوصول إلى الهدف فإن إدارة الخطر ومنع الخسائر هي من الأمور الحيوية بمكان. وفي هذا السياق يجري التركيز على ثلاثة محاور أساسية وهامة لإدارة الخطر وهي:

أولاً - تطوير عمليات التغطية والتوضيب للبضائع المشحونة:

مع ازدياد واتساع وتطور أنظمة النقل، يلاحظ أن الخسائر الصغيرة المتكررة تنتج بشكل رئيسي عن عمليات التغطية غير النظامية والتوضيب السيء ومن أسباب ذلك:

— نوعية المواد التي توضع أسفل الحاويات ومهمتها امتصاص الصدمات، ومنع تسرب المياه والغبار والرطوبة.

- إشارات الدلالة على صحة استخدام الحاويات. وهذه من الأمور التي يجب أن تؤخذ باهتمام شديد في حالة شحن مواد إلكترونية، أو مواد هشة قابلة للكسر.
- شحن المنتجات بطريقة غير سليمة. حيث أن عمليات التحميل والتفريغ التي تتم بطريقة عشوائية ودون حذر شديد تؤدي إلى حوادث الكسر والتشقق التي تصيب بشكل رئيسي شاشات الحواسيب والتلفزيونات المصنوعة من الكوارتز وغيرها من البضائع الدقيقة لأن عمليات التحميل والتفريغ غير النظامية كثيراً ما تؤدي إلى سقوط مفاجئ للحاويات أثناء رفعها لتوضع على ظهر البواخر أو العربات الناقلة.
- الخزن في الحاويات: والذي يتطلب تجنب ترك أماكن فارغة ضمن الحاوية والذي يؤدي إن وجد، إلى انزلاق أجزاء البضائع المخزنة من مكان لآخر.
- زيادة وتعقيد الإجراءات الأمنية والجمركية التي تتطلب تفتيش البضائع بين الحين والآخر.
- نوعية الحاويات نفسها: يجب فحص الحاويات للتأكد من عدم وجود ثقب في جدرانها، أو عدم إغلاقها بشكل جيد مما يترك البضاعة عرضة للتلف أو الصدا أو السرقة.
- أنظمة التهوية في الحاويات، والتي قد يكون جزء منها معطلاً أو فتحاتها مغلقة أثناء عمليات اللف والربط، وعدم وجود التهوية يؤدي إلى التعرق وزيادة الرطوبة وبالتالي تلف البضاعة.
- بعض أنواع البضاعة يشحن في بالات، وبالتالي فإن توضيب البالات بشكل سيء قد يؤدي إلى زيادة الضغط على بعض البالات مما يؤدي إلى تخريب وتلف أجزاء من البضاعة المشحونة.
- عمليات اللف والربط والحزم التي يجب أن تراعي نوعية البضاعة.
- عمليات السرقة والقرصنة المنظمة التي تستهدف البضائع المشحونة في بالات أو حاويات، والتي تتم بعد تخليص البضائع في مرفأ الوصول أو بعد دخولها المستودعات.

سوق التأمين في الإمارات تعمل جدياً لتفادي الأخطار

ومن الأسواق التي تعمل بشكل جدي لتجنب معظم الأخطار المذكورة آنفاً هو سوق التأمين في دولة الإمارات العربية المتحدة. حيث تتخذ إجراءات مدروسة وبالتعاون مع شركات التأمين في المنطقة من أجل تعزيز وسائل الاكتتاب الناجح وتأسيس إدارات متخصصة وقادرة للتمكن من التعامل مع سلبيات السوق والوصول في النتيجة إلى إدارة سليمة للخطر والتقليل ما أمكن من الخسائر. بالاعتماد على خبرات أسواق التأمين العالمية المتطورة وخاصة في الولايات المتحدة وبريطانيا وأوروبا واليابان والهند، والاستفادة من تجارب هذه البلدان سواء عن طريق استقدام خبرات متخصصة في هذه المجالات، أو إفاد عناصر من أسواق المنطقة للتدريب في تلك البلدان. وهذا يندرج ضمن اتفاقيات للتعاون الدولي تضم شركات التأمين والمنشآت

اتفاقيات للتعاون الدولي للتخفيف من الخسائر أو التحكم بها

الحكومية كسلطات الموانئ والجمارك والتي تعمل مجتمعة على التقليل من وقوع الخسائر والتحكم ما أمكن بها وتطوير وسائل التعامل مع البضائع والإجراءات النازمة لذلك.

ثانياً — استخدام وسائل نقل حديثة وطرق متطورة للشحن:

إن استخدام ناقلات حديثة ومتطورة يعتبر من الأمور الحيوية في التجارة الدولية في أيامنا هذه. وينصب اهتمام العاملين في حقل تأمين البضائع على التأكد من أن هذه الناقلات تطبق شروط السلامة الدولية المتعارف عليها، إلا أن التجار بمعظمهم يلجؤون إلى التعاقد مع سفن قديمة نوعاً ما، وذلك توفيراً لأجور الشحن وقد لا يعلم بعضهم مخاطر مثل هذه التصرفات، والتي قد تعود عليهم بالوبال عندما تحصل الكارثة.

حوادث صغيرة سببها عدم الحرص وغياب الدقة

والمعضلة الأخرى التي تؤثر سلباً على تأمين البضائع تكمن في كيفية شحن هذه البضائع، وخاصة تلك غير

المعبأة في حاويات أو السائبة، أو غير المعبأة في صناديق والمنتجات الإلكترونية. وبالرغم من أن تقدماً كبيراً قد تحقق في مكثنة العمليات في موانئ الشرق الأوسط، إلا أن هناك حوادث صغيرة تقع بين الحين والآخر سببها عدم الحرص والدقة في استخدام الروافع أثناء تحميل البضاعة أو تفريغها.

ويعتبر نادراً وقوع حوادث جسيمة، إلا أن تراكم الحوادث الصغيرة سيؤدي بالتأكيد مع مرور الزمن إلى خسائر جسيمة، والمؤمنون هم أكثر الأطراف حرصاً على تقليل هذه الخسائر

تراكم الحوادث الصغيرة سيؤدي مع الزمن لخسائر جسيمة

والطلب من المؤمن لهم العمل ما بوسعهم لحسن إدارة أعمال التحميل والتفريغ عن طريق مراقبة هذه العمليات بشكل مباشر أو بشكل غير مباشر.

ثالثاً - العمليات اللوجستية⁽²⁾:

تلعب العمليات اللوجستية دوراً هاماً للغاية في إدارة حركة شحن البضائع، وضبط حالات التراكم في الموانئ. وهذه من الأمور الرئيسية التي تساعد في تقدير حدود التأمين لكل بوليصة سواء في الإرسالية الواحدة أو السفينة الواحدة، كذلك في تحديد مبالغ التأمين في كل موقع والمحمي بغطاء تأميني يدعى Marine Open Cover⁽³⁾.

(2) العمليات اللوجستية: هي العمليات المتعلقة بإدارة ومراقبة عمليات الشحن سواء في السفن أو الطائرات وتقدير القيم التأمينية للبضاعة وحالات التراكم في ميناء الشحن وميناء الوصول.

(3) صيغة لعقد طويل الأجل للتأمين على البضائع لا يحدد فيه مبلغ تأمين إجمالي والغطاء المفتوح عقد وليس وثيقة، لذا يتطلب إصدار وثيقة لكل شحنة. ويتعهد المؤمن بموجبه بالتأمين على كافة الشحنات التي سيبدأ شحنها خلال مدة معينة أو من تاريخ معين كما هي بالنسبة للغطاء المفتوح دائماً Always Open وبالمقابل يتعهد المؤمن له بإخطار المؤمن بكل شحنة مشمولة بالغطاء المفتوح. وفي حال سهو المؤمن له عن إرسال إخطار أو إشعار التغطية أو إرساله متأخراً، فإن التأخير أو النسيان لا يحرمان المؤمن له من التعويض إذا ما وقعت خسارة في هذه الشحنة غير المصرح بها وذلك شريطة أن يكون السهو والتأخير قد وقعاً بحسن نية... ومن الجدير ذكره أن قسط التأمين في هذا النوع من الأغطية التأمينية لا يدفع مقدماً بل عند تنفيذ الشحنة، ويمكن للمؤمن له الحصول على الغطاء المفتوح مباشرة من شركة التأمين دون اللجوء إلى وسيط التأمين باستثناء الغطاء المفتوح لدى لويبرز الذي يقتضي تدخل وسيط معتمد من قبل هذه الهيئة «معجم مصطلحات التأمين»، تيسير التريكي.

ولا يخفى على أحد، أن منطقة الشرق الأوسط لا تزال تعاني من اضطرابات سياسية تؤثر بشكل أو بآخر على التجارة البحرية من وإلى المنطقة، والتي تعاني من ضعف في القدرات اللوجستية الأساسية لدعم وتطوير التجارة البحرية التي إن وجدت فإنه سوف يناط بها ما يلي:

- إدارة ومراقبة حركة البضائع المشحونة بالسفن أو بالطائرات.
- التأكد من القيم الإجمالية لكل شحنة في البحر وفي أماكن وأزمنة محددة من الرحلة.
- إدارة تراكم البضائع في موانئ الشحن وموانئ التفريغ، بالاستعانة بالقدرات اللوجستية أيضاً لأطراف أخرى مساعدة، والتي بالمحصلة تقود إلى تحديد مواعيد دقيقة لتفريغ الشحنات من السفن وترحيلها إلى وجهتها المقصودة.

المنطقة الحرة في جبل علي من أكبر المناطق الحرة البحرية في العالم

أما ما يتعلق بالمستودعات، فإن المنطقة الحرة في جبل علي على الخليج العربي تعد من أكبر المناطق الحرة البحرية في العالم، والتي تعتبر بحق المستودع النموذجي لتخزين البضائع

التي تؤمن عبوراً سهلاً لهذه البضائع إلى الأسواق المجاورة التي يعيش فيها حوالي مليونين من البشر. والبضائع المكدسة في الموقع تزيد قيمتها عن عدة بلايين من الدولارات. وبالتالي فإن سلامة المستودعات وإدارة الخطر فيها يعتبران من التحديات الدائمة التي تواجه المؤمنين الذين يفترض بهم تقديم أغذية تأمينية مناسبة تؤمن الاستقرار والأمان لجميع أطراف العملية التجارية البحرية. وعليه فإن هناك شروطاً يجب توفرها في المستودعات والتي يأخذها مكتب التأمين بعين الاعتبار حيث تعتبر الأساس في منح الغطاء المناسب والتسعير المناسب. من هذه الشروط:

- الملامح الخارجية لبناء المستودعات: وهذا يشمل المواد المستخدمة في بناء الجدران والسقوف والأرضيات وتوفر الجدران الفاصلة بين حجرات المستودع، وأجهزة الإنذار والإضاءة والتهوية.

— أنظمة التخزين: وتشمل طريقة رصف الحاويات إلى جانب بعضها البعض، وفوق بعضها البعض، والتخزين في عدة طبقات ورفوف، وعمليات تداول السلع ضمن المستودعات، والفراغات بين كل كومة وأخرى، والمسافات التي يجب إبقاؤها بين الجدران والبضائع المكدسة.

— جداول البيانات الداخلة إلى المستودع والخارجة منه حاسوبياً.

— توفر أجهزة الإنذار المبكر التي تساهم في تقليل حوادث الحريق وعدم انتشارها إن وقعت إلى جانب أجهزة المراقبة، وأجهزة الكشف عن النشاط

توفر أجهزة الإنذار المبكر تساهم في تقليل حوادث الحريق

الإشعاعي، وأجهزة ولوائح الإرشاد والتوجيه وأجهزة إطفاء الحرائق وملحقاتها.

— توفر خطط جاهزة للتدخل السريع أثناء وقوع الحوادث، وتوفير العناصر المؤهلة والمدربة بشكل جيد للتعامل مع الحوادث التي تقع في المستودعات والتي تهدد البضائع المخزنة فيها.

بالاعتماد على ما سبق يستطيع مكتب التأمين اتخاذ القرار المناسب فيما يتعلق بمنح الحماية التأمينية للبضائع التي تتضمن القسط، ومعدل الاقتطاع، ونسبة الاحتفاظ من كل خطر، والجزء الذي سيوزع على معيدي التأمين، وأيضاً شروط وطبيعة الغطاء الاختياري الذي يغطي الفائض عن حدود الاتفاقية.

وتجدر الإشارة في هذه السياق،

إلى أن السلطات اليمنية تأمل في إعادة الحيوية والنشاط والتطور للتجارة البحرية من وإلى المرافئ اليمنية. ولدعم

السلطات اليمنية تأمل في إعادة الحيوية للتجارة البحرية

هذا التوجه فقد وافق مكتبوا التأمين البحري للوثائق التي تغطي الحرب في هذا العام على منح غطاء حدوده تصل إلى 1.5 مليون دولار أمريكي لأخطار الأجسام والآلات لكل سفينة تدخل الموانئ اليمنية، إضافة لمبلغ تأمين إضافي بخصوص أندية الحماية والتعويض، وتأمين الطواقم ضد الحوادث التي يتعرضون لها وذلك بموجب غطاء حرب جديد تقوده مؤسسة اللويدز.

تسهيلات تساهم في تشجيع عودة السفن إلى الموانئ اليمنية

والتسهيلات التي قدمها الوسيط Marsh في لندن، يتوقع لها أن تساهم في تشجيع عودة السفن إلى الموانئ اليمنية، بعد التراجع في إعداد هذه السفن غداة الهجوم على المدمرة الأمريكية "كول" أواخر عام 2002.

وكجزء من هذه التسهيلات، وكما نصت عليها الاتفاقيات المبرمة، فإنه يطلب من الحكومة والسلطات اليمنية المختصة فرض إجراءات أمنية صارمة على الموانئ والتي من شأنها منع وقوع أي هجوم على السفن التي تدخل الموانئ اليمنية، إضافة إلى تعهد الحكومة اليمنية بدفع جزء من أي خسارة تنجم عن أي عمل إرهابي يوجه ضد السفن المتواجدة في الموانئ.

المنافسة الشريفة تحتاج إلى قواعد تنظمها:

تعتبر المنافسة إجراء صحي في العمل، وستكون مفيدة فقط إذا توفرت لها قواعد صحيحة وضوابط محدودة ومدرسة بشكل علمي.

مصلحة الزبائن يجب أن تبقى الشغل الشاغل لمكتبي التأمين

إن السوق في الشرق الأوسط محدود وتنافسي بشكل كبير، وذلك بسبب تواجد العديد من المؤمنين سواء العالميين أو المحليين.. والمنافسة في

هذه الحالة هي جزء من العمل، ولكن يجب أن تبقى مصلحة الزبائن ومستوى الخدمات المقدمة لهم الشغل الشاغل لمكتبي التأمين، لأن مصلحة المؤمنين ترتبط بمدى ثقة عملائهم بهم. ومن المؤكد أنه إن تمت عمليات الاكتتاب بوسائل غير علمية فإن مستوى الخدمات سوف ينحدر إلى الجانب السلبي وسوف تكون النتيجة خسارة جميع الأطراف، لكن أكبر الخاسرين منهم بالطبع هم حملة الوثائق.

ومن المسلم به، أنه في الأسواق الحرة لا يمكن تطبيق التعرفة العالمية بشكل مطلق، وفي الوقت نفسه، فإن مصلحة حملة الوثائق يجب أن يكون لها الغلبة في كل قرار يتخذ. لذلك يتطلب الأمر تطبيق معايير خاصة لوضع التسعير المناسب وتحديد

معدلات القسط ومستوى الخدمات المطلوبة. ولعل من أفضل الوسائل المؤدية لذلك هو اتفاقية تجمع شركات التأمين العاملة في السوق ضمن هيئة تنظيمية يناد بها الإشراف والتخطيط لأعمال هذه الشركات.

والأمر الآخر الذي يجب أن يعطى القدر الكافي من الاهتمام، هو المسؤوليات الملقاة على عاتق أصحاب السفن ووكالات الشحن وذلك من أجل تحمل جزء من المسؤولية في حال وقوع الحوادث والتي سببها الإهمال أو عدم الحرص عند نقل البضاعة.

وتعتبر منطقة الشرق الأوسط من

المناطق القليلة في العالم التي تتمتع بشواطئ هادئة ومطارات آمنة ومناطق حرة وطرق نقل ممتازة، إضافة إلى تسهيلات مصرفية جيدة في أغلب دول

منطقة الشرق الأوسط تتمتع بشواطئ هادئة ومناطق حرة وطرق نقل ممتازة

المنطقة.. إلى جانب ذلك فقد تطورت فيها وبشكل كبير وسائل الاتصال الحديثة وتكنولوجيا المعلومات وما شابه، وعليه فإن فرص الاستثمار في المنطقة واسعة وغير محدودة، والعيب الوحيد هو أن المنطقة لاتزال ضعيفة صناعياً، مما يتطلب إعطاء هذا الجانب الاقتصادي ما يستحقه من الاهتمام.

وفي الختام. فإن السؤال الذي يطرح نفسه بقوة على مَنَتَبَي التأمين البحري في منطقة الشرق الأوسط يتمحور حول التحديات الأساسية التي تواجه تأمين البضائع في الوقت الراهن.. وللإجابة على ذلك، يجب الاعتراف بأن تأمين البضائع يجب أن يوفر دوماً حماية تأمينية جيدة بالاعتماد على معيد تأمين جيد، والتأكد من أن الزبون يشحن بضاعته على متن سفن مؤهلة بشكل جيد وتتوفر فيها شروط السلامة، يضاف إلى ذلك، وكما أسلفنا، التأكد من حسن توضيب البضائع وتحميلها وتفريغها بشكل سليم ونقلها إلى المستودعات بطرق علمية

وصحيحة. إضافة لما سبق، فإن هناك ثلاثة تحديات تواجه المكتب في التأمين البحري في هذه المنطقة وهي:

ثلاثة تحديات تواجه المكتب في التأمين البحري

— الاكتئاب في أسواق جديدة.

— مواجهة التنافس الخارجي.

— تطور وسائل الاتصالات.

إن أسواق التأمين في الشرق الأوسط لا تزال تمتلك طاقات استيعابية فائضة مما يخلق مجالاً واسعاً للمنافسة. وعلى المؤمنين في هذه السوق وضع خطط جديدة للتعاون فيما بينهم من جهة ومع المؤمنين في الأسواق الدولية للسيطرة على السوق بشكل جيد وتقديم أفضل الخدمات للزبائن.

المصدر: مجلة Policy العدد الصادر في 1 تشرين أول 2003، عن مقال بعنوان "Marine The Shipping Forecast"، لعدد من الكتاب.

اقرأ.. وفكر..!

- لا فرق بين (الظلم) و(الظلام) فكلاهما يؤدي — في النهاية — إلى إشعال أحد أعواد النقاب، مع اختلاف الهدف والمستهدف!!..
- لي صديق يحب زوجته أكثر من نفسه، ولهذا يطالبها دائماً بأن تعفر له (أخطاءها) قبل (أخطائه)!!..
- من أبرز سمات هذا العصر أن ما نستطيع أن نحصل عليه بقوة القانون، يضيع منا بفعل قانون القوة!!..
- ليس حراً من يحب بقلبه فقط، فالقلب — في النهاية — يسكن سجناً من الضلوع!!..
- الزمن كالرجل الثري، كلاهما يعرف جيداً.. كيف (يمضي)!!..
- عمر الإنسان هو الشيء الذي يحب الرجل (تحديده) وتحب المرأة (تحديده) ويفشل الاثنان في (تجديده)!!..
- قال أحد الفلاسفة: إن الله يحب الفقراء، بدليل أنه جعلهم أغلبية في هذا العالم.

عن صحيفة الأهرام

الخسائر المالية لخطر الأعمال المصرفية ودور شركات ومؤسسات الضمان

عادل مجركش*

من عوامل نجاح المصارف في أعمالها في العالم، وجود مظلة الائتمان التي توفرها لها عقود الضمان، فعقود الضمان عقود التكفل والتضمين والالتزام وفن تحمل المسؤوليات، وشركات ومؤسسات الضمان التي تحمل هذه المظلة، تقوم بدور الكافل والضامن والملتزم، وهدفها الوصول بالتعويض السريع إلى استمرار سلامة الأصول الثابتة والمتحركة والمتداولة والمالية للمصرف المضمون، وللمتعامل المضمون، وللمصرف المستفيد من عقود الضمان، بعد تعرض تلك الأصول للمخاطر المضمونة، بدون الحاجة إلى تدوير الخسائر لسنوات طويلة قادمة أو إلى تحمل عبء زيادات الرأسمال، أو اللجوء إلى الاستقراض من جديد، أو إلى الاستجداء. وبهذا التعويض السريع الذي يكفل استمرار سلامة الأصول المضمونة ويعيد إنتاجها، يعود المضمون للاستمرار في نشاطه التجاري فيستمر المتعامل المضمون بتسديد التزاماته للمصرف بدون أي تأخير وبدون أي سلبات تؤثر على سمعته التجارية ومكانته المالية.

وقد أفسح هذا العمل الرائع الذي تقوم به عقود الضمان وشركات ومؤسسات الضمان المجال، أمام مجالس إدارة المصارف وأمام موظفيها المسؤولين ضمن جو من الثقة وعدم التردد، للنفرة بقوة لاتخاذ القرارات الهامة التي تدعم سلامة تحريك

* استشاري متخصص في قطاع التأمين.

الأموال ونجاح خطط المصارف الاستثمارية والتنمية للأفراد وللشركات الصناعية والتجارية والزراعية والخدمية وحتى للحكومات وللاتفاقيات الدولية.

وعقد الضمان الذي يحقق هذه الإنجازات الهامة في الحياة الاقتصادية يحققها بفضل وجود عنصر المصلحة الاقتصادية المشروعة فيه، وهذا العنصر هو أحد

عنصر المصلحة الاقتصادية

أهم ما يقوم عليه عقد الضمان

العناصر الهامة التي يقوم عليها بناء عقد الضمان، كما يحرص على وجود المصلحة من استمرار سلامة المضمونات، وهذا الاستمرار هو

لمصلحة المالك أو لمصلحة المصرف المستفيد الذي يقدم القروض والتسهيلات، فعقد الضمان إذاً يترافق وجوده مع استمرار وجود المصلحة من سلامة الشيء المضمون، واستمرار وجود وسائل الوقاية والحماية فيها، ومن يهمل استمرار المصلحة من استمرار سلامة الشيء المضمون يعتبر غير حريص على استمرار سلامة أمواله وأموال المصرف، كما يعتبر هذا المتعامل الذي ينوي التعامل مع المصرف غير مؤهل ليملك عقوداً للضمان، كما يعتبر غير مؤهل للتعامل مع قروض المصارف ومع

التسهيلات الائتمانية، وقد أكد القانون

عقد الضمان يكشف بشكل مبكر

أهلية المتعاملين مع المصارف

الإنكليزي الصادر في القرن الثامن عشر «أن عقد الضمان يعتبر عقداً باطلاً ومخالفاً للنظام العام إذا لم يحتوي على

عنصر المصلحة» فعقد الضمان يكشف بشكل مبكر أهلية أو عدم أهلية المتعاملين مع المصارف الذين يطلبون القروض والتسهيلات.

فما هي إذاً مخاطر الأعمال المصرفية المقلقة؟ وما هي عوامل المناخ الأكاديمي المطلوب توفرها لهذا العمل الهام الذي تقوم به مؤسسات وشركات الضمان؟. أما مخاطر الأعمال المصرفية فتنقسم إلى:

أ - مخاطر تجري داخل المصرف وتتكون من المخاطر التالية:

1 - مخاطر الحريق والسرقة الموصوفة والاختلاس والتزوير وإساءة الأمانة،

ولهذه المخاطر عقود للضمان مخصصة تحتوي على شروط وأحكام

وضوابط وتعطيات يتفق عليها قبل توقيع العقود.

2 - مخاطر تنتج من أخطاء المهنة مثل الأخطاء التي تظهر ضمن الحسابات الجارية وحسابات القسط أو التي تنتج من عدم الدراسة المتكاملة لملف بعض المتعاملين والمستثمرين، وعقود هذه المخاطر تحتوي على شروط وأحكام وضوابط متشددة، توجب مشاركة خبراء ومراقبين من شركات ومؤسسات الضمان ومن أجهزة الاستعلام المصرفي والضريبي.

ب - مخاطر تجري خارج المصرف وتتكون من المخاطر التالية:

- 1 - مخاطر تجري على أموال المصرف أثناء نقلها بينه وبين المصرف المركزي أو بينه وبين فروعها.
- 2 - مخاطر تجري على أملاك المتعامل الثابتة والمتحركة والمرهونة لأمر الصرف المانع للقروض والتسهيلات والمؤلفة من أبنية المنازل أو المصانع أو المستودعات، والآلات والتجهيزات والتي قد تتعرض لمخاطر الحريق والزلازل والعواصف والسرقة الموصوفة وغيرها.

3 - مخاطر تجري على بضائع المتعامل الخاضعة لنظام التسهيلات المصرفية أثناء نقلها من مستودعات البائع إلى مستودعات الشاري، أو أثناء

مخاطر خارج المصرف عديدة ومنهما ما يقع أثناء التخزين أو النقل وغيرها

تواجدها في المستودعات وتشمل هذه المخاطر أخطار الحريق والسرقة والفيضانات والعواصف وجنوح السفن وغرقها وتدهور السيارات الناقلة للبضائع والكسر وسقوط الروافع أثناء عملية التحميل والتفريغ.

- 4 - مخاطر تجري على ذمم التسهيلات والقروض والاستثمارات والصادرات، والتي تتعرض بالإضافة لمخاطر الحروب والشغب والاضطرابات الشعبية إلى مخاطر العسر المفاجئ أو الحجز أو التأميم، ولهذه المخاطر مؤسسات ضمان خاصة بها وعقود ضمان خاصة بها، تحتوي على ضوابط وأحكام متشددة يجري الاتفاق عليها في وقت توقيع العقد.

5 - مخاطر الوفاة أو العجز الدائم الكلي الذي يتعرض لها المتعامل مع المصرف، وكيف تستطيع عقود ضمان مخاطر الحياة للمتعامل مع المصرف، أن تسدّد للمصرف مبالغ القروض والتسهيلات ضمن شروط ومبالغ عقود الضمان دون الحاجة إلى حرمان ورثة المتعامل من هذه الأملاك.

ويلاحظ أن كافة تغطيات مخاطر ذمم التسهيلات والاستثمارات والصادرات لها عقود وشروط مخصصة ويشترك في دراستها خبراء من مؤسسات وشركات الضمان المتخصصة بهذه الأخطار مع أجهزة الاستعلام الموجودة في المصارف وفي غرف التجارة والصناعة ولدى السلطات الأمنية، يراقبون باستمرار السلوكيات

خبراء متخصصون لدراسة التغطيات ومراقبة السلوكيات

الأدبية والشخصية للمتعامل مع المصرف ومدى استمرار ملاءته وعدد الشيكات المرتجعة له، ومدى الاستمرار في النقاط أخباره من بيئته وأسواقه، ونوعية الأشخاص الذين يرافقهم، ونوعية الأماكن التي يسهر فيها، وهل هذه الأماكن يتم فيها لعب القمار وتعاطي المخدرات. ويجب أن يجري وضع ملف واستمارة خاصة بالمتعامل مع المصرف، حيث يجب أن يدون فيها شهرياً ملخصاً عن كافة هذه المشاهدات والدراسات، بالإضافة إلى الميزانيات الحسابية، وتقارير التحليل الحسابي لها، ويجري تجديد طلب هذه

تجديد عقد الضمان يتطلب تجديد الملف والاستمارة الاستعلامية

الميزانية سنوياً موقعة من محاسب قانوني يختاره المصرف. كما أن عقد الضمان عندما يجدد سنوياً يجري معه طلب تجديد وسائل الوقاية والحماية في كل مرحلة من مراحل تغطيات عقد الضمان، بالإضافة إلى تجديد ملفه واستمارته الاستعلامية، وكافة هذه التجديدات والوثائق التي يتطلبها عقد الضمان كما يتطلبها عنصر المصلحة الذي هو عنصر كشف النوايا السلبية أو الإيجابية عن المضمون بشكل مبكر.

أما عوامل المناخ الأكاديمي الواجب توفره في مؤسسات وشركات الضمان فهي:

1 - بما أن شركة أو مؤسسة الضمان هي شركة ومؤسسة الكافل المليء مالياً والضامن القوي والملتزم بدون تردد، فيجب أن يجري إعطاء هذه المؤسسة والشركة المناخ المناسب لعملها.

2 — وأول عامل يوفر هذا المناخ هو عامل حرية استثمار الأموال، لأن مردود

الاستثمارات الجيد يبيئ الكافل والضامن المكانة المالية القوية والسرعة في

تسديد التعويضات وتنزيل أسعار

التأمين، الذي يوسع شريحة عدد

المضمونين، والاستثمار يجب أن

يكون في مشاريع الكهرباء

قبل مطالبة الضامن بالتزاماته

يجب إفساح المجال له ليكون مليئاً

والاتصالات والمصارف والنقل والدخول في أسواق الأسهم والدخول في شراء

سندات على خزينة الدولة، وغيرها من الاستثمارات القوية. وإن لم تتوفر هذه

الاستثمارات أو بعضها في داخل القطر فعلى مؤسسات وشركات الضمان

استثمار أموالها في البلاد التي توفر مثل هذه الاستثمارات، فحتى أستطيع أن

أطالب الضامن والكافل بالتزاماته عليّ أن أفسح له المجال ليكون مليئاً وقوياً

ومرناً في أمواله وفي قراراته وأعماله.

3 — الاستقلالية باتخاذ القرارات الفنية والإدارية والتنموية والاتصال مع المعيد

والخبراء الأجانب والتعاقد معهم وتحويل مستحقاتهم فور استحقاقها.

4 — الصلاحية بتحويل القطع الأجنبي لتسديد التعويضات المستحقة لخارج القطر

والتي يستفيد منها الناقل أو المصرف المراسل أو المصرف فاتح الاعتماد أو

البائع وغيرهم. فعقد الضمان مثله كمثل بوليصة الشحن قابل للتظهير والتجبير.

5 — إذا وجدت عوائق للعمل، صادرة من بعض بنود القوانين والقرارات العامة،

فيجب أن يجري استثناء عقود وشركات الضمان منها بالقدر المستطاع.

6 — أسوة بنظام السير ومحاكم السير، وأسوة بنظام الجمارك ومحاكم الجمارك، يجب

أن يوضع قانون خاص بأعمال الضمان وعقود الضمان وتشكيل محاكم خاصة

بالضمان لتفصل المنازعات التي قد

تتشأ بين الضامن والمضمون ضمن

بنود عقد الضمان وضمن نظرية

الالتزامات وأحكام المسؤولية المدنية،

وليس ضمن تقديرات القاضي التي لا

من المهم وضع قانون خاص

بأعمال الضمان وتشكيل محاكم

خاصة لتفصل المنازعات

وليس ضمن تقديرات القاضي التي لا تستند على أسس قانونية ثابتة. ولا تستند على شروط ومبالغ التعطيات الواردة في عقود الضمان والمتفق عليها بين الضامن والمضمون بشكل مسبق "غالباً".

7 - عدم خضوع العاملين في المصارف وفي شركات ومؤسسات الضمان لقانون العاملين الموحد، لأن العنصر الواحد في المصرف أو في شركة الضمان الذي يتبوأ مركز المسؤولية يحتاج إلى أكثر من خمس سنوات لكي يحمل شهادة تأهيل، وأن الأرباح في شركات

أرباح شركات التأمين والمصارف تتعلق زيادتها بشخصية وثقافة العاملين في هذين القطاعين

الضمان والمصارف تتعلق زيادتها بشخصية وإبداع وثقافة الموظفين والإداريين ووكلاء التسويق المؤهلين، ولا تتعلق بالآلات أو بضائع يحتاجها ويشترها الشعب

بدون أي دعاية. ويلاحظ أن أدنى راتب يتقاضاه موظف الضمان أو المصارف في البلاد المجاورة يتراوح بين ألف وثلاثة آلاف دولار شهرياً، بينما لا يزيد عندنا عن مائتين وخمسين دولاراً.

هذه هي أهم مخاطر الأعمال المصرفية وهذه هي أدوات معالجتها، ولا يمكن أن نتصور مصرفاً يعمل وينجح دون وجود عقود الضمان المختلفة. فعقود الضمان

عقود الضمان هي مظلة التعويض والحماية للمصارف والمشاريع الاقتصادية

هي مظلة التعويض والحماية للمصارف وللمشاريع الاقتصادية بكافة أنواعها، والمؤسسة العامة السورية للتأمين تقوم الآن بتغطية جزء من هذه المخاطر وهي قادرة أن تغطي أجزاء أخرى، إذا

توفرت لها عوامل النجاح المذكورة في هذه المقالة، فهي تملك الكادر الإداري المؤهل ووكلاء التسويق المؤهلين، وتملك الأسلوب الإداري الجيد وتعطي لخزينة الدولة

حوالي ملياري ليرة سورية أرباح وضرائب ورسوم، ورسوم طوابع، وإمداد نقدي من الاحتياطي، وتوفير حوالي 700 فرصة عمل، وهي قادرة على مضاعفة عطائها عشرة أمثال، ورغم كل هذه النجاحات المحدودة نراها لا تملك الصلاحيات ولا تملك حق صنع القرار الفني والإداري المناسب لها، فهي لا تملك استثمار أموالها ولا تملك خروجها من قانون العاملين الموحد، ولا تملك حرية التعامل مع شركات إعادة الضمان الأجنبية، ومكاتب الخبراء الأجانب. وهي تملك الخبرات الفنية لمشاريع الضمان الصحي والزراعي وغيرها، ولكنها لا تملك الصلاحيات الكافية لإجراء الاتصالات الدولية مع كبار الاستشاريين لنجاح مثل هذه المشاريع ومراقبتها وتسوية تعويضاتها.

كيف نطالبها بالنجاح المتكامل في كافة قطاعات الضمان بوجود هذه العوائق؟ وخاصة بعد أن جرى نقل إدارتها الرئيسية من دمشق التي تنتج 60% من أعمالها إلى حمص، وإبعادها عن حقول أعمالها التي هي إدارات المصارف، ومراكز وتجمعات رجال الأعمال، وأماكن مرور المعידين، ومراكز مؤسسات القطاع العام والوزارات وغيرها، وكان هذا الانتقال آخر قرار من

إبعاد المؤسسة العامة السورية للتأمين عن دمشق يفسح المجال لنجاح شركات الضمان المنافسة مستقبلاً

القرارات العامة الذي يفرض عليها، والذي قد يفسح المجال لنجاح شركات الضمان المنافسة القادمة التي سوف تجاور المصارف، فبعض المخاطر يجب تغطيتها خلال ساعات وليس خلال أسابيع، وقد يكون قرار نقل المؤسسات العامة للمنطقة الوسطى ناجحاً في مؤسسات الحبوب والسجائر والخضار والفواكه وصناعة السكر، لكثرة عدد العاملين فيها ولوجود حقول العمل لهم بشكل أكبر في المناطق الوسطى، بينما لم يبلغ عدد المنقولين الإداريين أكثر من 15 إدارياً في مؤسسة التأمين السورية.

يجب تهيئة من يجاور المصارف الجديدة ويكفل ويضمن لها أعمالها

فأهلاً وسهلاً بالمصارف القادمة
وعلينا أن نهيئ لها من يجاورها ويكفل
ويضمن لها أعمالها وذلك بتوسيع
صلاحية المؤسسة العامة السورية للتأمين
الكافل والضامن الوحيد لها، وذلك
بإعطائها المناخ العلمي المناسب بشكل

أكبر وأشمل لتستوعب الخسائر المالية لمخاطر الأعمال المصرفية وغير المصرفية
المضمونة، وهدفه هو مصلحة المصارف ومصلحة المؤسسة العامة السورية للتأمين
بشكل خاص والمصلحة العامة بشكل أوسع وأشمل.

* * *

حكم جميلة

- قطرة الماء تنقب الحجر.. لا بالعنف.. لكن بتواصل السقوط.
- قال الشافعي: من وعظ أخاه سراً فقد نصحه.. ومن وعظه علانية فقد فضحه.
- قال حكيم: علمت أن رزقي لا يأخذه غيري .. فاطمأن قلبي، وعلمت أن عملي لا يقوم به غيري .. فاشتغلت به وحدي، وقال ثان: كن عادلاً قبل أن تكون كريماً، وثالث: من زاد في حبه لنفسه .. زاد كره الناس له.
- يسخر من الجروح كل من لا يعرف الألم.
- اللسان ليس عظاماً .. لكنه يكسر العظام.
- نمر مفترس أمامك خير من ذئب خائن مفترس وراءك.
- إذا خرجت الكلمة من القلب دخلت في القلب، وإذا خرجت من اللسان لم تتجاوز الاذان.
- لسان العاقل وراء قلبه، وقلب الأحمق وراء لسانه.
- ثلاث ليس فيهن حيلة: الفقر يخالطه كسل، وعداوة يداخلها حسد، ومرض يمازجه هرم.
- تعلم من الزهرة البشاشة، ومن الحمامة الوداعة، ومن النحلة النظام، ومن النملة العمل، ومن الديك النهوض باكراً.

**تأثير العولمة على صناعة التأمين
في الدول الأفرو-آسيوية***

The Impact of Globalization
On the Insurance Industry of
F. A. I. R. Members' States

ترجمة: فايزة سيف الدين**

تميزت العقود الأخيرة بعدد من الأحداث كان لها الأثر الفعال على البيئة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية في العالم. فقد كان للتقدم العلمي في مجال التكنولوجيا الأثر العميق في امتداد حدود المعارف الإنسانية وفي فهم الظواهر العلمية والكونية بشكل عام. وقد أدى هذا التقدم العلمي إلى هجرة الجماعات البشرية من مكان لآخر كي تستطيع أن تحقق آمال وطموحات شعوبها دون أن يعيقها أي عائق، فحتى الخلافات العقائدية لم تكن لتشكل يوماً معضلة كبيرة في وجه هذا التطور وخاصة بعد الحرب الباردة.

وبشكل عام ومع الاتجاه المتزايد نحو العولمة، فإن أفضل ما في الثقافات سيصب بدون شك في صالح التطور الإيجابي للعالم. هذا، وإن رياح الديمقراطية التي تهب على العالم هذه الأيام ما هي إلا خطوة إيجابية أخرى في مجال تطور المجتمعات بحيث تقودها الحكومات الجيدة ويسودها احترام حقوق الإنسان ويحدد تطورها بمدى قدراتها الفعلية.

* المؤتمر الثامن عشر للاتحاد الأفرو - آسيوي واللجنة التنفيذية الرابعة والأربعون المنعقد في
هراري 21 - 26 أيلول 2003 عرض السيد Bakary kamara مدير عام African Re. Nigeria.

** مدير إدارة البحري والطيران، في شركة الاتحاد العربي لإعادة التأمين.
«إن نشر هذه المقالة لا يعني تبني هيئة تحرير المجلة للأفكار الواردة فيها...».

تحرر القطاع المالي يسهل حركة رأس المال والاستثمار

ومن ناحية أخرى، فإن تحرر القطاع المالي يسهل من حركة رأس المال والاستثمار عبر الأمم مما سيساعد على اندماج الأسواق الصغيرة والضعيفة ضمن بوتقة النظام العالمي الذي يتجه نحو الكمال بشكل سريع.

وهكذا ومع الزمن، نجد بأن العالم قد تقلص إلى قرية صغيرة لا يوجد فيها أي قيود للحد من حركة العمال ورأس المال. وتبذل الدول حالياً جهوداً جبارة لتحقيق هذا الهدف الذي سيتحقق عاجلاً أو آجلاً. ورغم أن التقدم الفعلي لن يكون بنفس السهولة التي يتم عرضه من خلال النظريات، إذ يتوقع أن يترافق هذا التقدم ببعض المعاناة، إلا أن الفائدة العامة ستقلل من حجم هذه المعاناة وهذا هو السبب الذي وافق معه قادة العالم على مبدأ العولمة كخيار مرغوب فيه وحل ممكن للقضاء على الفقر.

يجب مراقبة أدق الإشارات التي تنبئ بالعولمة وفهمها

فإذا لم يتم التنبيه إلى الدلائل الأولية للعولمة، فلا شك بأن أثرها سيكون كبيراً على الصناعة بشكل عام والتأمين بشكل خاص. لذا، لا بد لنا من

مراقبة أدق الإشارات التي تنبئ بالعولمة وأن نفهم بنفس الوقت كل شيء عن هذا الاتجاه الجديد حتى نستطيع أن نميز أي حركة يمكن أن تستدعي إعادة تشكيل بنىوية لأساليب تلك الصناعة.

من هذا المنطلق، شكل هذا المنتدى مجالاً جيداً لتبادل وجهات النظر حول هذا الموضوع الهام حيث يمكن للمشاركين فيه أن يكتسبوا الرؤية الضرورية التي تمكنهم من إدارة هذه الصناعة في العالم الذي يزداد تعقيداً يوماً بعد يوم. لذا، فإنني أهني المنظمين على حسن تبصرهم بالأمور وأشعر بالسعادة لأنني قد حصلت على فرصة المساهمة بهذا الموضوع الهام.

وقبل الخوض بالموضوع الأساسي، لا بد من إعطاء فكرة سريعة عن بداية ظهور العولمة.

عند الحديث عن بداية العولمة، يفضل أن نبدأ بدور بعض المعاهد والمؤسسات مثل منظمة التجارة العالمية World Trade Organization والغات Gatt ومؤسسة بريتون Bretton woods Institutions حيث ساهمت هذه المؤسسات بإعادة تشكيل النظام العالمي بشكل كبير. فمن المعروف بأن الرغبة بتجميع الدول ضمن نظام عالمي هي السمة الغالبة على التاريخ البشري. كما كان هذا الهدف هو المحرك الأساسي للاستعمار

الرغبة بتجميع الدول ضمن نظام عالمي السمة الغالبة على التاريخ البشري

والذي سيطر في حقبة طويلة من التاريخ الإنساني. ولكننا لسنا هنا بالتأكيد لكي نتطرق في هذه العجالة إلى هذه الناحية من دراسة العولمة، ولكننا سنركز على الأبعاد المالية والاقتصادية التي أخذت تقرض وجودها على بقية الاعتبارات من هذا المنطلق فإن العولمة قد بدأت بالظهور عقب الحرب العالمية الثانية عندما ظهرت الحاجة الماسة لإنشاء مؤسسات تُعنى بتنسيق وتنظيم التعاون الاقتصادي الدولي الذي أدى بدوره إلى إنشاء مؤسسة بريتون Bretton Woods Institutions وهكذا فقد كان الهدف الأساسي يكمن في إنشاء منظمة تجارية لكي تتعامل مع الأنظمة الاقتصادية الدولية وتنظم العلاقات فيما بينها وقد بدأ الأمر بعدد من الدول التي اجتمعت وأوجدت مجموعة من القواعد التجارية والامتيازات والتي عرفت فيما بعد بالاتفاقية العامة للتجارة والجمارك أي اتفاقية الغات العام 1947. (Gatt) General Agreement for Tariffs and Trade .

وخلال الفترة الواقعة بين عامي 1948 و 1994 ساهمت اتفاقية الغات المؤقتة في ظهور معظم القواعد التي تحكم التجارة العالمية. وبعد توقيع اتفاقية الغات عام 1994 في مراكش / المملكة المغربية. تم استبدال هذه القواعد المؤقتة بما يعرف بمنظمة التجارة العالمية World Trade Organization حيث تم استخلاصها من

المناقشات التي تمت خلال الفترة 1986 و1994. وقد دخلت حيز التطبيق في كانون الثاني 1995 وهي تقوم بتنظيم حوالي 90% من التجارة العالمية وبمعنى آخر فهي مؤسسة حكومية

ساهمت اتفاقية الغات بظهور معظم القواعد التي تحكمت بالتجارة العالمية

دولية مهمتها الأولى تكمن بالتعريف بالقواعد التي تنظم التجارة الدولية من خلال عدد من الاتفاقيات.

وبعيداً عن تجارة البضائع والتي كانت المحور الأساسي لاتفاقية الغات GATT فإن منظمة التجارة العالمية بعدد أعضائها البالغ 148 عضواً حالياً وحوالي 20 عضواً في طريقهم إلى الانضمام، تقوم أيضاً بتنظيم التجارة في مجال الخدمات والممتلكات الفكرية Intellectual property، وقراراتها ملزمة حول العالم ولا تملك أي دولة حق الاعتراض Vetto.

وبذلك يمكن تلخيص مهام منظمة التجارة العالمية بالأمور التالية:

- 1 - التأكد من تطبيق اتفاقيات التجارة المعتمدة في الدول الأعضاء.
- 2 - تنظيم المنتديات من أجل المناقشات التجارية.
- 3 - تسوية الخلافات التجارية.
- 4 - تعريف ومراجعة السياسات التجارية الوطنية.

من المتوقع أن تكون القواعد التجارية مستقبلاً أكثر مرونة وشفافية

وهكذا نجد أن نشاطات ومبادرات مؤسسة بريتون وودز ومنظمة التجارة العالمية قد ساهمتا معاً في نظام تجارة عالمي جديد يضمن تحقيق تجارة عادلة بدون تمييز ويؤكد بأن العوائق التجارية

يمكن إزالتها عبر المناقشات. ومن المتوقع بأن تكون القواعد التجارية في المستقبل أكثر مرونة وشفافية؛ ونتجه للاعتماد على المناقشات المفتوحة والعدالة أكثر فأكثر. ولكي نضمن بأن قطار العولمة لن يهمل بعض الأسواق لسبب أو لآخر لابد من إعطاء الاهتمام الأكبر والوقت الكافي للدول النامية لكي تلحق بركب التطور والعولمة. ومن هذه الناحية، فقد تكفل مؤيدو السوق العالمي بتأمين نجاح النظام الاقتصادي العالمي الذي يحقق التحسن الاقتصادي والإصلاح في الكثير من الدول. وعاجلاً أو آجلاً فإن موجة العولمة ستجتاح حدود الدول مخلفة وراءها الكثير من التغيرات والحوادث. وهنا يكمن السبب الجوهري لظهور بعض المدارس الفكرية والتي تعتقد بأن العولمة قد تعمق الهوة بين الدول الغنية والدول الفقيرة.

وتقوم منظمة التجارة العالمية بجهود جبارة لجمع الأفكار والاقتراحات الجديدة من الدول المتطورة بهدف الصالح العام. ومثال ذلك أن المنظمة قد تبنت البيانات التي تم وضعها من قبل الدول المتطورة في سيائل والتي تم تأكيدها في الائتداد unctad وتم اعتمادها في بانكوك عام 2000. إلا أن الأحداث الأخيرة قد شطبت مثل هذه التوقعات.

أثر العولمة على أسواق الاتحاد الأفرو - آسيوي:

:Globalization and the F. A. I. R. markets

1 - مفهوم العولمة Process of globalization: لابد أن نتطرق أي دراسة لأثار

العولمة إلى الحديث عن آثار تحرير الأسواق والخصخصة والفوضى deregulation والتي تشكل بمجملها المدخل الأساسي لإدراك مفهوم القرية العالمية. وبما أن قدرة الدولة

للانسجام مع العولمة تعتمد على الكفاءة التي تدار فيها هذه المراحل فلا بد لنا من عرض هذه النواحي بشكل وجيز.

قدرة الدول على الانسجام مع العولمة تعتمد على الكفاءة التي تدار فيها المراحل

2 - الخصخصة Privatisation: كان الاقتصاد في الدول النامية - وحتى السنوات

الأخيرة - حكراً على الحكومات. وبعد فشل بعض المشاريع العامة، أصبح من المناسب أن يتم التحول إلى اقتصاد السوق بحيث تلعب الحكومة دوراً إشرافياً فقط. وبذلك يمكن خلق مناخ تنافسي تقوم فيه الشركات بشكل أكثر فاعلية باستخدام الموارد المتاحة لكي تحصل على الظهور بالسوق. ومن المتوقع بأن الشركات العامة بأهدافها الاجتماعية والسياسية والاقتصادية قد لا تستطيع أن تتحمل ظروف ممارسة آلية السوق العالمي التي تعتمد على العرض والطلب.

وكما أشير أعلاه، فإن كلاً من هذه الاتجاهات الاقتصادية المحدثة على درجة متفاوتة من التطور. لذا، يجب دراسة الأوضاع الخاصة بكل دولة

يجب دراسة الأوضاع الخاصة بكل دولة دراسة متأنية

دراسة متأنية تهدف إلى تحويل الاقتصاد بشكل متدرج نحو الخصخصة. وتعتمد هذه

الدراسة على الظروف الخاصة بكل سوق على حدة، إذ أن درجة الخصخصة المطلوبة وتوفر المدخرات المحلية والأساليب المتبعة لتحقيق الأهداف سيكون لها دورها الهام في صياغة تلك القواعد والقرارات.

وقد لوحظ في العديد من الدول النامية، وخاصة في إفريقيا بأن الحكومات تتبع نظام الخصخصة التدريجية، إذ تقوم بتطبيق نظام الخصخصة على بعض المشاريع وتنتظر لترى النتيجة وتقوم على ضوء تلك النتيجة باتباع نفس النظام على مشاريع أخرى. إلا أن سرعة الخصخصة، وبناء على تعليمات منظمة التجارة العالمية ستسير بوتيرة أكبر خلال السنوات القادمة.

التحرر والفوضى Liberalization & Deregulation:

أخذ الاتجاه نحو التحرر يسير بسرعة كبيرة بعد توقيع اتفاقية الغات Gatt عام 1994. إلا أن هذه السرعة تتفاوت بين دولة وأخرى فهي تارة بطيئة في بعض المناطق مثل إفريقيا وأكثر سرعة في بعض المناطق الأخرى مثل آسيا.

الاستقرار الاقتصادي من أولويات دول العالم الثالث

ومن المعروف بأن أول اهتمامات الدولة ينصب على تأمين الاستقرار الاقتصادي. وبما أن اقتصاد دول العالم الثالث ضعيف وغير مستقر فإن التحرر قد

يؤدي إلى اضطرابات سياسية واجتماعية وهذا الأمر ينطبق على الدول النامية فسي إفريقيا. ويفسر التباطؤ في عملية التحرر، بالإضافة إلى ذلك بأن العديد من الدول التي اتبعت قواعد بريتون وودز Bretton Woods قد عانت من تجارب مريرة لم تخرج منها حتى الآن.

إلا أن هذه الصورة الضبابية لا تمنع وجود بعض الفوائد لتحرير الأسواق منها على سبيل المثال:

- 1 - إن المؤسسات المحلية ستصبح أكثر إبداعاً وابتكاراً في السوق المفتوح الأمر الذي سيرفع من سوية الإنتاج والأرباحية بشكل عام.
- 2 - إن تحرير رأس المال سيساعد الدول النامية على شق طريقها نحو التكنولوجيا الحديثة والأنظمة الإدارية المتطورة.

3 - إن تحرير الاستثمار قد يدعم المدخرات المحلية مما يساهم في النمو الاقتصادي والتطور .

4 - إن تكنولوجيا المعلومات تساهم في تحول العالم تدريجياً ليصبح قرية عالمية.

مفهوم العولمة - Globalization - Process So Far

إن السؤال الأساسي الذي يطرح نفسه عند التعريف بمفهوم العولمة هو هل استفادت الدول النامية من العولمة...؟ أول ما يلاحظ هنا هو أن تجارب هذه الدول تختلف من عدة نواح عن مثيلاتها في الدول المتطورة. وكما هو متوقع فإن التدفقات المالية في العالم تعزى إلى الدول المتطورة اقتصادياً حيث يتم التحرير المالي فيها بشكل أكثر تدرجاً وانسجاماً من الدول النامية.

بدأت الدول النامية بالاستفادة من

العولمة في نهاية الثمانينات وبداية التسعينات. وقد تزايدت مساهمة هذه الدول في التجارة العالمية هذه الأيام

الدول النامية بدأت الاستفادة من العولمة في نهاية الثمانينات

أكثر فأكثر. وحسب إحصائيات البنك الدولي فإن إجمالي الصادرات من الدول النامية قد ارتفع بمعدل 3% سنوياً في الثمانينات و 12% في التسعينات. وتشير الإحصائيات نفسها إلى أن صادرات البضائع والخدمات كنسبة من GDP قد ارتفعت من 21% عام 1990 إلى 26% عام 1999، ويتوقع لهذه النسب أن تتزايد خلال السنوات القادمة بعد صدور قانون النمو الإفريقي African Growth and Opportunities في عام 2000.

وبشكل عام، فإن الأسواق النامية ستستمر في معاناتها من العولمة إذا كانت القوانين الخاصة فيها يتم تطبيقها على الشعوب بشكل قاسٍ إلا أنها في النهاية ستحصل على الفائدة التي تفوق حجم المعاناة بالتأكيد. وقد أكد البنك الدولي ذلك في تقريره

حول فرص النمو الصادر في 3 أيلول 2003 بأن الوفرة بالدول النامية سيبلغ 350 بليون دولار في عام 2015 إذا تمت إزالة الحدود التجارية بين الدول.

الأسواق النامية ستستمر في معاناتها من العولمة

فوائد الاندماج بالسوق العالمي ستساعد على تخفيض معدل الفقر

كما أكد البنك الدولي من ناحية أخرى بأن فوائد الاندماج بالسوق العالمي ستساعد على تخفيض معدل الفقر حتى في أقل الدول اتباعاً للعولمة.

ورغم ذلك، فإن اندماج الأسواق النامية ضمن الاقتصاد العالمي يسير بوتيرة بطيئة وذلك للأسباب التالية:

- 1 - المناخ الضعيف للاستثمار.
- 2 - البنية التحتية غير الملائمة وزيادة تكاليف عمليات النقل.
- 3 - ضعف السياسة الاقتصادية والمؤسسات.
- 4 - الوضع السياسي غير المستقر.

بالإضافة إلى ما سبق فإن للعولمة تأثيرات أخرى على الأسواق النامية نذكر منها:

1 - إن انقسام دول العالم النامي إلى اقتصاديات متعددة قد زال فعلاً خلال العقود الأربعة الأخيرة وذلك بسبب اندماج أغلب تلك الأمم اقتصادياً ومالياً ضمن الاقتصاد العالمي.

2 - تخفيض التعرفة الجمركية في الدول النامية بشكل ملحوظ.

3 - تزايد تحركات القوى البشرية المؤهلة أو الخبيرة.

4 - تراجع دور الدولة كمحرك أساسي للاقتصاد.

وهكذا ولكي نتوصل إلى الآثار الفعلية للعولمة على أسواق دول الاتحاد الأفرو - آسيوي يفضل أن نعطي أولاً لمحة عن بلدان تلك المنطقة.

أسواق الاتحاد الأفرو - آسيوي The F. A. I. R. Markets:

تتوضع دول الاتحاد الأفرو - آسيوي في قارتين هما آسيا وإفريقيا وبعدها سكان 4.475 مليون نسمة أي بنسبة 73.1% من عدد سكان العالم. وقد بلغ الناتج القومي G.D.P للـأسواق الأفرو - آسيوي لعام 2001 8.873 بليون دولار أي بنسبة 27.2% من الناتج القومي العالمي.

وتساهم هذه المنطقة بقسم كبير من حجم أقساط التأمين بالعالم بحيث بلغت أقساط عام 2001 /619/ مليار دولار أمريكي أي بنسبة 25.7% من أقساط العالم وقد ساهمت أقساط تأمين الحياة بهذا المبلغ بنسبة 76.8% بينما توزعت بقية الأقساط على فروع التأمين الأخرى. وفي الواقع يمكن تصنيف عدد من

356.7 مليار دولار حجم سوق التأمين الياباني

أسواق دول المنطقة بين الأسواق التي تحقق أعلى الأقساط في تأمين الحياة. وتضم هذه الأسواق السوق الياباني 356.7 بليون دولار وكوريا الجنوبية 36.4 بليون دولار وجنوب إفريقيا 17.2 بليون دولار وتايوان 17.00 بليون دولار والصين التي تأتي في المرتبة الأخيرة بين هذه الدول وتصل أرقامها إلى 15.6 بليون دولار.

فعلى صعيد التقدم والتطور يمكن مقارنة بعض هذه الأسواق مع الأسواق الأوروبية والأمريكية حيث تم تصنيف ثلاثاً من دول المنطقة ضمن الدول الخمس التي سجلت أعلى معدل للتطور في العالم. وكان ترتيب جنوب إفريقيا بالدرجة الأولى بينما جاء ترتيب كوريا الجنوبية واليابان بالدرجتين الرابعة والخامسة على التوالي بعد المملكة المتحدة وسويسرا. ولكن إنجاز هذه الدول الثلاث لا يجب أن يغطي على بقية دول المنطقة التي كان إنجازها أقل من إنجاز الأسواق الأوروبية والأمريكية.

أما على صعيد الوعي التأميني فإن اليابان وهونغ كونغ وتايوان وكوريا الجنوبية وسنغافورة كانت ضمن الأسواق التي صرفت مبالغ طائلة على قطاع التأمين عام 2001. أما بقية الدول فما زال الوعي

بعض دول جنوب شرق آسيا من أوائل الدول المهتمة بقطاع التأمين

التأميني فيها متواضعاً، وفي الواقع وبعيداً عن جنوب إفريقيا التي يبلغ نصيب الفرد فيها 446.8 دولار أمريكي، تجدر الإشارة إلى أنه لم تقترب أي من

الدول الإفريقية من المعدل الوسطي للإنفاق الفردي في العالم وهو 393.3 حيث تقع أغلب هذه الدول بعد الأسواق الأوروبية والأمريكية.

إن أسواق الدول الأفرو - آسيوية كثيرة التنوع وعلى درجات متفاوتة من التطور. فهي تضم عدة دول تطورها مميز والكثير من الدول التي مازالت في مراحل

التطور الأول. وبشكل عام تظهر هذه الأسواق ملامح واضحة للنمو وقد تتطور لتصبح مركزاً استثمارياً رئيسياً في السنوات القادمة.

ويمكن لقطاع التأمين أن يتأثر بالتغيرات الناجمة عن التطور الاقتصادي العالمي باعتباره جزءاً لا يتجزأ من الاقتصاد العالمي.

العولمة وأثرها على قطاع التأمين:

Globalization – Impact on the Insurance Sector

من الأفضل أن نبدأ بلمحة مقتضبة عن قطاع التأمين قبل الوصول إلى عصر العولمة حتى نستطيع أن نفهم آثار هذا الاتجاه على صناعة التأمين.

بدأت صناعة التأمين بالظهور في العديد من الدول النامية مع بدايات عهود الاستقلال. عندما تبين للشعوب بأن عوائد الاستثمار في قطاع التأمين تساهم في زيادة الدخل القومي.

صناعة التأمين بدأت مع بدايات عهود الاستقلال

انطلاقاً من تلك الفكرة وبالتشجيع من مقررات المؤتمر الأول للاونكتاد عام 1964 حيث تم التعريف بدور التأمين وأهميته، اتجهت الأنظار لهذه

الصناعة في منتصف الستينات، وبذلك تم إصدار القوانين اللازمة لتسهيل وتشجيع تطور هذه الصناعة بالاتجاه المطلوب.

ومع نهاية الستينات، تم إنشاء الأسواق الوطنية في كل الدول النامية تقريباً من خلال إنشاء عدد من شركات التأمين المحلية وإصدار بعض القوانين الناظمة لعملها مثل الحصة الإلزامية والتأمين الإلزامي والشركات المساهمة وهيئات الرقابة.

من هذا المنطلق يمكن تصنيف هذه الأسواق ضمن ثلاث فئات:

- 1 – أسواق تعمل فيها شركات أجنبية ومحلية (خاصة وعامة) بمنافسة حرة بينها.
- 2 – أسواق تعمل فيها شركات محلية خاصة وعامة بمنافسة حرة بينها.

3 - بعض الأسواق حيث تسيطر الشركات العامة على أعمال التأمين وإعادة التأمين كما أوجدت بعض الدول النامية شركات إعادة تأمين

بعض الدول النامية توجد شركات تأمين تعمل بقنوات حكومية

محلية تعمل بقنوات حكومية محلية على الأغلب يسند لها حصة إلزامية بشكل أو بآخر من شركات التأمين المباشر.

صناعة التأمين في مواجهة العولمة

The Industry of Insurance in the face of globalization

اعتاد المؤمنون في الدول النامية على التعامل مع الشركات الكبيرة في الدول المتقدمة بسبب إمكانياتها الكبيرة بالمقارنة مع مثيلاتها في الدول النامية. ومنذ عام 1990 ارتفع معدل النمو في الدول النامية بنسبة الضعف عما هو عليه في الدول المتقدمة. إلا أن الفوضى التي سادت السوق في التسعينات، سمحت للشركات الكبيرة بأن تشتري غيرها من الشركات وتؤسس فروعاً لها وتقدم الخبرات والحمايات للأخطار الكبيرة التي تعجز الشركات المحلية عن تحمل أخطارها وبمعنى آخر، فإن صناعة التأمين، مثلها كمثل بقية الخدمات المالية قد تأثرت بشدة بالتجارة العالمية والاستثمارات الأجنبية المباشرة. إذ أن

فوضى السوق في التسعينيات سمحت للشركات الكبيرة بشراء الشركات الأصغر منها

ازدهار التجارة يعني ازدياد الحاجة إلى التأمين. وقد ظهرت هذه الحاجة بشكل واضح في الفترة المتطورة من العولمة والمشاريع الدولية الكبيرة حيث أن التنقل

عبر الحدود يتطلب دعماً كبيراً من شركات التأمين خاصة في مجال التأمين التجاري. ورغم توفر السعات الكبيرة في الدول المتقدمة إلا أنها تترافق غالباً بمنافسة شديدة وارتفاع في التكاليف ومناخ استثماري صعب الأمر الذي جعل الشركات تحاول اللجوء إلى أماكن أكثر استقراراً وسهولة للعمل.

فوائد العولمة :Advantages of Globalization

ساهمت العولمة في جلب المزيد والمزيد من اللاعبين إلى سوق التأمين، وبدأت آسيا تشق طريقها لتشهد نمواً هاماً مع الانفتاح التدريجي في الصين والهند. كما شهدت بعض الأسواق النامية الأخرى مثل إفريقيا نمواً اقتصادياً ملموساً بوصول بعض شركات التأمين إلى نفس المستوى الفني للشركات الأجنبية. وأكد التقرير الصادر عن

العولمة تساهم في جلب المزيد من اللاعبين إلى سوق التأمين

شركة Swiss Re. بأن عدد شركات التأمين المملوكة كلياً أو جزئياً لمالك أجنبي قد تضاعف بمعدل ثلاث مرات في أمريكا اللاتينية ونسبة 47% في

أوروبا الغربية و 41% في أوروبا الشرقية. وفي إفريقيا فإن الاتحاد الإفريقي وقرار النمو والفرص وقرار NEPAD لابد وأن يكون لهم اليد الطولى في إحداث النمو الضروري والثبات من أجل الانتقال إلى العولمة بشكل هادئ.

في السدول المتطورة تداخل بين عالمي التجارة والمال

ففي بعض الدول المتطورة، حيث يوجد تداخل بين عالم التجارة وعالم المال Money market وعالم رؤوس الأموال Capital market. كآسيا مثلاً نجد

بأن مردود التأمين قد ارتفع بشكل عام إلى حوالي 13% بينما نجد بأن هذه التغيرات تسير بسرعة أبطأ في إفريقيا بسبب النقص في البنية التحتية الأساسية وعوامل الفقر والاضطرابات السياسية، إضافة إلى ذلك فإن متطلبات رأس المال المنخفض في عدد من الدول الإفريقية وثقافة «اصنعها نفسك» do it alone قد أدت إلى انتشار العديد من الشركات الصغيرة التي ساهمت بدورها في تعزيز صفاء السهول الإفريقية.

كذلك فإن العولمة قد جلبت معها الكثير من أعمال التأمين عبر الحدود بحيث وصلت نسبتها هذه الأيام إلى حوالي 2% من أسواق تأمين فروع غير الحياة. كما

صناعة التأمين العالمية تشهد المزيد من القوة والثبات

تشهد هذه الصناعة موجة من القوة والثبات ففي بداية العقد الأخير من القرن الماضي سجلت الشركات الخمس الكبرى

21% من أقطار السوق وبعد 10 سنوات ارتفعت حصة هذه الشركات إلى 38% وخلال نفس الفترة ارتفعت أقطار أكبر 20 شركة إعادة تأمين من 39% إلى 57%. ولاشك بأن الحاجة إلى زيادة رؤوس الأموال على أثر اعتداء الحادي عشر من سبتمبر ستؤدي إلى تسارع عمليات النمو في العديد من الشركات.

الآثار السلبية للعولمة Pitfalls of Globalization :

مع ظهور التحرر والعولمة فإن شكل السوق configuration قد تغير بشكل مطلق. وأخذت بعض الجهات تنبه إلى الآثار السلبية لتحرير الأسواق ومنها على سبيل المثال:

- 1 - المنافسة الشديدة التي تؤدي إلى كسر الأسعار بشكل غير مدروس أو غير اقتصادي للمحافظة على الحصة المطلوبة في السوق.
- 2 - الإفلاس.
- 3 - عدم الحماية الفعلية للمستهلك خاصة في حالة إفلاس الشركات الأجنبية.
- 4 - الفوضى الناجمة عن عدم توازن السوق.
- 5 - الصعوبات الخاصة بتقييم المسؤوليات liability و الموجودات Assets لأن أسواق الاستثمار قد أصبحت سريعة التغير بسبب الانفتاح الاقتصادي.

وهناك بعض العوائق الأخرى

للمنمو والتطور والتي قد تنشأ عن ضالة حجم السوق وانخفاض رأس المال ومحدودية فرص الاستثمار وتدني

ضالة حجم السوق تنعكس سلباً على النمو والتطور

المستوى الإداري وعدم التطور المعلوماتي والتكنولوجي والمعرفي بشكل مرض. وبعيداً عن السلبيات المذكورة أعلاه فإن الاندماج بالنظام العالمي المتطور قد لا يؤدي بالضرورة إلى انخفاض التكاليف إلى المستوى المرغوب فيه بالنسبة لشركات التأمين العالمية وذلك بسبب بعض الصعوبات في الدول الأجنبية مثل:

- 1 - تزايد الاعتماد على الفروع الدولية.
- 2 - تباين الأنظمة والمفاهيم والخلفية الثقافية بشكل عام.

صغر أسواق الدول النامية تجعل استفادتها من العولمة قليلاً

ويجب أن نلاحظ أن الأسواق النامية قد لا تستفيد بشكل مباشر من العولمة بسبب صغرها وضعفها وعدم جاذبيتها بالنسبة للشركات العملاقة.

كذلك فإن فرص الاستثمار في هذه الأسواق محدودة إذ أن مقياس النمو في هذه الدول لم يرتفع إلى المستوى الذي يجذب المستثمرين، بل على العكس فإن استمرار الاضطرابات السياسية سيؤدي بالتأكيد إلى هجرة المستثمر الحالي عن تلك المنطقة.

الخاتمة conclusion:

مستوى التطور في الدول الآفرو-آسيوية متفاوت

كما أشير أعلاه، فإن مستوى التطور في الدول الآفرو - آسيوية يتفاوت بين سوق وآخر. ففي الوقت الذي مازالت فيه بعض البلدان تناضل للوقوف على قدميها هناك بعض الدول التي يقارن مستوى النمو والتطور فيها بأكثر الشركات الأمريكية والأوروبية.

لذا، لابد من تكثيف التعاون بين الأسواق في دول الاتحاد الآفرو - آسيوي لضمان الاستفادة من الخبرات والمعلومات المتوفرة في المنطقة، الأمر الذي تتمكن معه

دعم التعاون بين الشركات يتطلب فهماً أكثر عمقاً للصناعة التأمينية

الدول الأقل تطوراً من الاستفادة من قاعدة بيانات وخبرات الدول الأكثر تطوراً للوصول إلى المستوى الذي يجعلها أكثر فاعلية في السوق. وهناك أيضاً مشكلة السعات الصغيرة وارتفاع

تكلفة التغطية والتي أثرت بشكل سلبي على شركات التأمين بالمنطقة، وهنا أيضاً يكون التعاون الوثيق بين شركات إعادة في الأسواق الآفرو - آسيوية عاملاً مساعداً على المساهمة بسعات أكبر لسد حاجة السوق.

ولا مناص من القول بأننا حتى نستطيع أن نقوي التعاون بين هذه الشركات لابد لنا من رؤية شاملة وعميقة ومعلومات أكثر عمقاً للصناعة في المنطقة. وإحدى هذه الطرق للوصول إلى هذا الهدف تكمن في مجمعات للمعلومات. إذ أن هذه البيانات تشير مع غيرها من الدلائل إلى ماهية السوق والعقبات الخاصة بسوق دون آخر وفي كل مرحلة من المراحل وما هي الأفكار التي يمكن الاستفادة منها في الأسواق لتذليل كل العقبات.

وأخيراً، أتمنى أن تكون السنوات القادمة حافلة بالأنشطة المختلفة التي تساعد دول الاتحاد على تحقيق ما تصبو إليه. وكخبير متخصص في مجال التأمين، أقول أننا نستطيع تحقيق ذلك إذا استفدنا من تجارب الدول التي سبقتنا في مجال تطبيق العولمة وابتعدنا ما أمكن عن العوائق التي تؤدي إلى عرقلة النمو في دول الاتحاد الأفرو - آسيوي.

* * *

الحياة تبدأ بعد الخمسين

الشيخوخة موجودة في داخلك وليس علي ملامح وجهك، ولذلك لا تخش تقدم العمر، وما دمت تتمتع بالحيوية، وقادراً على العطاء، فإنك تظل شاباً حتى لو جاوزت السبعين. وأذكر أنني سألت الشاعر العراقي المبدع أحمد الصافي النجفي الذي كان في الستينات يقضي نهاره في قلعة صيدا، يستمع إلى هدير الأمواج وموسيقا النسيم، وكان يعتبر القلعة «مضافته» التي يستقبل فيها عشاق الأدب من صغار الشباب: كم عمرك؟ فأجابني شعراً: «عمري بروحي لا بعدد سنيني / فلاسخرن غداً من التسعين / عمري إلى السبعين يركض مسرعاً / والروح باقية مع العشرين».

وهيكل الآن في الثمانين، ومع ذلك فإنه يتمتع بحيوية الشباب، وإذا أعلن أنه يرغب في التوقف عن الكتابة والتقاعد، فإن السبب هو: إن التطورات التي شهدتها الأمة العربية في السنوات الثلاث الأخيرة أفقدت الكاتب الحجاج، ولعل هيكل الآن يردد ما قاله أحد الشعراء العرب، مع شيء من التحريف: «ما كنت أحسبني أحياً إلى زمن تضيع فيه كل القيم، وتهيمن أمريكا على العالم، ويعربد فيه شارون على هواه».

عن صحيفة الخليج

المنافسة في أسواق التأمين

وفاء اليغشي *



قد يسبب ارتفاع مستوى المنافسة في سوق التأمين تغيرات كبيرة في بنية التسعير وسنحاول فيما يلي استعراض هذه العوامل والإجراءات التي تتخذها الشركات للتأكد من أنها ما تزال في المقدمة.

من المعروف والشائع أن شركات التأمين تعمل في الجزء السهل من المنحني البياني للطلب، إلا أن هذا ليس أمراً دائماً فما درجة تأثير الطلب على التأمين نتيجة التغيرات في الأسعار؟ وما درجة فعالية تنوع خدمات التأمين؟ وهل هي نتيجة المنافسة في السوق؟

نظرياً قد تعتبر المعرفة التأمينية لدى المستهلك مرتفعة نسبياً كون منتجات التأمين الأساسية المتنافسة معروفة، وإن انتشار شبكة وسطاء التأمين يزيد الوعي التأميني، ولكن من خلال الممارسة العملية فإنه يبدو أن هذا المفهوم نظري بحت، حيث أن منتجات التأمين الأساسية (أي وثيقة التأمين والوعد بتعويض طالب التعويض في حال الخسارة) تعتبر حقاً متجانسة ظاهرياً، ولكن المنتج الإضافي (أي كيفية توصيل الخدمة إلى منافذ البيع والاهتمام بالزبون عند طلب التعويض) تميزان بشكل واضح هذه الخدمة من شركة تأمين إلى أخرى. بالإضافة إلى ذلك إن مدى مساهمة

* معاون مدير إدارة غير البحري، عن مجلة Policy.

الوسطاء في تعميق معرفة المستهلكين بالتأمين تعتمد بشكل كبير على مستوى خبرتهم ونزاهتهم، بالإضافة إلى مهنيتهم واستقلاليتهم، هذه العوامل المتغيرة تعطينا صورة عن السوق في بيئات اقتصادية محددة "Micro Environment".

إنه كلما ارتفع عدد المنتجين والمسوقين، ارتفعت إمكانية التعرف على مواصفات المنتجات المتوفرة فيزداد مستوى التنافس في السوق لدرجة

في الأسواق التنافسية الشركات تتلقى الأسعار ولا تفرضها

قد يصل الأمر معها إلى أفساط غير فنية "Not Technical Premiums". ومن المعلوم أنه في الأسواق التنافسية فإن الشركات «بما في ذلك شركات التأمين» تعتبر شركات تتلقى الأسعار Price Takers ولا تفرضها Price Makers. وهذا هو السبب عند مشاهدتنا للتنافس الكبير في كل من سوق الكويت والبحرين، بالمقارنة مع دول الخليج المجاورة. إن الشركات التي تقبل الأسعار الرائجة تحصل على أرباح طبيعية على المدى القصير، ولكنها لا تنتج ربحاً اقتصادياً على المدى الطويل وبالطبع فإن المنافسة المثالية هي بُعد نظري هامشي واسع، ولهذا فإن شركات التأمين، وفي أكثر الأسواق تنافساً قد تحقق أرباحاً أكثر من طبيعية على المدى الطويل ولكن فقط خلال دورات السوق الصعب (Hard Market).

شركات التأمين في الأسواق التنافسية تحقق أرباحها من خلال دورات السوق الصعب

الطريق إلى السوق الصعب:

إذا أخذنا بالاعتبار الارتفاع الأخير بتسعير السوق منذ سنتين، نلاحظ العوامل التالية التي أدت إليه:

- 1 - بعد مضي فترة طويلة على السوق التأمينية السهلة، والتي وصلت عملياً إلى حدها الأدنى حيث انخفضت القدرة الاستيعابية في السوق، ولم يبق هناك عوائد اقتصادية مجزية، لذلك فإن عدداً من الشركات العامة انسحبت من سوق الخليج خلال هذه الفترة (أو مباشرة بعد أحداث 11 سبتمبر مما يبين بأن

التحضيرات قد أعدت قبل هذا التاريخ) ومن بينها قرار شركة AXA لتصفية وكالاتها في البحرين وعمان والكويت، وفي الوقت نفسه أنهت شركة Ass. Generali spa وجودها في دبي، وشركات أخرى قامت بالتقنين والتدعيم مما كان له تأثير مباشر على سوق الخليج مثل حالة شركة AVIVA.

تحقيق حجم عمل كبير بأسعار منخفضة يؤدي للاعتماد الكبير على الاستثمارات

وبالسعر، ولذلك فإن تحقيق حجم عمل كبير بأسعار منخفضة للحفاظ على حصته بالسوق قد أدى إلى الاعتماد الكبير على الاستثمارات غير المربحة، بالإضافة إلى ضعف العائدات من التأمين مما تسبب بكارثة لعدد من شركات التأمين وإعادة التأمين. وهذا قد أكد وجهة النظر القائلة بأنه يجب، عدم المراهنة على عائدات الاكتتاب والاحتياطيات وعائدات التأمين الفنية لوحدها ولو حتى على المدى القصير للحفاظ على الحصة بالسوق.

شركات خليجية تتعرض إلى نتائج صعبة نتيجة سياسات اكتتابية غير مدروسة

تعرضها نتيجة توسعها الاكتتابي في مناطق هامش التعرض فيها كبير كالأوليات المتحدة الأمريكية، وحتى اللاعبين على المستوى الإقليمي في الخليج قاموا بإدخال منتجات لم تكن تشكل في السابق جزءاً من عملياتهم الأساسية، ولدينا حاليًا بهذا الخصوص في منطقة الخليج لشركتين تعرضتا نتيجة سياسات اكتتابية أو استثمارية غير مدروسة إلى نتائج صعبة مثل شركة الأريج ARIG التي انسحبت من سوق التأمين الصحي، وفي الوقت نفسه انسحبت من أعمال إعادة

2 - العائدات المنخفضة للاستثمارات

قبل 11 سبتمبر، بالنسبة لشركات التأمين حيث كانت أكبر التكاليف تظهر في التعويض عن الحوادث، والذي هو المتغير الأساسي بالإنتاج

3 - أخطاء استراتيجية قام بها بعض

اللاعبين بالسوق في محاولة لزيادة حصتهم أثناء السوق السهل Soft Market مثل بعض الشركات الأوروبية لإعادة التأمين التي ازداد

التأمين في الولايات المتحدة ولندن، و الأمر كذلك ينطبق على شركة التأمين الوطنية في عُمان والتي سبب لها تورطها في إعادة التأمين الاختيارية وعدم الالتزام بالمعايير والأسس الفنية لأعمال الاكتتاب التأمينية إلى نتائج صعبة هي الأخرى.

4 - كان 11 سبتمبر هو نقطة التحول الأخير للسوق السهل، ولم يكن هو بحد ذاته السبب لبدء سوق صعب ولكنه القشة التي قصمت ظهر البعير، ومع التوقع القائم لاضمحلال احتياطات الإعادة العالمية،

والامتحان الصعب للتسعير الحالي لكل مكتبتي التأمين، فقد كان حادث 11 سبتمبر نقطة تحول في تاريخ شركات

11 أيلول / سبتمبر نقطة التحول الأخير للسوق السهل

التأمين وإعادة التأمين العالمية نتيجة الخسائر التي تعرضت لها، الأمر الذي دفع معيدي التأمين لتخفيض الطاقة الاستيعابية، وتعديل الأسعار على مستويات معقولة «متجنبين التسعير المرعب الأساسي» ليتناسب مع الخطر المعني، وكذلك الانسحاب السريع من مناطق تعتبر إما مناطق عالية الخطورة أو شركات إعادة التأمين ليس لديها قوة كافية فيها.

وطبعاً لم تشهد شركات التأمين في منطقة الخليج أي حالة إفلاس كنتيجة لهذا الحدث، ولم تواجه بشكل دراماتيكي أية خسائر كبيرة نسبياً بالمنطقة (مثل خسارة الطاقة في الكويت

شركات التأمين الخليجية لم تشهد أية حالة إفلاس نتيجة أحداث أيلول / سبتمبر

أو حادثة الطيران في البحرين) وذلك يعود فقط إلى أن احتفاظ المؤمنين في منطقة الخليج بحصص صغيرة للخطر المبدئي الأول. ولكن ظهر تأثير ذلك بعد أحداث 11 سبتمبر، نتيجة عدم وجود غطاء لبعض الأخطار في أسواق التأمين الخليجية أو توفر طاقة استيعابية ولكن بأقساط أعلى، وفي بعض الحالات بلغت الزيادات 200% في بعض الأخطار، وطبعاً فإن ارتفاع الأقساط وعدم وجود غطاء كاف له علاقة بشكل أساسي بأخطار أكبر أو أكثر تخصصاً، وإن الطلب على تأمين

ارتفاع الأقساط وعدم وجود غطاء كافٍ له علاقة بأخطار أكبر

مثل هذه الأخطار، وحتى في أكثر الأسواق تنافساً يميل لأن يكون أقل مرونة في التأمينات الشخصية وتحولات السوق المالية، وتشمل الأخطار الأكبر أو

الأكثر تخصصية الشركات الصناعية والتجارية والنقل والطاقة، حتى ولو كانت ممولة من القطاع العام أو منظمات أو وكالات حكومية، وبسبب حجمها فإن متطلبات تمويلها تكون صعبة ولهذا فإنه يبدو في هذه الحال أنه ليس للتسعير وحده أثر كبير على الطلب. حيث الطلب على مثل هذه الأخطار هو أقل مرونة بالتسعير بينما يمتاز تأمين طاقة استيعابية كافية، لمثل هذه الأخطار، بمرونة بالتسعير وخاصة الطاقات الاستيعابية لشركات إعادة التأمين.

إن منح التغطيات التأمينية يميل لكي يكون أقل مرونة بالتسعير على المستويات الدولية والمحلية نتيجة لحقيقة أن التشريعات والإشراف على الاحتياطات القانونية والتمويل تشكل عوائق في الدخول والخروج من السوق. وهذه العوامل لها تأثير أقل عندما يتطلب الأمر تأمين طاقات استيعابية عالية لإعادة التأمين المحلية، لذلك فإن عدم المرونة النسبية لطلب التأمين على الأخطار الكبيرة والمرونة النسبية لهذه الأخطار تعاكس بعضها البعض مما يسبب فراغاً لفترة قصيرة بتأمين الغطاء والذي يمكن معالجته إما برفع كلف التأمين التقليدية أو من خلال طرق أخرى لتمويل الخطر أو تحويل الخطر.

تنويع السلع (الخدمات) :Commoditisation

توفير غطاء تأميني لشركات التأمين الأساسية أقل تأثيراً بمتغيرات الأسعار

فيما يخص شركات التأمين الأساسية فإن توفير غطاء تأميني هو نسبياً أقل تأثيراً بمتغيرات الأسعار، ولقد سعت شركات التأمين لإيجاد وسائل للمحافظة ودعم حصتها من السوق حتى

عند تعرضها لمعدلات خسارة كبيرة، كانت هذه الحال فيما يخص التأمينات الشخصية وأعمال السوق المالية ولتحافظ على تواجدتها في أسواق التأمين المحلية عمدت بعض شركات التأمين إلى تحقيق ذلك عن طريق تنويع الخدمات التأمينية لرفع مستوى المردود.

ولتنويع الخدمات «هدفان»:

- 1 - التسويق على نطاق واسع أي زيادة هامش الربح عن طريق زيادة المبيعات.
- 2 - تقليص التكاليف عبر تبسيط المنتج وتوزيعه، وهذا واضح في بيع وثائق التأمين على شكل رزم "Package"، مثل وثائق تأمين السفر، تأمين الصحة، وثائق التأمين الشامل لمالكي البيوت، تأمين الحيوانات الأليفة الخ...

إن التأمين هو "خدمة" وتنوع

السلع التأمينية يساعد على التسوق، إن من السهل نسبياً أن تقدم على المستوى العالمي منتجاً مثلاً البيتزا أو الهامبرغر

التأمين خدمة.. وتنوع السلع التأمينية يساعد على التسوق

أو القهوة بمواصفات وتغليف ونوعية معينة مطابقة، ولكن كيف يمكن أن نتعامل في تقديم منتج مطابق في التأمين، لأن النوعية المطابقة لوثيقة تأمين لا تكمن عند لحظة بيع الغطاء، ولكن بعد فترة البيع وخصوصاً في حال حدوث تعويض. وفوق ذلك فإن المنتج الجيد يحدد من خلال مواصفاته الحسية، ولكن الخدمة الجيدة (كما هو الحال في التأمين) تُحدد خلال تنفيذ الخدمة، ومع هذا إن شركات التأمين التي تعمل على تنويع خدماتها قد تقدم منتجاً يباع عبر مراكز بيع هاتفية في مراكز تجارية كبرى مثل TEXO أو Banca Assurance. ومع أن كثيرين يميزون الخدمات المتنوعة بالعلامة التجارية Branding فإن فرقاً أساسياً بين كلا العنصرين حيث أن تنوع الخدمات Accomoditisation هو عملية إجرائية بينما العلامة التجارية ذات دافع تسويقي والخدمات المتنوعة تتعامل مع الكيفية "How" بينما العلامة التجارية تتعامل مع لمن أو أين "Who To" و "Where" ليبيع. لذلك فإن المواصفة والعلامة التجارية متلازمان.

إمكانيات السوق في الخليج Gulf Potential:

الخدمة التأمينية تحتاج إلى اهتمام خاص

بما أن اختراق السوق بالنسبة إلى التأمينات الشخصية وتحولات السوق المالية متدنٍ نسبياً في جميع أسواق الخليج العربي، فإن الخدمة التأمينية

تحتاج إلى اهتمام خاص سيما بعد خطأ شركة الأريج في الماضي في بيع خدمات التأمين الصحي بدون وجود ضوابط كافية وإن شركات أخرى كانت أكثر حذراً منها، وأيضاً في البحرين فإن العمل المشترك لـ BKIC + BBK في Banca Assurance لم يقلع بشكل سريع ومريح كما كان متوقعاً له، وهذا يدل بشكل واضح على أن أفكاراً معينة ليست قابلة للنقل والتعميم من سوق معين لآخر بسهولة بدون تعديلات

على دول الخليج معالجة الأطر التشريعية اللازمة لتنمو فيها الثقافة التسويقية

تعكس ممارسات وخصائص السوق المحلي وميول المستهلك فيه وثقافته. وبالطبع فإن العامل الأساسي الذي هو مدار النقاش في أوروبا، في الوقت الراهن، هو الإشراف والقواعد المتبعة

من قبل وسطاء التأمين غير التقليديين الذين يعملون في بيع منتجات تأمين متنوعة، وربما بهذا الخصوص فإن على دول الخليج معالجة الأطر التشريعية اللازمة كي تنمو فيها الثقافة التسويقية في مجال التأمين بشكل أفضل.

الاستفادة من خدمة الزبون Profiting From Customer Service:

في مواجهة تزايد المنافسة، كما بينا سابقاً ازدادت عمليات اندماج الشركات أو شراء شركة لشركة أخرى Acquisitions والتبدلات في المناخ الاقتصادي، وبسبب ذلك أدركت شركات التأمين الحاجة الماسة إلى تقديم خدمة مميزة للزبون من خلال خلق تميز بين المنتجات وأيضاً تقديم حلول مركزة للزبون من أجل الاحتفاظ به.

إن التركيز على تطوير صناعة التأمين يكون من خلال جهود العاملين فيها، لأنهم وسيلة الاتصال مع الزبون، وأي خطة جيدة تبدأ من العاملين، وعلى كل واحد

التركيز على تطور صناعة التأمين يتم من خلال جهود العاملين فيها

منهم أن يعرف دوره ومسؤولياته، فدور كل موظف يرتبط مباشرة بالعلاقات اللازمة مع الزبون وهذا يعني استثماراً أكبر في التدريب والبحث عن المعلومات المفيدة وأنظمة التكنولوجيا

التي تزيد من الخبرة ككل في حاجات مستهلكي خدمات التأمين لتلبيةها حفاظاً على الزبون. إن صناعة التأمين في منطقة الشرق الأوسط، لا يزال ينقصها التفاعل الإيجابي مع الزبون مما يجعلها أكثر عرضة لعدم النمو، فعندما يكون هناك عملية تفاعل مع الزبون، فإنه من الضروري أن تقوم شركات التأمين بتقديم خدمات مستمرة عالية الجودة لإرضاء المؤمن لهم الذين يطمحون بالحصول على خدمات أكثر تنوعاً وبمستويات أعلى من التجاوب والاهتمام بأي وقت وبأي وسيلة هاتفياً أو شخصياً، كونهم يريدون منتجات تتوافق مع حاجاتهم تقدم إليهم لدى طلبها.

الخدمة عامل أساسي في صناعة التأمين

إذن غدت "الخدمة" عاملاً مميزاً في هذه الصناعة فإذا لم تقدم الخدمة الجيدة تخسر الزبون، والحصول على زبون جديد قد يكلف خمسة أضعاف

الحفاظ على زبون موجود، وكذلك كلفة بيع الخدمة للزبون الموجود هي أقل بـ 20% من بيعها لزبون جديد. فقد بينت البحوث إن الحفاظ على الزبون هو استراتيجية أكثر ربحاً من الحصول على حصة أكبر من السوق أو تخفيض الكلف وهناك رأي آخر ذكر في مقال Harverd Business Review، بأن الشركات تستطيع أن ترفع أرباحها بمعدل 100% تقريباً وذلك بالحصول فقط على 5% من الزبائن الجدد.

بالإضافة إلى الحفاظ على الزبون، فلشركات التأمين اهتمامات بثلاث مجالات أساسية: العمل الجديد، معالجة التعويضات، الاستثمارات.

— إن إيجاد أعمال جديدة يتطلب ما يلي:

على شركات التأمين تسعير الأخطار بدقة إضافة للتنبؤ الجيد

بالإضافة إلى التنبؤ الجيد للخطر على شركات التأمين تسعير الأخطار بدقة، وغالباً ما نكتسب شركات التأمين

أخطاراً معينة خلال أوقات السوق السهل، ويكتشفون بعد ذلك حين يأتي وقت السوق الصعب بأن عليهم أن يستمروا بنفس الممارسة، علماً بأن ذلك لا يولد عوائد ويؤدي إلى ممارسات اكتتابية سيئة.

— في معالجة التعويضات تقوم شركة التأمين بالتركيز على تخفيض معدلات الخسارة بزيادة الفرق ما بين التعويضات المدفوعة وحجم الأعمال الجديدة المحققة طبعاً لصالح الأخيرة.

— إن المجال الثالث لتوليد الدخل لدى

مسار الاستثمارات مجال هام لتوليد الدخل لدى شركات التأمين

شركات التأمين هو مسار استثماراتها. حيث ترغب شركات التأمين في رفع استثماراتها وتوليد فرص استثمارية جديدة وتسعير أكثر دقة للمنتج بناء

على الاستثمار. على سبيل المثال "خدمات تأمين الحياة". إن المحافظة على الزبون يعتمد على مجموعة من العوامل منها توصيل المنتج وتسعيره وبيئة السوق، وتلعب خدمة الزبون دوراً كبيراً في الحفاظ عليه.

هناك الكثير من الفوائد المالية نتيجة الحفاظ على الزبون، أولها كلما طالت علاقة الزبون مع شركة التأمين كلما زادت نسبة الأقساط مقابل التعويضات، وأيضاً أظهرت الدراسات بأنه باستثناء تأمين الحياة الذي قد ينهي العلاقة ما بين الزبون والمؤمن، فإنه كلما طال تعامل الزبون مع شركة التأمين كلما انخفضت احتمالات كثافة طلبات التعويض.

* * *

أثر ازدياد البدانة على تأمينات الحياة

ترجمة: سعد جواد علي

الرائد العربي

81

شتاء

2004

المقدمة:



ازداد انتشار وباء البدانة بمعدل ضعفين إلى ثلاثة أضعاف خلال العقود الثلاثة الأخيرة في الدول المتقدمة وقد أدت هذه الزيادة وما يرافقها عادة من أمراض القلب وتصلب الشرايين إلى زيادة معدلات الوفيات في هذه الدول. وسوف نبحث في هذا الموضوع أثر ذلك على المؤمنين ومعيدي التأمين لفرع الحياة.

الموضوع:

إن أسلوب الحياة اليوم بدأ يساعد كثيراً على زيادة ظاهرة البدانة، وبنفس الوقت فإن ازدياد هذه الظاهرة بدأ يؤثر في الطريقة التي نعيش بها. والحقيقة أن الدول المتطورة بدأت تعاني فعلاً من ازدياد ظاهرة البدانة بين الناس وخصوصاً أن تلك المعدلات قد بلغت ثلاثة أضعاف عما كانت عليه قبل العقود الثلاثة الأخيرة. ويتم عادة ربط الوزن بطول القامة، وأن أي زيادة تصل إلى 30 كيلو فما فوق عما هو محدد لطول القامة قد تعطي مؤشراً على احتمال الوفاة بأمراض القلب أو الشرايين. كما تؤكد الدراسات الطبية الحديثة على ازدياد معدلات الوفيات بأمراض السرطان لدى الأشخاص البدينين، كما أن البدانة تعتبر من الأمراض الرئيسية التي تسبب العجز أو

الوهن. وتؤكد بعض المصادر الصحية بأنه ينقص عمر الشخص في الأربعين ما بين 6 - 8 سنوات بسبب البدانة. وتشير بعض الإحصائيات إلى أن معدل البدانة يتراوح ما بين 10 - 25% من عدد السكان في أوروبا، بينما هنالك شخص بدين بين كل ثلاثة أشخاص تقريباً في الولايات المتحدة الأمريكية، ومن المتوقع أن يتجاوز وباء البدانة ظاهرة التدخين كسبب رئيسي للوفيات.

و الواقع أن هنالك بعض التناقض بين ظاهرة ازدياد البدانة في العقدين الأخيرين وبين التحسن الذي طرأ على جداول الوفيات، ولعل ذلك مرده إلى التطور الكبير الذي طرأ على علوم الطب والجراحة، وإلى تراجع معدلات المدمنين على التدخين الأمر الذي أدى إلى انخفاض معدلات الوفيات بأمراض القلب.

إن هذه الظاهرة تفسح المجال أمام سؤال هام:

هل كان بالإمكان أن يطرأ تحسن كبير على جداول الوفيات، لو أن ظاهرة البدانة لم تزداد وبقيت مستقرة في نفس الفترة الزمنية؟

فقد تكون الإجابة عن هذا السؤال صعبة التحديد، إلا أنه يمكن أن نؤكد بأن الازدياد السريع في انتشار ظاهرة البدانة قد يكون مرده إلى عوامل خارجية أكثر من ارتباطه بالوراثة أو التغيرات البيولوجية. وبشكل عام يجب ألا نقلل من أهمية التطورات الطبية الحديثة في علوم الجينات وأثرها المحتمل في طرح معارف جديدة.

ولاشك بأن هنالك عوامل تؤثر في الاتجاه العالمي لسجل الوفيات، كالتدخين والواقع الاجتماعي والاقتصادي للناس، وخلال العشرين أو حتى الثلاثين عاماً نجد بأن الطاقة المكتسبة لجسم الإنسان بدأت بالازدياد بسبب نوعية الغذاء مقابل نقص في تصريف هذه الطاقة من الجسم. إن ازدياد كميات الدسم التي يتناولها الإنسان قد ترافقت مع توجه سلبي في أسلوب الحياة من جلوس لوقت طويل والامتناع عن ممارسة الأنشطة الرياضية. إن نمط الحياة السائدة إضافة إلى العوامل البيئية الأخرى وبشكل خاص التطور التكنولوجي قد ساهمت في انخفاض مقدار التصريف للطاقة من جسم الإنسان، وكذلك فإن الاعتماد على استخدام السيارات ووسائل النقل الأخرى وانتشار الأجهزة الإلكترونية في المنازل قد ساهمت في الأخرى في انخفاض ممارسة

الأنشطة الرياضية. فالأطفال على سبيل المثال يقضون أوقاتاً طويلة في مشاهدة أجهزة التلفاز أو ممارسة الألعاب على أجهزة الكمبيوتر أو الدخول إلى شبكة الإنترنت، وهذا ما يفسر انتشار ظاهرة البدانة لدى المراهقين وحتى الأطفال دون سن العاشرة.

وهناك بعض المفاهيم الخاطئة والتي يتم طرحها على عامة الناس بأن تناول المشروبات الخاصة بالرجيم قد تسهم في إنقاص الوزن دون الحاجة إلى الإقلال من تناول المواد الدسمة أو ممارسة الأنشطة الرياضية.

في المملكة المتحدة ازداد عدد المطاعم التي تقدم وجبات سريعة إلى الضعف تقريباً بين عامي 1984 - 1993، وذلك بسبب رخص الوجبات التي تقدمها والإقبال الشديد عليها، علماً أن الوجبات التي يتم تقديمها تحتوي على معدلات دسم عالية، وهذا ما يفسر ازدياد ظاهرة البدانة لدى الفئات الاجتماعية الفقيرة مقارنة بالفئات الاجتماعية الأخرى.

وقد أبدت منظمة الصحة العالمية اهتماماً كبيراً بمشكلات البدانة، حيث أنه لم تعد هذه الظاهرة تقتصر على أوروبا الغربية، ففي الشرق الأقصى هناك إحصائيات عن ازدياد انتشار ظاهرة البدانة وبأوزان تزيد عن 25 - 30 كيلو كفايض عن الوزن المطلوب لطول القامة، إضافة إلى ذلك فإن مشكلة البدانة والأمراض الأخرى المرتبطة بها لم تقتصر على البالغين وإنما هناك ازدياد مطرد لدى الأطفال والمراهقين وما تحمله من مشكلات صحية لدى البلوغ، وتؤكد بعض المصادر الصحية على وجود علاقة بين حدوث البدانة لدى الأطفال والوفاة بأمراض القلب بعد سن البلوغ.

أثر ظاهرة انتشار البدانة على مؤمني الحياة:

بافتراض أن الآثار الكبيرة لظاهرة البدانة متفشية لدى الفئات الاجتماعية الفقيرة، فلماذا كان أثر هذه الظاهرة واضحاً على مؤمني الحياة؟
علماً أن الناس الذين يؤمنون على حياتهم غالباً ما ينتمون إلى فئات اجتماعية متطورة اقتصادياً واجتماعياً.

وبما أن شركات التأمين تقوم بوضع قواعد التسعير على أساس جملة من المعطيات، لذلك فإن تركيزهم ينبغي أن يكون على الأمور ذات الصلة بمرض البدانة بدلاً من التركيز على الأخطار المرتبطة بها، إذ أظهرت بعض البحوث أن الأخطار المرتبطة بالبدانة والتي تؤدي إلى الوفيات تكون أكبر لدى المجموعات السكانية التي توجد بينها روابط اجتماعية والتي أجرت عقود تأمين على الحياة وهم من الشبان الذين تتراوح أعمارهم بين 35 - 45 عاماً وغير المدخنين وليس لديهم سجل تاريخي للأمراض.

إن خطر الوفاة المنظور بدأ بالازدياد لدى الأشخاص البدنيين وعلى هذا فإن مؤمني الحياة والتأمين الصحي بحاجة إلى اليقظة والحذر لدى إبرام عقود التأمين خشية أن تؤثر هذه الظاهرة على محافظ التأمين لديهم، علماً بأن الآثار الحقيقية لهذه الظاهرة قد تحتاج لعدة سنوات للظهور.

ومن المعلوم أن عقود تأمين الحياة هي عقود طويلة الأجل لهذا فإن اعتماد أسس منطقية في التسعير يساهم في تحقيق التوازن المطلوب لمحافظ المؤمنين وإن عدم تحقيق تسعير كاف لأخطار الوفاة في المستقبل قد يؤدي إلى حدوث خسائر في هذه المحافظ.

إن واقع العمل الحالي يظهر بأن مؤمني الحياة محدودون ضمن شروط قدرتهم على تقييم الأخطار أكثر من استخدام الخبرة في إيجاد أعطية إعادة تأمين مناسبة لمحافظهم، أما بالنسبة للأعمال الجديدة، فإن المؤمنين لديهم حرية أكبر بالنسبة لدراسة وتقييم الأخطار وإعادة تسعير الأقساط وإلغاء أو استبعاد ضمانات التسعير، إلا أن ذلك سهل قوله ولكن يصعب فعله، ذلك أن النظر في إعادة التسعير تحكمه شروط المنافسة في السوق.

على أي حال فإن الازدياد الكبير والمتوقع لانتشار ظاهرة البدانة في المستقبل يتطلب إعادة النظر في أسس التسعير وإجراء التعديلات من حين لآخر لمواجهة التطورات التي تطرأ على هذا الصعيد، إذ أن التسعير الدقيق لهذه الأخطار قد يحد من مخاوف المؤمنين من حدوث خسائر لمحافظهم. ولا بد من النظر وباهتمام إلى واقع البدانة في الطفولة وأثر ذلك في المستقبل، إذ أن ازدياد انتشار البدانة بين الأطفال ينتج عنه زيادة في عدد الأشخاص البدنيين في المستقبل.

وواقع أن إعادة النظر في قواعد التسعير يجب أن تترافق مع إيجاد أدلة أو براهين على الأخطار المرتبطة بالبدانة وأثرها المستقبلي على محافظتهم، ذلك أن إيجاد أسس للتسعير تعتمد على البراهين لا يؤدي إلى تحقيق تسعير منطقي لعقود الحياة، وإنما يساهم أيضاً في الحد من التنافس في السوق والذي يؤدي إلى تسعير غير منطقي للأخطار.

مواجهة المستقبل:

إن الأمر اليوم يتطلب تعاوناً كبيراً بين الاكتواريين والمكتسبين من أجل تبني قواعد متعددة الأغراض لمواجهة المشكلات الآتية والمتعلقة بموضوع البدانة، والأكثر أهمية من ذلك هنالك حاجة إلى مراجعة عقود التأمين وقواعد الاكتتاب، والعمل على جمع أكبر قدر ممكن من المعلومات والبيانات حول ظاهرة البدانة وتحديد آثارها المستقبلية على صناعة تأمينات الحياة.

ويتطلب الأمر من الاكتواريين إعادة التفكير بالأخطار المرتبطة بضمانات الأقساط وأثر التطورات في جداول الوفيات على قواعد التسعير، والعمل على إعادة صياغة عقود التأمين الصحي لمواجهة التطورات المتعلقة بخطر ازدياد انتشار ظاهرة البدانة.

وعادة ما يتم في هذه الأسواق إسناد نسبة كبيرة من أخطار تأمينات الحياة إلى معيدي التأمين نظراً للخبرات الكبيرة المتوفرة والمعلومات المتاحة عن هذه الظواهر والقدرة على تقييم وإدارة الأخطار.

وأخيراً يمكن القول بأن الحملات الإعلامية ضد ظاهرة البدانة مستمرة، ذلك أن ازدياد انتشار التوعية والتحذير من مخاطر البدانة والأمراض الأخرى المرتبطة بها، والتشجيع على تغيير نمطية الحياة والدعوة إلى ممارسة الأنشطة الرياضية تلعب دوراً هاماً في الحد من انتشار ظاهرة البدانة أو لربما سيؤدي إلى بدء التراجع فيها.

مجلة Reinsurance

November 2003

Technical Report – Life cover

By Ernest Eng.

* * *

النفط العربي في الاستراتيجية الأمريكية

د. سمير صارم

1 - واقع النفط في الوطن العربي:



1 - أ: مدخل:

يعود تاريخ بدء التنقيب عن النفط في الوطن العربي إلى نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين، وقد حفر أول بئر بهدف التنقيب عن النفط عام 1896م في حقل جمصة في مصر، وتحقق أول اكتشاف للنفط عام 1907م في نفس الحقل، وعام 1909م في العراق، لكن الاكتشافات الضخمة لم تتحقق إلا بعد ذلك بنحو عقدين، حيث تم اكتشاف حقل كركوك في العراق عام 1927م، تبعته الاكتشافات الرئيسية في الكويت والسعودية ثم الإمارات العربية المتحدة في المشرق العربي، ولم يكتشف النفط بكميات كبيرة في أقطار شمال إفريقية إلا في الخمسينيات من القرن الماضي.

1 - ب: الطاقة الإنتاجية للنفط العربي:

قدّرت الطاقة الإنتاجية للنفط في الوطن العربي في العام 2001 بحوالي 26.4 مليون برميل يومياً (شاملة المكثفات) وقد بلغ معدل استغلال هذه الطاقة حوالي 84% خلال العام المذكور، ومن المتوقع أن يحافظ هذا المعدل على مستواه العالي حتى عام 2006 م.

وقد ردت مصادر أخرى أن ترتفع طاقات إنتاج النفط العربية في العام 2020م إلى 30.6 مليون برميل يومياً.

ومن المتوقع أن تقوم الدول العربية المنتجة للنفط بتأمين حوالي نصف كمية الطلب الإضافي على النفط والمكثفات خلال فترة الخمس سنوات القادمة، وتمشياً مع هذه التوقعات تسعى الدول

توقعات بتلبية الدول العربية نصف كمية الطلب الإضافي على النفط ومشتقاته

العربية المصدرة للنفط إلى زيادة طاقاتها الإنتاجية للمحافظة على حصصها في الأسواق، واستقرار أسعار النفط، وبقائه المصدر الرئيسي للطاقة في المدى المنظور ولقد بدأت الدول العربية بالفعل، وخاصة الغنية منها بالاحتياطيات النفطية، في توسعة طاقاتها الإنتاجية. حيث من المتوقع أن ترفع هذه الدول طاقتها الإنتاجية بأكثر من 12% خلال الفترة 2002 - 2006م، وبما يعادل طاقة إضافية قدرها 3.1 مليون برميل.

1 - ج: احتياطيات النفط في الوطن العربي:

تجمع المصادر على أن الاحتياطيات المؤكدة من النفط في العالم نهاية عام 2001م قد تجاوزت 1064 مليار برميل، حصة الوطن العربي منها نحو 651 مليار برميل، (الجدول رقم "1").

جدول رقم (1) الاحتياطيات المؤكدة من النفط في الوطن العربي مقارنة بالعالم

من العالم %	مليار برميل	
60.1	640.10	الأقطار الأعضاء في أوبك
1.0	10.66	دول عربية أخرى
79.8	849.59	إجمالي دول أوبك
20.4	216.78	دول أوبك غير العربية
5.1	53.85	أمريكا الشمالية
5.3	57.00	كومنولث الدول المستقلة
8.1	85.93	دول أخرى
% 100	1064.3	مجموع العالم

المصدر: أوراق عمل مؤتمر الطاقة العربي السابع - القاهرة 2002م.

وتعادل هذه الكمية أكثر من 60% من الاحتياطي العالمي، أما نصيب أمريكا الشمالية من الاحتياطي العالمي فلا يتجاوز 5.1%.

السدول العربية تقتزن 60% من الاحتياطي العالمي..

وتتركز معظم الاحتياطيات المكتشفة من النفط في دول الوطن العربي في خمسة أقاليم رئيسية منتجة هي:

أ - منطقة الخليج العربي، حيث تضم 74.5% من إجمالي الاحتياطيات المكتشفة والقابلة للاستخراج.. ويعد هذا الإقليم من أكبر الأقاليم النفطية في العالم، حيث يزيد إجمالي الاحتياطيات المكتشفة والقابلة للاستخراج عن 698 مليار برميل تتوزع بين السعودية والكويت والإمارات وقطر والبحرين وجنوب العراق.

ب - إقليم ما بين النهرين: في سورية والعراق، حيث يضم حوالي 10% من إجمالي الاحتياطيات المكتشفة والقابلة للاستخراج.

ج - حوض سرت في ليبيا: ويضم حوالي 5.4% من تلك الاحتياطيات.

د - حوض الصحراء الكبرى: والذي يمتد في الجزائر وجنوب تونس وغرب ليبيا، ويضم نحو 2.9% من تلك الاحتياطيات.

هـ - حوض العريش في مصر: ويضم حوالي 1.3% من الاحتياطيات.

1 - د: الخليج:

بلغ إنتاج دول منطقة الخليج بما فيها إيران والسعودية والعراق من النفط في العام 2001 ما نسبته 28% من إجمالي الإنتاج العالمي، وتحتفظ المنطقة بنحو ثلثي احتياطيات العالم من النفط الخام، حيث تملك ما يقدر بحوالي 679 مليار برميل من احتياطيات النفط الخام، أي ما يمثل 66% من إجمالي الاحتياطيات العالمية. وفي مطلع عام 2002 بلغت إنتاجية دول المنطقة 22.7 مليون برميل في اليوم، ويمثل هذا الرقم

الخليج يملك 91% من إجمالي فائض الإنتاج العالمي

27% من إجمالي الإنتاج العالمي.. وحسب دراسات وكالة الطاقة الدولية فإن منطقة الخليج تملك نحو 91% من

إجمالي فائض الإنتاج العالمي، والذي كان قد ارتفع من 4.4 مليون برميل يومياً في مطلع عام 2001م ليصل إلى ما يتراوح بين 7.3 و 7.8 مليون برميل في مطلع العام 2002م.

وقد أظهرت التقديرات أن صادرات

المنطقة من النفط بلغت 16.8 مليون

برميل يومياً في العام 2001م، حيث

تأتي المملكة العربية السعودية في

السعودية في مقدمة

الدول المصدرة للنفط

المقدمة وبنسبة 44% تليها إيران بنسبة 15%، وتبلغ صادرات السعودية 7.4 مليون برميل يومياً، والإمارات 2.1 برميل، والعراق مليوني برميل، وتتوقع إدارة معلومات الطاقة الدولية أن يرتفع إنتاج منطقة الخليج من النفط الخام من 23 مليون برميل في العام 2002م ليصل إلى 30.4 مليون برميل يومياً بحلول العام 2010م، وليصل في العام 2020م إلى 44.5 مليون برميل يومياً، لترتفع بذلك حصة المنطقة من إجمالي الناتج العالمي إلى 36% عام 2020م.

1 - هـ: العراق:

يملك العراق ثاني أكبر احتياطي النفط في العالم بعد المملكة العربية السعودية، حيث تتراوح احتياطياته النفطية بين 112 و 120 مليار برميل، أي ما يعادل بين 11 و 12%

من مجمل الاحتياطيات العالمية، أما

احتياطي دولة الإمارات فيصل إلى

97.8 مليار برميل، والكويت إلى 95.5

مليار برميل، ويرى خبراء أن العراق

العراق يملك ثاني

أكبر احتياطي نفط في العالم

لو استطاع التنقيب عن النفط لأصبح يملك مثلي احتياطياته الحالية، فقد توقفت أعمال

التنقيب بدءاً من العام 1980 بسبب الحروب التي خاضتها العراق مع إيران، ثم مع الكويت

واللبنان استمرتا نحو عشرة أعوام، ولم

يستطع العراق استئناف التنقيب بعد هاتين

الحربين بسبب الحصار الدولي

والمقاطعة. وكان العراق ينتج قبل الحرب

ما يتراوح بين 1.5 - 2.3 مليون برميل

توقف العراق عن

أعمال التنقيب قلل

من اكتشاف الاحتياطيات

يومياً، لكنها هبطت عام 2001 إلى حوالي 1.1 مليون برميل يومياً، كذلك الإنتاج هبط من 3.5 مليون برميل يومياً إلى 2.3 مليون برميل، بسبب الحصار أيضاً.

وتراوحت عوائد الصادرات النفطية العراقية بين 10.685 مليار دولار عام 1985م إلى حوالي 20.8 مليار دولار في العام 2000م، وكانت قد شهدت أدنى مستوى لها في الأعوام من 1991م وحتى عام 1996م، حيث تراوحت بين 365 مليون دولار في عامي 1993م و 1994م، و 680 مليون دولار عام 1996م.

2 - النفط العربي في الصراع العالمي:

2 - 1: مدخل:

كان نابليون يقول: «فتش عن المرأة» وهو لو عاش اليوم لربما قال: «فتش عن النفط». فالنفط قد يكون السبب الأهم للحرب الأمريكية / البريطانية على العراق، وإصرار إدارة بوش على نفي العلاقة يؤكدها... الناطق باسم البيت الأبيض (أري فلايشر) الذي زعم أن «الاهتمام الوحيد للولايات المتحدة في المنطقة هو تعزيز السلام والاستقرار، وليس قدرة العراق على إنتاج النفط»... وهذا غير صحيح بالتأكيد.

لدى اليمين الأمريكي الحاكم برنامجاً للمنطقة يريد تنفيذه

إن الأحداث التي تدور مسرعه في المنطقة وبسرعة مذهلة تؤكد أن ثمة برنامجاً سياسياً لدى اليمين الجديد في الإدارة الأمريكية يريد تنفيذه، وقد بدأ

هذا المسلسل في العراق، لكن أحداً لا يعرف أين يمكن أن ينتهي: وكيف؟.. لكن الواضح أن هناك تغييرات مازالت قيد الحدوث، وستترك أثراً ضخمة لا أحد يعلم من ستطال، وكيف ستكون، فالتغييرات تتسارع، واللاعب وحيد لا عقل له كما يعتقد البعض، استناداً إلى الرغبة التدميرية التي تحكم تصرفاته، ونجرده من إنسانيته، وهو

الرغبة التدميرية تحكم تصرفات الإدارة الأمريكية

يفرض حصاراً هنا، ويقتل هناك، ويهدد بعصاه الغليظة بحنكة وذكاء ودهاء، له هدف محدد هو السيطرة.. أو بالأحرى إحكام السيطرة على العالم، وتأديب

المارقين على سياسته.. ومع هذا اللاعب الوحيد شريك لا يقل عنه عنفاً وحرصاً على القتل اليومي لشعب فرض عليه الدمار والعذاب والتشريد.. هو الشعب الفلسطيني، إضافة إلى تابع هنا أو هناك خوفاً، أو طمعاً أو اقتناعاً!!!.. واللعب الرئيسي هو حاكم البيت الأبيض وإدارته الذين يريدون اليوم كما في عهد الرئاسة السابقة وما قبلها، أن يكون القرن الحادي والعشرين أمريكياً، وأن يصبح العالم تحت الهيمنة الأمريكية، يأمر الكابوي فيطيع القطيع، حيث اختزل هذا الكابوي الأمريكي قضايا المنطقة العربية بثلاثة أمور هي:

- أ - النفط وتأمين منابعه وخطوط نقله وإمداداته.
- ب - ضمان أمن الشريك والحليف (إسرائيل) وتفوقها من خلال تسويات تتم حسب المفهوم الأمريكي الإسرائيلي.
- ج - إقامة نظم عربية بديلة للنظم التي تقاوم مخططاتها، وضمان أمن الدول العربية التي تصفها واشنطن بالمعتدلة.

وكل ما يقال عدا ذلك عن مصالح الشعوب، وحريتها، ونشر الديمقراطية في دولها، وحقوق الإنسان فيها، يفنقر إلى دليل حقيقي تظهره الممارسات اليومية للإدارة الأمريكية، وتؤكد خططها الاستراتيجية للمنطقة والعالم، بعد أن طغى العقلية الأمريكية هاجس بأنها القوة السياسية والعسكرية الوحيدة في العالم... وشرعت بتصفية حساباتها كما بدأت

الممارسات الأمريكية اليومية تؤكد عدم اهتمام واشنطن بمصالح الشعوب

العمل على تنفيذ خطط فرض هيمنتها... وبدأت تتبلور العناوين المرشدة لسياساتها وعنوانها الرئيسي هو: «من ليس معنا فهو ضدنا».. وقد تجمعت وبمحض (المصادفة) كل القوى التي ترفض أن تنقاد لأمريكا في المناطق الغنية بالنفط في العالم، من أفغانستان المتاخمة لبحر قزوين وإيران، إلى العراق، إلى ليبيا وغيرها، وهؤلاء الذين ليسوا مع أمريكا يمكن أن يهددوا مصادر الطاقة... وبعض أنواع التهديد

سعر برميل النفط عام 2002 أقل منه بأسعار عام 1973

يمكن أن يكون وضع سعر عادل للنفط رغم أنه حتى نهاية عام 2002م كان أقل من خمسة دولارات بأسعار عام 1973م.. وقد سهلت أحداث 11 أيلول / سبتمبر إلصاق تهم الإرهاب، وامتلاك أسلحة دمار تهدد الجيران بهذه الدول، فصارت (دولاً مارقة) وشكلت (محوراً للشر)... وهكذا يمكن تحديد عناوين فرعية للسياسة الأمريكية تدرج تحت العنوان الرئيسي أعلاه وهذه العناوين هي:

أ - تطويع الدول (المارقة).

ب - الإعلان أن الحرب لا تزال في بدايتها.

ج - الدفاع عن مصالح الولايات

المتحدة... ومنها بالطبع مصلحة

الحصول على نفط رخيص، ومنع

أي تهديد باستخدامه في أي صراع

تخوضه الأمة العربية.. وربما أكد

الحصول على نفط رخيص هدف رئيسي للإدارة الأمريكية

أهمية هذا العنوان بعض ما تمّ الحديث عنه خلال الأشهر القليلة الماضية من ضرورة استخدام النفط العربي وتوظيفه لخدمة مصالح الأمة العربية، ولدعم انتفاضة الشعب الفلسطيني الباسل، لذلك تجد الإدارة الأمريكية أنه لا بد من وضع حد لمثل هذا التفكير بالسيطرة على النفط في منابعه وإمداداته ومصباته.

د - ضمان أمن الشريك والحليف

الاستراتيجي (إسرائيل).

إسرائيل تستعجل فرض خريطة جديدة للمنطقة

هـ - وضع خريطة جديدة للمنطقة

جغرافياً، وسياسياً، تترجم الأهداف

الإسرائيلية في تهجير الفلسطينيين والهيمنة الاقتصادية على المنطقة، وخدمة المصالح الأمريكية.

ولا يخجل بعض رعاة ودعاة الفكر اليميني الأمريكي من الإعلان صراحة عن بعض هذه العناوين.. حيث يقول (جيمس ويلسي) المدير الأسبق لوكالة المخابرات الأمريكية في محاضرة له ألقاها في جامعة أكسفورد البريطانية بعنوان (الحرب على الإرهاب):

«يجب على الولايات المتحدة الأمريكية أن تعمل لإزالة الأنظمة العربية الحالية»، و«إن الولايات المتحدة عازمة على تكرار تجربة أوروبا الشرقية في منطقة الشرق الأوسط».

لما قادة الشريك / الحليف الكيان الصهيوني فهم أكثر صراحة، فقد كانوا دائماً يستعجلون الولايات المتحدة لشن حرب على العراق وفرض خريطة جديدة في المنطقة.. فقد قال (موشيه يعلون) رئيس الأركان الإسرائيلي قبل الحرب بفترة قصيرة:

«تكمّن فرصة إزاحة العراق من خارطة كبد كونه يمثل خطراً حقيقياً على (إسرائيل) فضلاً عن ذلك فإن هذا سيكون كفيلاً بإضعاف كل من سورية وإيران وحزب الله»..

أما فيما يتعلق بالمصالح الاقتصادية كعنوان آخر مرشد للسياسة الأمريكية فإن النفط يأتي من مكانة القلب من هذه المصالح، وقد شكلت الحملة الأمريكية على أفغانستان بداية تغييرات على درجة كبيرة من الأهمية والخطورة، بالنسبة إلى النظام النفطي القائم في العالم، فالوجود

الحملة الأمريكية على أفغانستان بداية الحملة الأمريكية لإحداث التغييرات

الأمريكي عند بطن جمهورية روسيا الاتحادية وفي أراضي جمهوريات آسيا الوسطى، سوف يؤدي لتدعيم الهيمنة الأمريكية على مسارات نقل النفط

والغاز من مناطق القوقاز، وبحر فزوين، وسيؤثر ذلك مستقبلاً على نظام تسعير النفط والغاز، وعلى فاعلية منظمة أوبك في توجيه الإنتاج خفضاً أو ارتفاعاً، هذا إذا لم يتم تهمة المنظمة بشكل فعلي، خاصة وأن الولايات المتحدة بحاجة متزايدة إلى النفط، حيث زادت الكميات المستهلكة من 4 مليون و 286 ألف برميل يومياً عام 1985م وهو ما يعادل حوالي 27.3% من الكميات

المستهلكة إلى 10.05 مليون برميل يومياً عام 2000 وهو ما يعادل 51.6 من الاستهلاك الأمريكي... وهذا ما رفع فاتورة الواردات النفطية الأمريكية إلى

فاتورة الواردات النفطية الأمريكية ترتفع إلى نحو 100 مليار دولار

ما بين 80 و 100 مليار دولار سنوياً، وإذا يتوقع أن يرتفع استهلاكها بحلول عام 2020م إلى حوالي 26 مليون برميل يومياً بينما لن يتجاوز إنتاجها 9 ملايين برميل فإنها ستعتمد كثيراً على الاستيراد وبنسبة ترتفع إلى 65% تقريباً. مما يعني ضرورة التفكير بالنفط... وأن يكون هذا النفط رخيصاً. وذلك لا يتم إلا بالسيطرة على الأسعار مباشرة أو غير مباشر.

2 - 2: السياسة النفطية الأمريكية وعلاقتها بالمنطقة:

تدرك واشنطن أن طاقة النفط هي الأرخص والأسهل، وأن إنتاج طاقة بديلة مازال في إطار البحث، لكنه لن يتقدم إلا إذا تضاعف الاحتياطي النفطي في العالم، وارتفعت أسعاره.

وقد بلغت واردات الولايات المتحدة الأمريكية من نفط الخليج 2 مليون و 700 ألف برميل يومياً في العام 2001م، مقارنة بنحو 2 مليون و 500 ألف برميل من العام 2000م، ويعادل هذا الرقم حوالي 25% من إجمالي واردات أمريكا من النفط و 14% من مستوى الطلب على النفط، ويمثل النفط السعودي 63% من الواردات الأمريكية من نفط الخليج، في حين تبلغ واردات أمريكا من العراق 25%، ومن الكويت 11% والباقي من قطر والإمارات العربية المتحدة.

لذلك سيبقى النفط ودائماً الهدف الرئيسي ليشكل نقطة التلاقي لكافة الخطط والسياسات والاستراتيجيات الأمريكية تجاه المنطقة، وهو ما يؤكد كتاب (حروب أمريكا ضد أوروبا) للمفكر الاستراتيجي الفرنسي (ألكسندر ديل فال) حيث يقول: «إن الاستراتيجية الأمريكية بشأن العالم الإسلامي تتأسس بالسيطرة على الاحتياطي النفطي وأنابيب تجارته، وحماية طرق شحنه»، وفي هذا الإطار

سيبقى النفط نقطة تلاقي خطط وسياسات واشنطن تجاه المنطقة

يمكن أن نصيف ركيزة أخرى لاستراتيجية الولايات المتحدة، النفطية في منطقة الخليج، ووجودها العسكري فيه، وهي مواجهة أية محاولات، ولاسيما من إيران بإغلاق مضيق هرمز عند مدخل الخليج العربي بين عُمان وإيران... أو تعريض شحن النفط في الخليج للخطر، وقد وصلت حركة المرور اليومية في مضيق هرمز عام 1998م إلى 15 مليون و 500 ألف برميل، أما في باب المندب عند مدخل البحر الأحمر

بين اليمن وأريتريا وجيبوتي فقد بلغت في قناة السويس 3 ملايين ومئة ألف برميل يوميا... وهكذا فإن سياسة أمن النفط والقوى المحركة للطلب والعرض والتقييدات الجغرافية ستلعب دوراً هاماً في احتمال

الصراع على النفط ومساراته ومواقعه... لذلك وحسب (جيمس أ. بول) فإن حرب الولايات المتحدة ضد العراق مفهومه فقط في ضوء ما تملكه

الحرب الأمريكية ضد العراق مفهومه في ضوء المصالح النفطية فقط

من طاقات نفطية، أما ما يقال بشأن الإرهاب، وأسلحة الدمار الشامل، وامتلاكها من قبل صدام حسين فقد ثبت أنه لا وجود لها إلا في رؤوس قادة السياسة الأمريكية... إنه الدخول المجاني للنفط العراقي، والسيطرة المطلقة على هذا النفط من قبل الولايات المتحدة الأمريكية وشركاتها مع الشركات الحليفة في بريطانيا، وزيادة الحصص بالقدر الذي يكفي لمنح القوات الأمريكية القدرة على التحرك والمخاطرة لبناء الإمبراطورية العالمية. ويؤكد: «إن أحداً لم يعد يصدق الأكاذوبة الأمريكية... التي تقول بالدفاع عن حريات وحقوق الإنسان وما شابه... إن الأمر باختصار يتمحور أولاً حول: السيطرة على مصادر الطاقة بشكل خاص... كهدف له الأولوية...».

وقد كتب المحلل (أنطوني كارديسمان) في صحيفة (واشنطن تايمز) في عددها الأول من شهر آب 2002م: «إن أمريكا لن تشن حرباً على العراق بحجة وجود أسلحة دمار شامل،

الحرب على العراق بداية والبقية محاولات تأديب الدول التي تعارض السياسة الأمريكية

أو لمشاركته بعمليات إرهابية، بل كون العراق يملك 60% من فائض النفط في العالم»، بالتالي فإن الحرب على العراق هي: «مخطط استراتيجي غريب»، إضافة إلى أن التخلص من نظام صدام حسين ستتبعه محاولات التخلص من أنظمة أخرى في المنطقة مثل إيران وسورية، وحمل (عصا التأديب) ضد الدول العربية وغير العربية التي تعلن العصيان على الإدارة الأمريكية، خاصة وأن الأهمية الاستراتيجية للشرق الأوسط وتاريخ الأزمة المتواصلة فيه يلزمان الولايات المتحدة أن تنظر له كعنصر حاسم في رسم الاستراتيجية الاقتصادية والعسكرية العالمية.

2 - 3: التواجد الأمريكي في المنطقة:

شكلت الحاجة لحماية الطريق البريطاني إلى مستعمراتها في شبه القارة الهندية قديماً الدافع الأساسي لسيطرة بريطانيا على منطقة الشرق الأوسط والبحر الأبيض المتوسط لتنافس بذلك فرنسا وروسيا، ثم أنشأت عدداً من المواقع الاستراتيجية من قبرص

وحتى عدن التي تشرف على مضيق هرمز الاستراتيجي... وتحول الخليج فيما بعد إلى نوع من البحيرة البريطانية بعد ربطها بنظام دفاعي مع جنوب آسيا أقامه البريطانيون لحماية مستعمراتهم...

القواعد العسكرية البريطانية في الخليج هدفت حماية المصالح النفطية

وبعد استقلال الهند عام 1947م لم تعد حمايتها جزءاً من الاستراتيجية البريطانية، لكن الحاجة إلى حماية الوصول إلى الموارد النفطية في الخليج دفعت للحفاظ على القواعد العسكرية والحصون حتى عام 1971م... وقد عبر رئيس الوزراء البريطاني (ايدن) عن أن الوسيلة الوحيدة لضمان وصول الغرب إلى الموارد النفطية في الخليج هو وجود قوة عسكرية... ونرى اليوم أن أمريكا تشارك في هذا الاقتناع وتجعل منه نظرية حتمية، جعلت من الخليج بحيرة أمريكية، ومنذ الإعلان لأول مرة عن سياسة أمريكا الخارجية تجاه الشرق الأوسط في أعقاب الحرب العالمية الثانية، كانت منطقة الخليج تشكل دائماً أحد أعمدتها الرئيسية، وفي وقت لاحق، بعد انسحاب بريطانيا من المنطقة في مطلع السبعينيات من القرن الماضي، أنشئت القيادة المركزية (سنتكوم)

لتكون على وجه التحديد القوة العسكرية المسؤولة عن التصدي لأي هجوم سوفيتي جنوباً عبر إيران في اتجاه عبادان والكويت، وهو ما يفسر أيضاً

كل أزمة خليجية خلّفت وراءها مريداً من القواعد الأمريكية

وإلى حد كبير سياسة أمريكا بالسعي لاستخدام العراق وإيران لتحقيق توازن بين طموحاتها في ممارسة القوة والنفوذ على الدول العربية الأصغر على امتداد ساحل الخليج. ومن الواضح أيضاً أن كل أزمة خليجية كبيرة كانت تخلف وراءها المزيد والمزيد من القوات الأمريكية في قواعد حول المنطقة.

أما على صعيد تواجد الشركات النفطية الأمريكية فقد بدأ مع دخول شركات أخرى بريطانية وهولندية وفرنسية وتنافسها للحصول على امتيازات التنقيب، وتقاسم المناطق الغنية بالنفط، ولاسيما بعد اكتشاف حقول النفط الواسعة عام 1927م في كركوك، إذ تم الإعلان عن قيام اتحاد دولي للاستثمار اتخذ اسم (شركة نفط العراق) لتطوير واستثمار هذه الحقول... وفي عام 1932م أسست شركة (ستندارد أويل كاليفورنيا) لاستثمار النفط في البحرين، ونجحت في العام التالي في الحصول على اتفاقية مع الملك عبد العزيز آل سعود يعطيها الحق في التنقيب عن النفط في مناطق واسعة من المملكة العربية السعودية، لكن الشركات الأمريكية لم تحصل على الحصة الأهم إلا في عام 1938م حين تمكنت من اكتشاف حقول النفط الضخمة في الدمام.

وتعتبر فترة الحرب العراقية الإيرانية 1980 - 1987م بمثابة المرحلة الأهم لبداية النفوذ الأمريكي في منطقة الخليج من خلال إقامة بعض الخيوط مع العراق بعدما سقط نظام الشاه في إيران إضافة إلى علاقاتها السابقة مع دول الخليج... وعلى

قاعدة عدو عدوي صديقي، ومخاوف من تصدير ثورة الخميني إلى خارج إيران، وأن النظام العراقي يمكن أن يحل محل إيران، ويلعب نفس الدور للحد من الخطر الشيوعي وإمكانية

فترة الحرب العراقية / الإيرانية المرحلة الأهم لبداية النفوذ الأمريكي

انتشاره في منطقة الخليج... على هذه الأرضية تولدت لدى الأمريكيين سياسة التأييد المطلق للعراق، وقد ذكر تقرير أعده فريق أمريكي في تشرين الأول عام 1983م، وبطلب من مجلس الأمن القومي الأمريكي التابع للبيت الأبيض، وحمل عنوان (سري للغاية)، ذكر أن المصالح الأمريكية شديدة الأهمية في منطقة الخليج وأنها ستضرر إذا ما هزم العراق في حربه مع إيران، لذا يتوجب اتخاذ الخطوات اللازمة للحيلولة دون حدوث ذلك، والتعاون معاً في القضايا

الاستخباراتية. لكن بعد انتهاء هذه الحرب، بنحو عامين، غزا العراق الكويت، وتغيرت المواقف رغم أن كل المعطيات تشير على أن كل المعطيات

أمريكا وقفت إلى جانب العراق ضد إيران ثم انقلبت عليه بعد غزوه الكويت

تشير إلى أن الغزو جاء بضوء أخضر أمريكي بشكل غير مباشر، لإيجاد مبرر لأمريكا لتعزيز تواجدتها في الخليج... وصار العراق عدواً لأمريكا... وبدأت هذه بممارسة سياسة متشددة تجاهه.

بالتالي شكلت حرب الخليج الثانية بدايات التواجد الفعلي للولايات المتحدة الأمريكية في منطقة الخليج العربي كقوة عسكرية يمكن أن تشكل ضغطاً على دول المنطقة وجوارها... وطبقاً لمصادر الإدارة الأمريكية فإن 9 آلاف جندي أمريكي يربطون بشكل دائم في دول الخليج العربي، كان معظمهم في المملكة العربية السعودية قبل انتقالهم مؤخراً إلى البحرين وقطر وغيرها، و15 ألف من مشاة البحرية (المارينز) موجودون على ظهر نحو 20 سفينة تابعة للأسطول الأمريكي في الخليج أو قربه، وتحمل سفن الأسطول الأمريكي الخامس الذي يوجد مقر لقيادته في البحرين منذ العام 1994 نحو 100 طائرة حربية، وأكثر من 100 صاروخ توماهوك، وهناك أيضاً 170 طائرة تابعة لسلاح الجو الأمريكي، منها طائرات مقاتلة وقاذفة وتجسسية وطائرات إلكترونية حربية ومعظمها في السعودية والكويت والبحرين... وقد أجرت هذه القوات ما بين 1999 - 2002م أكثر من 100 مناورة شارك فيها أكثر من 100 ألف جندي إضافة إلى القواعد الأمريكية في قطر وأبرزها قاعدة العديدا...

تشكيل قوة الانتشار السريع بهدف السيطرة على النفط في حال التعرض لأي تهديد لا يخدم أمريكا

وكانت واشنطن قد بدأت بالتفكير في إقامة تواجد عسكري أقرب إلى منابع النفط بعد حرب تشرين الأول 1973م غير أن الأوضاع التي كانت سائدة في المنطقة آنذاك لم تسمح لها بتنفيذ خططها، وانتهزت الولايات المتحدة

أزمة احتجاز الرهائن الأمريكيين في إيران بعد قيام الثورة الإيرانية عام 1979 لتشكيل ما أسمتها بـ (قوة الانتشار السريع) وكان ذلك في عهد الرئيس (رونالد ريغن)، لكن دول الخليج العربية لم تكن قادرة على توطئتها فوق أراضيها، لهذا تركزت هذه القوات في مواقع متعددة، معظمها خارج منطقة الخليج، في أوروبا وحتى في الولايات المتحدة ذاتها، وهدفها الرئيسي النفط والسيطرة عليه في حال تعرضه لأي تهديد، ولا سيما أن الولايات المتحدة خصوصاً... والدول الغربية الأخرى عموماً قد ربطت

سياستها الداخلية والخارجية وأمنها القومي بالنفط، وتحديدًا بنفط منطقة الخليج العربي والسعودية والعراق، حيث يتركز ثلثا الاحتياطي العالمي، والذي لا يوجد بديل له، وقد بدأت أجهزة الإعلام اليميني الأمريكي والصهيوني شن حملة إعلامية وحرب نفسية ضد العرب منذ أحداث الحادي عشر من أيلول 2001م، وكان النفط الجزء الهام المتمم لها، حيث تركزت شعارات هذه الحملة حول عدم استقرار الشرق الأوسط، وأنه لا ضمان لإمدادات النفط منه، لذا يجب عدم الاتكال على استيراد نفط هذه المنطقة وبدء التنويع والاعتماد على مناطق أخرى، إلا أن القول أنه من الممكن الاستغناء عن النفط العربي وإحلال النفط الروسي بديلاً استراتيجياً له، كلام يقتصر إلى المنطق والدقة... ويصب في خانة الدعاية والاستخفاف بالحقائق.

وكان رئيس الوزراء البريطاني الأسبق (ونستون تشرشل) قد قال: «من يملك نفط الشرق الأوسط يملك العالم». لذلك لا عجب إذا شكلت منطقة الخليج

تشرشل: من يملك نفط الشرق الأوسط يملك العالم

العربي مع نهاية القرن الماضي وبدايات القرن الحالي منطقة حيوية بالنسبة إلى الأمن الاقتصادي للغرب كنه... ويعترف مسؤولون أمريكيون كبار بأن أمريكا مصالح سياسية واقتصادية واستراتيجية عليا في منطقة الخليج العربي تبرر لها تواجدها فيه.

وقد لاحظ الكاتب والأستاذ الجامعي الأمريكي (مايكل روبرت) أنه ومنذ شهر كانون الأول 2001م بدأت الولايات المتحدة حروباً متتابعة للسيطرة على أكبر احتياطات نفط على كوكب يتناقص فيه النفط بسرعة، ويضيف: «... وانظر إلى الوراء متأملاً تحليلاتنا الاقتصادية والتحذيرين اللذين

تسلسل الأحداث يؤكد أن المنطقة مستهدفة اقتصادياً بسبب وجود النفط فيها

نشرناهما في 9/9/2001م و8/7/2002م فأجد أن أجزاء الصورة تتجمع من أجل غزو سريع للعراق واحتمال احتلال حقول النفط السعودية في الوقت ذاته».

إن متابعة تسلسل الأحداث تظهر أن المنطقة مستهدفة اقتصادياً من خلال كونها تمسك بعصب الاقتصاد العالمي — النفط — ومن الخطأ القول بأن الإدارة الأمريكية

تركز جهودها على إسقاط النظم الديكتاتورية، أو اللاديمقراطية في العالم، فهي تخوض حروب مصالح وليس حروب الدفاع عن حقوق الإنسان... بل إن الولايات المتحدة، وفي المناطق الأكثر حيوية للمصالح الاستراتيجية لإمبريالياتها، سواء في الشرق الأوسط بما فيه منطقة الخليج حيث الاحتياطي الكبير من النفط والغاز، والفوائض المالية والسوق الواسعة، فإن الولايات المتحدة تبذل جهوداً أكبر لمنع قيام

أنظمة ديمقراطية من النمط الغربي، بل تريد لها فقط تأدية وظيفة اقتصادية وسياسية في النظام الاقتصادي العالمي كسوق ومنجم وحارس للمصالح الأمريكية، وتتنظر إليها على أنها جزء

أمريكا تريد لدول المنطقة تأدية وظيفة اقتصادية وسياسية تخدم المصالح الأمريكية

من الترتيبات الشاملة الجارية في منطقة الشرق الأوسط لإعادة تنظيمها من جديد وفق الخريطة الاستراتيجية الأمريكية لمرحلة ما بعد حرب الخليج، وما بعد الحرب الباردة.

لذلك فقد سعت الولايات المتحدة للإبقاء على العلاقات الخليجية الأمريكية علاقات غير متكافئة، سواء بينها مجتمعة وبين العراق، أو بينها وبين الولايات المتحدة... وبدأت واشنطن تستثمر تطورات التهديد الخارجي لدى دول مجلس التعاون، وذلك عن طريق خلق قناعة لدى هذه الدول ومفادها أن القوة العسكرية وحدها القادرة على مجابهة التهديدات الخارجية من قبل المعتدين والمحتلين، الأمر الذي يعني أن الدول الست التي تشكل المجلس بحاجة إلى قوة عسكرية إضافية بهدف التأثير على السلوك

الخارجي لكل من العراق وإيران لردعها عن الاعتداء المحتمل، كما استثمرت واشنطن هذا الوضع ببيع الدول عتاداً عسكرياً متطوراً، ومن مختلف صنوف الأسلحة والأنظمة

واشنطن استثمرت علاقاتها مع دول الخليج لبيعها عتاداً عسكرياً يستنزف مواردها

الحديثة، بدعوى أن هذه الأسلحة أثبتت جدواها وفعاليتها في حرب الكويت، فاستنزفت بذلك الكثير من مواردها النفطية، حيث قدر إجمالي المبالغ المدفوعة من دول مجلس

التعاون كقيمة مشتريات أسلحة وعتاد حربي أمريكي في الفترة 1990 - 1995 بـ 72.5 مليار دولار، وهي بهذا تكمل على بقية الموارد بغزو أسواق هذه الدول بالمنتجات الاستهلاكية الأمريكية، أو من خلال الإغراء بتوظيف استثمارية في أسواق المال الأمريكية... وترتبط دول الخليج كافة عدا السعودية رغم علاقاتها العسكرية مع أمريكا - باتفاقيات تعاون عسكرية ودفاعية مع الولايات المتحدة، بعضها - مع قطر كمثال - يمنح الولايات المتحدة حق الوصول دون أية عراقيل إلى مطار الدوحة الجوي، كما يتيح لها تخزين ما تشاؤه من معدات وتجهيزات وذخيرة، وإمكانية وصول العسكريين إليها دون جوازات سفر.

وقد سبق للولايات المتحدة أن عممت في العام 1982م توجيهاً رسمياً حمل عنوان (المعركة في الأرض والفضاء... العام 2000م) وتم تحريره خصيصاً لأفراد القوات المسلحة الأمريكية للوصول إلى أهدافها فيما سمي بـ (حرب الموارد) بمختلف الوسائل بما فيها الحرب المحدودة، والابتزاز والإرهاب... وبررت الوثيقة شن أي هجوم عسكري دفاعاً عن (المصالح الحيوية للولايات المتحدة).

3 - الإدارة الأمريكية.. وشركات النفط:

3 - أ: مدخل:

كان (برناردشو) يقول: «أمريكا ليست دولة، وإنما كونسورتيوم شركات متعددة الجنسيات، يرأس مجلس إدارتها رجل يتربع سعيداً في البيت الأبيض، ويحمل لقب الرئيس». وهذا الرئيس مجرد (أصبع مبلول). يستخدمه الكونسورتيوم لمعرفة اتجاه الرياح، وفي ما عدا ذلك لا عمل له إلا إضاءة شجرة عيد الميلاد في الحفل الذي يقيمه البيت الأبيض للأطفال أواخر شهر ديسمبر من كل عام.

**برناردشو: أمريكا كونسورتيوم
شركات متعددة الجنسيات
يستخدم الرئيس لمصالحه**

هذا رأي (برنارد شو) فمن
يكون حاكم البيت الأبيض، وأين هو
الرئيس (بوش) من هذه الحقيقة؟..
وكيف يفكر؟.. وماذا يريد؟..

3 - ب: جورج بوش الرئيس:

(جورج بوش) الابن، حاكم ولاية (تكساس) سابقاً، وهو أول رئيس جمهورية أمريكي حاصل على درجة علمية في إدارة الأعمال، لذلك لم تتردد صحيفة (نيويورك تايمز) العريقة في مجلتها الأسبوعية.

نيويورك تايمز:
أمريكا شركة كبرى وجورج
بوش رئيس مجلس إدارتها

والتي توزع مجاناً مع العدد الصادر كل أحد وفي العدد الذي تم توزيعه في الأسبوع الأول من شهر كانون الثاني 2001م.. لم تتردد في تحليل وفهم

وتفسير هذا التميز باعتبار أن أمريكا شركة كبرى، وأن (جورج بوش) هو رئيس مجلس إدارة هذه الشركة العملاقة.. وذلك من خلال تحقيق صحفي طويل ومتابعة لأقوال الرئيس الجديد، وآراء معارفه والمقربين منه وإليه...

لقد عمل الرئيس (بوش) في التنقيب عن النفط في تكساس، لكنه لم يحقق النجاح الذي يأمله.. وهو مرشح الحزب الجمهوري المتعاطف مع الشركات الكبرى، وقد حمّله إلى سدة الرئاسة دعم شركات السلاح والنفط والقوى اليمينية والمهيمنة في التيار الجمهوري، وبمشاركة مباشرة

طبيب أمريكي: ها قد أنعم الله
على أمريكا برئيس نفطي كبير

من مافيا فلوريدا أمريكا، ومباركة من (الإيباك) والمجلس الأعلى للحاخامات اليهود في أمريكا.

يقول الطبيب الأمريكي (جون رولاند): في الشهر الثاني لتسلم الرئيس بوش مسؤولياته: «ها قد أنعم الله برئيس نفطي كبير آخر يتولى دفة الحكم في الولايات المتحدة، وما كان لهذا أن يأتي بغتة دونما توقعات، فالقاصي والداني يدرك أن منصب الرئيس في الولايات المتحدة يباع ويشترى، شأنه شأن المقاعد في الكونغرس تماماً، وشركات النفط هي الأوسع غنى، لذا فإن لديها من الثراء الفاحش ما يمكنها من شراء المناصب العامة».

3 - ج: ديك تشيني.. نائب الرئيس:

يعد (ديك تشيني) نائب الرئيس من أبرز الشخصيات في الإدارة الأمريكية الراهنة، وقد انحدر مع الرئيس بوش نفسه من قطاع الصناعات النفطية، ويقيمان علاقات وثيقة مع الشركات العاملة في هذا القطاع، وكان (تشيني) عضواً في بعض مجالس إدارتها، وترأس بعضها، وبعد انتخابات الرئاسة عقد الرئيس ونائبه اجتماعاً مغلقاً

الإدارة الأمريكية الحالية جاءت ومعها استراتيجية للطاقة

مع أركان صناعة النفط الأمريكية لم يفرج حتى الآن عن نتائجه رغم مطالبات الكونغرس الأمريكي بذلك.. لذلك يقال: إن الإدارة الأمريكية الجديدة جاءت ومعها استراتيجية جديدة للطاقة، يحمل ملفها نائب الرئيس، وتتضمن هذه الاستراتيجية إزالة الحظر (الموانع التشريعية والبيئية) المفروض على عمليات الاستكشاف والتقيب النفطي والغازي في المناطق المصنفة على أنها محميات طبيعية، وكذلك العمل بشتى الوسائل على تأمين إمدادات النفط لتلبية الطلب المتنامي على الطاقة في الولايات المتحدة، وسبق أن اتهم (تشيني) بجني 45 مليون دولار من شركة (هاليبورتن) للنفط عندما كان يرأس الشركة قبل انهيارها، حيث عمدت وبمعرفة إلى تضخيم أوضاعها المالية بمقدار 450 مليون دولار وهمية من أجل رفع قيمة أسهمها... وقد كان لهذه الشركة دورها في فوزه بالانتخابات... وشارك في تسجيل شريط دعائي لشركة (آرثر أندرسون) للمحاسبة التي كانت مكلفة بتدقيق حسابات (هاليبورتن)، وغيرها من شركات انهارت...

3 - د: وآخرون في الإدارة الأمريكية:

— وسبق لمستشارة الأمن القومي (كونداليزا رايس) أن تدربت في شركة النفط التابعة لآل بوش، وتعلمت اللغة الروسية كي تتحدث بها مع رؤساء آسيا الوسطى...

رايس عملت في شركة نفطية ورامسفيلد شريك في / إنرون / للطاقة

— أما (رونالد رامسفيلد) وزير الدفاع فقد كان شريكاً مع الرئيس (بوش) في شركة (إنرون) العملاقة للطاقة التي كانت الأولى في مسلسل انهيارات الشركات الأمريكية بعد الفضائح المالية التي غرقت بها، إضافة إلى شركات نفطية أخرى وغيرها...

3 - هـ: الشركات الأمريكية.. وحروب أمريكا:

لقد كان للشركات الأمريكية دورها دائماً في دعم الحزبين الرئيسيين الجمهوري والديمقراطي، بعد أن خلقت الحروب التي شاركت فيها، أو أشعلتها واشنطن بدءاً من الحرب العالمية الأولى وحتى الحربين الفيتنامية والكورية، مروراً بالحرب العالمية الثانية.. أغنياء استثمروا في الصناعات

شركات الأسلحة والنفط دعمت الرئيس بوش واستثمرت نجاحه

الحربية والعسكرية. وكونوا بدءاً من السبعينيات ما يمكن تسميته بـ (لوبي) الصناعات العسكرية الذين يدعمون

هذين الحزبين في الانتخابات ويتبرعون لهما بكل شيء. وكان المقابل لهذه الشركات يأتي دائماً بعد نجاح الرئيس الجديد... وعلى سبيل المثال فقد نشطت شركات الأسلحة بعد نجاح الرئيس (جورج بوش) الأب عام 1988م... واستطاع (لوبي) هذه الشركات إقناع الرئيس الجديد بإشعال حرب لتنشيط الاقتصاد من خلال تنشيط صناعة الأسلحة، وحسب إحصاءات أمريكية، فقد حققت حرب الخليج الثانية لأمريكا أرباحاً تزيد عن 12 مليار دولار.. في حين استنزفت نحو مئة مليار دولار من الدول العربية التي شاركت في التحالف. عدا الخسائر الأخرى التي لحقت بالعراق والكويت والتي بلغت مئات المليارات.. ويؤكد الفريق سعد الدين الشاذلي في أحد مقالاته أن مجموع المبالغ النقدية التي دخلت الخزينة الأمريكية نتيجة حرب الخليج الثانية بلغت 606 مليار دولار، أنفقت منها على قواتها حوالي 48 مليار دولار، واحتفظت بحوالي 12.6 مليار دولار. يضاف إلى ذلك ما كسبته دول وشركات أخرى فرنسية وبريطانية وأمريكية في مرحلة ما بعد الحرب بدءاً من إزالة الألغام وانتهاء بإعادة الإعمار وتأهيل حقول النفط، وشركات الأدوية وغيرها.

لذلك فالأرباح الطائلة التي جنتها شركات السلاح الأمريكية من حرب الخليج الثانية ولدت القناعة لدى الكثيرين من طالبي الثراء بالفائدة الكبيرة لاقتصاد الحرب، واجتهدت مؤسساتهم الاستثمارية بعد انتهاء الحرب أكثر من ذي قبل في المشاركة في الحياة السياسية ووضع القوانين العامة وصياغة الاستراتيجية المستقبلية.. وفي كتابه (ميدان الحرب) يقول (لويس لابهام): «إن حملة الانتخابات الرئاسية عام 1999م،

شهدت أسلوباً مميزاً لجمع الأموال، فقد كان الحزب الجمهوري يمنح رتبة (وصي) لكل من يتبرع بـ 250000 دولار فأكثر للحملة الرئاسية، ويدعى إلى مائدة الرئيس من يدفع 500000 دولار فأكثر للحزب الديمقراطي»، وهذه التبرعات السخية من رجال الأعمال وأصحاب الشركات جعلت الأمور السياسية تتداخل بالأمور الاقتصادية، وطلعت المصلحة الخاصة لبعض كبار الأثرياء على المصلحة العامة.

وقبل الحرب على العراق هيا (لوبي) الأسلحة الأمريكية، المدعوم بـ (لوبي) صهيوني في الإدارة الأمريكية هيا نفسه لجني أرباح أكثر جراًها، فمصلحة الشركات النفطية، وشركات الأسلحة كانت وقوع حرب، لأنهم سيحققون الكثير من الأرباح، دون أن يخطر على البال أن هذه الأرباح لن تصب في النتيجة في مصلحة المواطن الأمريكي.. الذي سيزداد شقاء بالتأكد مع اشتداد الأزمات.

إن الرئيس (بوش) على ما يبدو لم ينسَ أن صناعة النفط كانت مهنته الأولى في تكساس، وأنه فشل في أن يصبح نداً لعملاق النفط (روكفيلر) لذلك فهو لم يتخلَّ عن هذا الحلم، وأصبح

بوش لم ينسَ أن النفط كانت صناعته الأولى... فصار ممثلاً لصناع النفط

يشكل مع نائبه الاتي من شركات النفط أيضاً ثنائياً يمثل صناع النفط وتجاره في الولايات المتحدة، والمصالح النفطية التكتاسية على ما يبدو بدأت تملئ شروطها في مجال السياسة الخارجية الأمريكية من خلال الثنائي النفطي بوش - تشيني..

كما أن الإدارة الأمريكية الطامحة.. والحالمة ببناء إمبراطوريتها الأمريكية على ثقة أنه لا إمبراطورية حقيقية دون اقتصاد قوي، ولا اقتصاد قوي دون نفط رخيص ومتدفق دون حساب.. والشركات النفطية

لا اقتصاد قوي دون نفط رخيص

الأمريكية حريصة على كل نقطة نفط عراقية، بالتالي لم تعد تخفي ما تضرمه تجاه نفط العراقي، والعالم بات على يقين

الآن بأن النفط العراقي هو الهدف الرئيسي من الحرب على العراق.. وقد بدأت الشركات الأمريكية النفطية فعلياً الاستعادة من واقع الاحتلال الأمريكي في إجراء العقود النفطية.

خاتمة:

**اعتماد العالم على نفط
الخليج سيجعله محلاً
للأطماع إلى مدى غير منظور**

إن العالم سيعتمد أكثر فأكثر على
نفط الخليج ودول أوبك.. لذلك ستبقى
دول الخليج والعراق - كما ذكرنا -
وإلى أمد غير منظور محلاً للأطماع
والصراعات العالمية.

لكن السؤال الذي يمكن أن يخطر على البال هنا هو:

- هل ستتوقف أمريكا عند منطقة الخليج العربي والسعودية والعراق.. أم سيكون لها
امتدادات أخرى؟!.

لقد بدأت الأطماع الأمريكية بالسيطرة على منابع النفط في قزوين ودول وسط
آسيا، وما هي تتمدد إلى العراق والخليج.. ثم ماذا بعد؟!.

على هذا التساؤل يجيب الدكتور (وليم بيكر) الأستاذ الأمريكي للتاريخ القديم
والأدب المقدس:

«إن بوش وأصدقائه في الكونغرس، سواء كانوا محافظين أو يهوداً يسعون لأن تكون

**بوش وجماعته يسعون لجعل
أمريكا إمبراطورية تحكم العالم**

الولايات المتحدة ليست دولة عظمى فقط،
ولكن إمبراطورية بمعنى الكلمة كروما
القديمة، أو مصر القديمة أو اليونان..
والسياسيون في البيت الأبيض وفي
الكونغرس يعملون لأجل من خلال اتجاهين:

الأول: السيطرة على كافة القوى في العالم التي تمتلك الطاقة (النفط والغاز) واعتبارها
تابعة لنا (للولايات المتحدة) فنحن لم نترك أفغانستان، ولم نترك المملكة العربية
السعودية، ولن نترك العراق، وكذلك سورية وإيران حتى تفعل ما نريد.. فنحن
سننأثر بالتأكد من أي تغير يحدث في هذه المناطق لأننا المصدر الثاني للطاقة
في العالم.. ويؤكد بيكر:

«إن هناك اتجاهًا لتجزئة المنطقة، فإذا سيطرت أمريكا على المناطق التي تحتوي
النفط في العالم فسوف يضمن ذلك لها تدفقاً للطاقة، وبدون شراء باهظ الثمن للنفط من

هذه الدول، ودون منافسة من أي جهة أخرى، فنحن لا نريد مقاطعة من أي شخص، أو فئة، أو حتى دولة.. فنحن لا نستطيع أن نعيش دون النفط والغاز، لذلك فإن أمريكا تحاول وقف القوى الأخرى كروسيا وأوروبا ومنعها من التدخل ليكون لها النفوذ المؤثر على الدول المنتجة للنفط

والغاز... وسياستها أن تبقى القوات الأمريكية في المنطقة للأبد، لضمان استمرارية النفط والغاز بدواعي الأمن والاستقرار للمنطقة».

أمريكا ستمنع الدول الأخرى من الوصول إلى الخليج لتبقى هي المسيطرة

ويضيف: «وما يتعلق بإعادة تقسيم المنطقة فهذا صحيح، لأنه يأتي حسب مصالح الولايات المتحدة التي تجد في بعض الأماكن ثروة لها دون أن تشتريها..!»
إن الصراع الذي تقوده أمريكا الآن، والذي تهدف من خلاله إلى بسط سيطرتها على العالم هو كما وصفه المدير الأسبق لوكالة المخابرات المركزية الأمريكية الحرب العالمية الرابعة»، وقد كانت الحرب الباردة التي انتصرت فيها أمريكا هي الحرب العالمية الثالثة، وهذا ما أكده أيضاً البروفيسور والكاتب الأمريكي (البيوت كوهين) عندما قال «أمريكا الآن تخوض الحرب العالمية الرابعة..!»
لكن..مع ذلك يبقى السؤال ماذا بعد؟! وهل سيرضخ العالم للهيمنة الأمريكية؟!

* * *

المصادر:

- أوراق مؤتمر الطاقة العربي السابع — القاهرة 2002.
- صحف: الخليج، الحياة، الشرق الأوسط، الأهرام، الثورة.
- مجلة المجلة (أعداد مختلفة).
- مواقع على الانترنت.

الكتاب:

رغيد الصلح، توفيق المديني، بشاره خضر، عمرو كمال حمودة، جهاد الخازن، محمد قدرى
سعيد، نافع الحسن، روبرت أوين، باتريك سيل.

الدولار الضعيف لمصلحة من؟!

ناديا حاج صالح



حتى نهاية شهر تشرين الثاني / نوفمبر 2003 تجاوز اليورو حاجز 1.2 من الدولار، بعد أن كان عام 2000 بحدود 86% من قيمة الدولار .. وبين مطلع عام 2000 ونهاية عام 2003 خسر الدولار 40% من قوته .. كما انخفض أمام الإسترليني إلى أدنى مستوى له منذ خمس سنوات، وبالنسبة للمارك فقد هبط من 3.6 مارك إلى 1.3 مارك خلال السنوات العشر الأخيرة.

والسؤال المطروح هو:

— لماذا ينخفض الدولار؟.

هل هو رغبة أمريكية ؟ .. أم أنه الواقع الاقتصادي الأمريكي المريض.. المصاب بالعجز والتضخم وضعف الاستثمارات، وتراجع الاستهلاك الداخلي، وغير ذلك من أمراض ؟!..

لقد روجت كتابات مختلفة أن الإدارة الأمريكية تشجع انخفاض الدولار من أجل زيادة صادراتها وتقليل العجز في ميزانها التجاري الذي يتطلب تمويله حوالي 1.5

مليار دولار يومياً، حتى أطلق البعض على هذه السياسة سياسة الدولار الضعيف، لكن الأمر برأينا ليس كذلك.. فهذه السياسة لم تخطط لها الإدارة

**ما حقيقة تشجيع واشنطن
لسياسة الدولار الضعيف**

الاقتصادية الأمريكية.. بل وجدت نفسها، ونتيجة العوامل المرضية العديدة.. وجدت نفسها أمام انهيار قسري للدولار، تحاول استغلاله، لأن سعر الصرف

سعر الدولار المنخفض عامل منافسة لصالح الصادرات الأمريكية

المنخفض من شأنه خلق هامش تنافسي للصادرات الأمريكية لجسر الفجوة في العجز التجاري الأمريكي الكبير، وهذه النظرية الكلاسيكية في العلم الاقتصادي حسب الباحث الاقتصادي اللبناني عصام الجردي لها ما يؤيدها، خصوصاً عندما يقتفي أثرها في بلد ما كالولايات المتحدة، الضامنة بامتياز لهوامش المنافسة الأخرى، والأساس للسلعة القائمة على الجودة والتكنولوجيا ذات المستوى العالي، لذلك يبقى السعر عاملاً رئيسياً للإقبال على السلعة، وبالتالي ضمان زيادة الصادرات ومن ثم زيادة الإنتاج أو تحريك الاقتصاد الراكد، إضافة إلى تخفيض قيمة الديون الخارجية لكن هذه القاعدة يمكن أن تترك أثراً جانبياً بالغة السلبية في حال الاستيراد بعملة ضعيفة مع استمرار العجز التجاري. خاصة في بلد كالولايات المتحدة ذات الاستهلاك المرتفع، فيغدو الفحصل في الاعتماد على سعر عملة ضعيف لخفض العجز التجاري والجاري هو المعادلة الفاصلة بين الأثر الإيجابي الذي تفيد منه الصادرات بسعر صرف منخفض، وبين الأثر السلبي لواردات بسعر أعلى..

في كل الأحوال.. فإن انهيار الدولار يخفي داءً في الاقتصاد الأمريكي يتمثل بالعجز التجاري والركود وزيادة معدلات البطالة وغيرها... وقد قدرت

أكثر من 600 مليار دولار العجز المتوقع في الموازنة الأمريكية

دراسات أن العجز المتوقع في الموازنة قد يصل إلى أربعمئة مليار دولار مع نهاية السنة المالية الحالية، وسيرتفع إلى نحو 600 مليار دولار خلال السنة المالية القادمة، ولعل هذا ما دفع مجلة النيوزويك الأمريكية للقول: «إن أم المعارك ليست في العراق، ولا في النزاع الأطلسي.. بل على جبهة انهيار الدولار، فأمريكا القوية عسكرياً اليوم ليست هي كذلك على الجبهة الاقتصادية».

أما المؤرخ الأمريكي بول كينيدي فتوقع أن يكون هذا الواقع

أمريكيون يرون في الوضع الأمريكي علامات الترهل الإمبراطوري

الاقتصادي الصعب أحد عوامل انهيار الامبراطورية الأمريكية. وشبهها بالامبراطورية الرومانية والإسبانية التي نفذت خزائنها، فأصبحت بما أسماه عامل الترهل الامبراطوري، وهو ما بدأت تعاني منه الولايات المتحدة الأمريكية.

لكن وأياً كان الأمر، ومهما قيل من أسباب، فإن نتائج انخفاض الدولار تنعكس سلباً على الاقتصاد الأمريكي، أولاً، فالاستمرار في هذه السياسة من شأنه أن يربط خسائر كبيرة في الاقتصاد الحقيقي للولايات المتحدة على مستوى الاستثمارات العالمية

أكثر من ثلاثين مليار دولار خسائر الدول النفطية

فيها. فخفض سعر صرف الدولار يلحق ضرراً بقيمة الأصول الأجنبية الموظفة في الولايات المتحدة، والمقومة بالدولار الأمريكي، ويحد من انسياب

الاستثمارات الأجنبية والدفق المالي إلى الاقتصاد الربعي المتمثل بالأسهم والسندات الحكومية والواردات المصرفية والمشتقات الأخرى. مع انخفاض الفائدة على الدولار

إلى مستوى قياسي لم يعرفه المستثمرون منذ أكثر من عقدين.. كما ينعكس هذا الانخفاض على اقتصاديات العالم، ومنها اقتصاديات الدول النفطية بشكل خاص،

دافع غزو العراق هو السيطرة على النفط

ومنها الدول النفطية العربية التي قدرت خسائرها بحوالي ثلاثين مليار دولار بسبب تسعير النفط بالدولار.. كما أن ارتباط عملات هذه الدول بالدولار رفع من قيمة وارداتها بنسبة انخفاضه. وقد سبق للرئيس الماليزي السابق مهاتير محمد أن دعا إلى بيع النفط باليورو، وإذا تحقق مثل هذا الأمر فستلحق كارثة بالاقتصاد الأمريكي، لذلك، وحسب المؤرخ الأمريكي ويليام كلارك، فإن دافع غزو العراق هو السيطرة على النفط العراقي والمحافظة على استمرار بيعه بالدولار وليس البحث عن أسلحة الدمار الشامل، أو تطبيق الديمقراطية...

إن انخفاض الدولار دفع بالكثير من دول العالم لإعادة النظر بسلة احتياطات عملاتها. ورفع نسبة عملة اليورو فيها، ومنها روسيا التي رفعت نسبة مدخراتها من اليورو من 10% إلى 20% وتايوان من 20% إلى 35%، وإيران إلى نحو 50%،

كذلك حذت حذو هذه الدول كندا وسنغافورا وغيرهما ... أما ألمانيا فبدأت بزيادة احتياطاتها من الذهب، وفكّت الأرجنتين والبرازيل ارتباط عملتيهما الوثيق بالدولار.

ويبقى ختاماً أن نتساءل عن موقف أوروبا؟.. وهل سيسمح لليورو بالمزيد من الصعود؟.. في ظل استمرار دولار ضعيف، مما يؤثر سلباً على

الصادرات الأوروبية؟.. أم أنها ساجد الوسائل التي تسمح لليورو إلى معدلات سعر صرف مقبولة أمام الدولار؟

من جهتنا ننقل عن الباحث اللبناني عصام الجردي قوله أن الدولار هو عملة بلد يحكمه رئيس تخرج تصرفاته وقراراته عن دائرة رصد البورصات وتوقعات أسواق المال.

* * *

- ♦ إن خفت الفرصة، هربت.
- ♦ أكثر الحيوانات شراً بالنسبة إلى وزنها: الطيور.
- ♦ الذين ذلّ في النهار، وهم في الليل.
- ♦ لا تقل راق له الجواب بل قل راقه الجواب.
- ♦ الأيادي ثلاث: بيضاء وتبدأ بالمعروف؛ وخضراء تكافئ عليه؛ وسوداء تمنن به.

**استراتيجية تخفيض مطالبات
السيارات بشركات التأمين**

دراسة تطبيقية على سوق التأمين الأردني

د. حسني أحمد الخولي*

مقدمة:

تواجه معظم شركات التأمين بصفة عامة وشركات التأمين الأردنية بصفة خاصة خسائر كبيرة سنوياً بفرع تأمين السيارات بشقيه التكميلي والإلزامي. وتشير الإحصائيات أن هذا الفرع يشغل الأهمية الكبرى بين كافة فروع التأمين بمعظم أسواق التأمين في العالم من عدة نواحي أهمها عدد السيارات المؤمن عليها، والتي تحقق بدرجة عالية قانون الأعداد الكبيرة الذي تعتمد عليه شركات التأمين في استمرارها، وحجم الأقساط المحصلة، والمحتفظ بها داخل شركات التأمين المحلية، وحجم التعويضات المدفوعة، وعدد العاملين بدوائر تأمين السيارات. كما أن السيارات بكافة أنواعها أصبحت من الضروريات، وسعة من سمات العصر الحديث، وتدل على رقي وتقدم وحضارة الأمم اجتماعياً واقتصادياً.

وانطلاقاً مما سبق تبذل جميع شركات التأمين في مختلف دول العالم، جهوداً مكثفة لمعرفة الأسباب الحقيقية والفنية والعملية، والتي تفاعلت معاً، وأدت إلى تزايد خسائر فرع تأمين السيارات، لتصميم استراتيجية علمية وعملية يترتب على تطبيقها، تخفيض حجم المطالبات التي يجب على شركات التأمين وإعادة التأمين سداها

* كلية تجارة بني سويف — جامعة القاهرة.

أصحاب هذه المطالبات، والتي قد يكون هناك نسبة منها غير صحيحة، وتمثل احتيالياً على شركات التأمين واستغلالاً خاطئاً للمنافع التي توفرها صناعة التأمين لحماية الاقتصاد القومي.

تزايد خسائر فروع تأمين السيارات يتطلب دراسة جدية للأمر لتخفيض المطالبات

أهمية البحث:

اعتمد البحث على مصدرين أولهما المراجع العلمية وثانيهما المصدر الميداني⁽¹⁾ عن طريق أسلوب الاستبيان لتحديد الأهمية النسبية لأسباب الخسائر بهذا الفرع بسوق التأمين الأردني.

وتتضح أهمية البحث من خلال عرض النقاط الآتية:

- 1 - اعتماد جميع شركات التأمين بكافة دول العالم في سمعتها وريادتها لسوق التأمين على جودة الخدمة المقدمة منها لعملائها بدائرة تأمين السيارات الإلزامي والتكميلي.
- 2 - يعتبر فرع تأمين السيارات من عوامل الجذب والترويج للعملاء الحاليين والمتوقعين لبقية أنواع فروع التأمين الأخرى كالحريق والهندسي والبحري والصحي والحياة أو ما يسمى بالتكافل الاجتماعي بشركات التأمين الإسلامية.

فرع تأمين السيارات عامل هام للجذب والترويج

- 3 - زيادة عدد السيارات المطلوبة التأمين عليها سواء بالنسبة للأفراد أو الهيئات أو المؤسسات أو الوزارات أو وحدات الجيش المتنوعة أو الشرطة أو الدفاع المدني والتي تقوم شركات التأمين بتقديم تغطيات لها من خلال العطاءات المعروضة من معظم هذه الجهات مما يؤدي إلى تحقيق قانون الأعداد الكبيرة والذي يعتبر أساس نجاح صناعة التأمين.

⁽¹⁾ طبقت الدراسة على السوق الأردني، والنتائج التحليلية انعكست وفقاً لهذا السوق. ونعتذر عن نشرها بالتفصيل على صفحات المجلة لضيق المساحة المخصصة لها.

4 - اشتراط قانون السير (المروور) بمعظم دول العالم بضرورة إلزام كل صاحب مركبة على اختلاف أنواعها بشراء وثيقة تأمين إلزامي (ضد الغير) كشرط أساسي للحصول على رخصة سير السيارة من دائرة السير (المروور) بهدف حماية الغير في أشخاصهم وممتلكاتهم، كما أن ذلك يؤدي إلى إيقاظ وخلق الوعي التأميني لدى كافة أصحاب السيارات نحو بقية أنواع فروع التأمين الأخرى.

5 - سهولة تسويق تأمين السيارات التكميلي لعدة أسباب منها حيازة العميل لوثيقة تأمين إلزامي طبقاً للقانون وخلق وعي تأميني لديه بسببها، وتوافر القدرة المالية لمعظم أصحاب السيارات لدفع القسط المطلوب، والحاجة الشديدة والمستمرة للسيارات له ولأسرته.

أقساط تأمين السيارات تحتل المرتبة الأولى بين فروع التأمين كافة

6 - احتلت أقساط تأمين السيارات المرتبة الأولى بين كافة فروع التأمين بشركات التأمين خلال فترة الدراسة، الأمر الذي يتطلب المزيد من الاهتمام بهذا الفرع.

7 - تزايد حجم مبالغ تعويضات تأمين السيارات بشركات التأمين وإعادة التأمين سنوياً خلال فترة الدراسة، يعتبر من الظواهر التأمينية التي تستحق الدراسة والتحليل.

8 - ارتفاع معدل الخسارة بفرع تأمين السيارات خلال فترة الدراسة، مما يستلزم تحليل الأسباب الحقيقية وراء هذه الظاهرة التأمينية.

9 - ارتفاع نسبة احتفاظ شركات التأمين المحلية من أقساط تأمين السيارات مقارنة بغيرها من أنواع التأمين الأخرى، مما يتطلب دراسة تأثير هذا الاتجاه على نشاط شركات التأمين وأثره على بقية الفروع الأخرى من أنواع التأمين.

10 - تزايد ظاهرة الاحتيال من عدة أطراف على فرع تأمين السيارات بشركات

تزايد ظاهرة الاحتيال على فروع تأمين السيارات

التأمين بهدف الاستغلال الخاطي لمنافع تأمين السيارات، والإثراء على حساب شركات التأمين.

11 - الرغبة الشديدة من جانب المسؤولين والمتخصصين بشركات التأمين لإعداد استراتيجية علمية وعملية تهدف إلى تخفيض المطالبات بفرع تأمين السيارات بشركات التأمين.

أولاً - الاتجاه العام لخسائر السيارات عالمياً وعربياً:

تشير تقارير منظمة الصحة العالمية أن عدد قتلى حوادث السيارات خلال عام 2000 يزيد على المليون سنوياً، وعدد الجرحى يتجاوز خمسة عشر مليوناً، وحجم الخسائر المادية يصل إلى خمسمائة بليون دولار. وتتوقع المنظمة أنه إذا استمر الحال بهذا الشكل فإن ما معدله 20% مما بنفق على الرعاية الصحية في العالم سوف يصرف على معالجة ضحايا حوادث السيارات.

أكثر من مليون شخص عدد قتلى حوادث السيارات سنوياً

وكمقارنة مع أسباب أخرى لارتفاع نسبة الوفيات في كندا وأمريكا فقد بلغت نسبة الحوادث والآثار الناتجة عنها من حوادث المركبات والسيارات Motor vehicle Accidents وحوادث السقوط Accidents Falls والانتحار Suicides والقتل Homicides وأخرى مثل الحريق، والغرق واستخدام المسدسات والسكك الحديدية - Other, Fire, Drowning, hand- guns, Railways إلى إجمالي الوفيات 3.88% ومعدل الوفاة لكل 100000 بلغ 34.14%. وقد بلغت نسبة حوادث السيارات والمركبات التي تشمل حوادث المرور Traffic Accidents والتصادم وحوادث غير التصادم Involving Collision or without collision وحوادث غير مرورية Non traffic Accidents 1.81% ومعدل الوفاة لكل 100 000 مفردة 15.19%.

بينما الوفيات من مرض السرطان Cancer فقد بلغت نسبتها في أمريكا 23.27 ومعدل الوفاة لكل 100 000 مفردة 204.74.

ثانياً - الاتجاه العام لخسائر السيارات ببعض الدول العربية:

لتوضيح الاتجاه العام لخسائر السيارات ببعض الدول العربية سنعرض بالجدول التالي مقارنة لعدد ونسبة المركبات وعدد ونسبة حوادث السيارات وعدد ونسبة الوفيات وعدد ونسبة الجرحى خلال عام 1998 بكل دولة.

بيان مقارنة لبعض الدول العربية من ناحية عدد ونسبة المركبات والحوادث والوفيات والجرحى عام 1998:

الدولة Country	المركبات Vehicles	الحوادث Accidents	الوفيات Fatalities	الجرحى Injuries	النسبة	النسبة إلى المجموع الكلي %	النسبة إلى المجموع الكلي %	النسبة إلى المجموع الكلي %	النسبة إلى المجموع الكلي %
مصر Egypt	2.896.577	21.1	23.363	5.5	5002	19.8	22149	9.2	
الجزائر Algeria	2.792.306	19.9	28.693	6.7	3565	14.2	3.8092	15.8	
السعودية Saudi Arabia	466.161	3.4	153.727	36.3	3.474	13.7	28.144	11.7	
المغرب Morocc	1.500.000	11	41.701	10	3.242	12.8	62.722	26.1	
اليمن Yemen	80.989	0.6	8.145	2	1.460	5.8	8.651	3.6	
السودان Sudan	447.374	3.3	8.349	2	1.387	5.5	13595	5.6	
العراق Iraq	1.091.053	7.9	6.400	105	1.400	5.5	5.204	2.1	
سوريا Syria	654.563	4.8	12.738	3	1.385	5.4	7.679	3.2	
تونس Tunisia	777.444	5.6	11.229	2.6	1.330	5.3	15450	6.4	
ليبيا Libya	1243.418	9.1	9.393	2.3	1.224	4.8	8343	3.4	
سلطنة عُمان Oman	404.375	2.9	8049	1.9	614	2.4	7913	3.7	
الأردن Jordan	389.196	2.8	43.343	10.2	612	2.4	17.177	7.2	
الكويت Kuwait	708.881	5.1	27.456	6.5	334	1.3	1690	27	
فلسطين Palestin	145.651	1.1	7640	1.8	198	0.8	8608	3.5	
البحرين Bahrin	198.617	1.4	32.666	7.7	60	0.3	3151	1.3	
المجموع	13.746.905	%100	422.892	%100	25.287	%100	239.917	%100	

نستنتج من الجدول السابق مايلي:

- 1 - تم ترتيب الدول العربية المذكورة بالجدول تنازلياً حسب عدد ونسبة الوفيات التي تلتزم بموجبها شركات التأمين دفع مبالغ التأمين للورثة طبقاً لوثيقة التأمين الإلزامي.
- 2 - احتلت مصر المرتبة الأولى في نسبة عدد المركبات ونسبة عدد الوفيات وذلك لأنها تتميز بزيادة عدد سكانها، وبالتالي زيادة عدد الحوادث والوفيات الناتجة عنها.

- 3 - رغم صغر نسبة عدد المركبات بالأردن، إلا أن هناك ارتفاعاً ملحوظاً في عدد ونسبة الحوادث، حيث بلغت النسبة 10.2% بالنسبة لكافة الدول العربية، مما يدل

على تركيز مشكلة حوادث السيارات وتفاقمها في المملكة الأردنية الهاشمية، الأمر الذي ينعكس بالتالي على زيادة الخسائر التي تتحملها شركات التأمين الأردنية بفرع السيارات ويتفق ذلك مع

ارتفاع في نسبة حوادث السيارات بالأردن والسعودية قياساً بالدول العربية

مشكلة زيادة الخسائر التي تتحملها شركات التأمين الأردنية بفرع السيارات ويتفق ذلك مع مشكلة البحث موضوع الدراسة.

- 4 - رغم صغر عدد ونسبة المركبات في السعودية مقارنة بغيرها من الدول العربية إلا أن هناك ارتفاعاً ملحوظاً في نسبة عدد الحوادث وأيضاً ارتفاعاً في نسبة وعدد الوفيات ونسبة وعدد الجرحى، والسبب الرئيسي في ذلك هو السرعة الزائدة أثناء قيادة السيارات لاتساع الطرق في السعودية وجودتها وإعطاء رخص قيادة لصغار السن والسماح لهم بقيادة السيارات.

وبصفة عامة يلاحظ من الجدول السابق أن كافة الدول العربية تتعرض لظاهرة زيادة حجم الخسائر الناتجة عن حوادث سواء في عدد الوفيات أو عدد الجرحى أو الخسائر المادية الناتجة عن

كثرة حوادث السيارات تتطلب وضع استراتيجية للسيطرة على هذه الحالة

الحوادث، مما يتطلب ضرورة وضع استراتيجية علمية وعملية يترتب على تطبيقها السيطرة على النتائج الضارة لهذه الظاهرة التي تهدد الكيان الاقتصادي للدول العربية.

دراسة تحليلية لأسباب خسائر السيارات بشركات التأمين:

أظهرت الدراسة الميدانية أن السائق هو العنصر الأول والفعال والأكثر أهمية في تحقيق خسائر السيارات، لأن العامل البشري ذو تأثير هام وقوي على درجة الخطر، ولذلك يجب تسليط الأضواء على مجموعة العوامل البشرية المؤثرة على درجة الخطر مثل:

السائق هو العنصر الفعال في تحقيق الخسائر أو عدمها

- 1 - **العمر (السن):** حيث لوحظ أن الشباب بالإضافة إلى المتقدمين في العمر يمثلون خطراً غير عادياً أو مرتفعاً بالنسبة لحوادث السيارات وذلك عن بقيمة الأعمار.
- 2 - **الحالة الصحية:** حيث نجد أن السائق الذي يعاني من ضعف الرؤية أو السمع أو مرض القلب فيؤثر ذلك على توازنه، ويحقق المزيد من حوادث السيارات.
- 3 - **المهنة:** حيث يترتب على المهنة تأثير كبير في درجة تحقق حوادث السيارات وعلى الأخص السيارات الخاصة.

خبرة السائق وحالته الاجتماعية عناصر هامة في وقوع الحوادث

- 4 - **خبرة السائق:** تعتبر من العوامل الهامة في تحقيق حوادث السيارات ولها تأثير سلبي على شركات التأمين لعدم المعرفة المسبقة بخبرة السائق وتاريخه التأميني.

- 5 - **النوع:** ويقصد به جنس قائد السيارة (ذكر - أنثى) ويمكن معرفة نتائج هذا العنصر من عناصر دائرة السير.
- 6 - **الحالة الاجتماعية:** حيث تؤثر الالتزامات الاجتماعية على قائد السيارة وبالتالي على معدل حوادث السيارات.

على شركات التأمين تحليل الأخطار التي يقوم بها السائقون

وهناك أخطار يقوم بها السائقون مثل (اتخاذ مسرب خاطئ، التتابع القريب، عدم إعطاء أولوية المرور للمركبات،

المنطوق فإن المعلومات التي تدون في تقرير حادث سيارة من أهم الأمور التي يجب الاهتمام بها وبصحتها ليس فقط لإثبات حق المتضرر، ولكن للتعرف على مشاكل السلامة المرورية وبلأحظ أن أي أخطاء تحدث في تدوين المعلومات بحسن نية أو بسوء نية سيكون لها الأثر السلبي على النتائج والتحليلات.

ولذلك نجد أن شرطي السير الذي يحضر إلى موقع حادث السير، ويقوم بتحديد المسؤول عن الضرر وزمن ومكان وسبب ونوع الحادث، وتسجيل كافة بيانات السيارة أو السيارات المشتركة في الحادث، وإعداد رسم كروكي لتفاصيل الحادث وكافة الأمور الأخرى التي يحتويها

الرسم الفني عن الحادث يعتبر بمثابة قاضي يصدر حكماً في قضية فنية حيث يترتب على هذا التقرير تحديد مسؤولية

شرطي السير مسؤول في مدى تحمل شركات التأمين للخسائر

شركات التأمين نحو شمول الخسارة بالتغطية أو الرفض، كما يعتمد القضاة في إصدار أحكامهم على ما جاء ببيان شرطي السير من معلومات ورأي فني محايد. ولذلك نرى من العرض السابق مدى مسؤولية شرطي السير في تحمل شركات التأمين للخسائر الناتجة عن حوادث السيارات.

ولذلك يتطلب الأمر اختيار وإعداد وتأهيل وتدريب وتحفيز هذه الفئة المسؤولة عن إعطاء قرار فاصل بين أصحاب السيارات المتضررة فيما بينهم وبين شركات التأمين فيما يتعلق بتغطية الخسائر التي تقع للسيارات نتيجة للحوادث المرورية لها. مما يزيد من العبء على كاهل شركات التأمين التي تسعى جاهدة لتخفيض حجم المطالبات غير الصحيحة، التي تلتزم بسدادها بفرع تأمين السيارات وبالتالي ينعكس على النتائج النهائية لبقية الفروع الأخرى من التأمين بشركات التأمين.

ثامناً – الأطباء بالمستشفيات:

يمثل العاملون بمهنة الطب على اختلاف نوعياتهم (أطباء وصيادلة وهيئات تمريض) ملائكة الرحمة في الدنيا، حيث لديهم القدرة على تخفيف آلام المرضى والمصابين وإسعافهم أثناء اللحظات الحرجة والتي قد تتوقف عليها حياة الإنسان

نهائياً. ولكن رغم هذا التقدير العظيم لجهودهم المشكورة والتي يصعب تقييمها مالياً أو معنوياً، يصدر من البعض منهم بعض التصرفات والأخطاء الطبية والتي قد تنعكس على حجم خسائر شركات التأمين سواء في فرع تأمين السيارات الإلزامي أو التأمين الصحي حيث نجد أنه عند إصابة أحد الأشخاص (الغير) نتيجة لحادث سير مشمول بوثيقة تأمين السيارات الإلزامي فيتم تقديم الرعاية الطبية المناسبة له على حساب نفقة شركات التأمين. فنجد في مثل هذه

الأخطاء الطبية تنعكس سلباً على شركات التأمين

الحالات قيام بعض الأطباء بالمستشفيات عمداً بإجراء المزيد من الفحوص المخبرية والتحليلات الطبية التي تحتاج

إلى تكلفة طبية مرتفعة جداً لا تحتاج إليها حالة المصاب ويسلك بعض الأطباء هذا الإجراء لأن شركات التأمين هي التي ستدفع جميع هذه التكاليف نيابة عن الشخص الذي تسبب في حدوث الضرر للغير. ومثل هذا التصرف يتكرر يومياً من العديد من الأطباء للعديد من المصابين، مما ينعكس في النهاية على تحمل شركات التأمين للمزيد من المطالبات بفرع السيارات، والأمر يحتاج إلى استراتيجية فورية علمية وعملية للحد من مثل هذه الممارسات الخاطئة من بعض الأطباء بالمستشفيات.

تاسعاً – التشريعات المنظمة لتأمين السيارات:

معظم الدول العربية ضمنت حصول المتضررين على تعويضات

نصت معظم قوانين الدول العربية على التأمين الإجباري للسيارات وذلك لضمان حصول كل فرد يصاب بسبب حادث سيارة على تعويض، وقد

اقتصرت بعض القوانين على أن يمتد التعويض فقط على الخسائر التي تصيب الأشخاص، إلا أن بعض القوانين امتدت فيها التغطية التي تصيب الغير سواء في شخصيته أو ممتلكاته ويوضح الجدول التالي التغطيات التي تشترطها قوانين التأمين الإلزامي على السيارات في البلاد العربية.

بيان بتغطيات الأضرار الجسدية والمادية في البلاد العربية.

الدولة	نوع التغطية
مصر	الأضرار الجسدية بقيمة غير محددة.
الأردن	الأضرار الجسدية والمادية بقيمة محددة.
الإمارات	الأضرار الجسدية بقيمة غير محددة والمادية بحد أقصى 250 ألف درهم إماراتي.
البحرين	الأضرار الجسدية بدون حدود والمادية بحد أقصى 500 ألف دينار بحريني.
تونس	الأضرار الجسدية والمادية بقيمة غير محددة.
الجزائر	الأضرار الجسدية والمادية بقيمة غير محددة.
سوريا	الأضرار الجسدية والمادية بقيمة غير محددة.
العراق	الوفاة والإصابة البدنية والأضرار بأموال الغير بقيمة غير محددة
فلسطين	الأضرار الجسدية بقيمة غير محددة.
قطر	الأضرار الجسدية والمادية بقيمة غير محددة.
الكويت	الأضرار الجسدية والمادية بقيمة غير محددة.
لبنان	الأضرار الجسدية بقيمة غير محددة.
ليبيا	الأضرار الجسدية بقيمة غير محددة.
المغرب	الأضرار البدنية والمادية بقيمة غير محددة.

وبمقارنة التغطيات الجسدية والمادية التي يتضمنها الجدول السابق مباشرة مع أقساط التأمين الإلزامي للسيارات نجد أن جميع الإحصاءات المنشورة عن هذا النوع تشير إلى تعرض معظم شركات التأمين لخسارة فعلية كبيرة بفرع تأمين السيارات الإلزامي وذلك لعدة أسباب نذكر منها:

1 - عدم تناسب قسط التأمين الإلزامي مع حجم التعويضات المتوقع سدادها.

2 - عدم الاستناد إلى الأسس العلمية الصحيحة لحساب مقدار قسط التأمين الإلزامي للسيارات في معظم الأحيان واعتباره منحة حكومية تقدم لكافة أفراد الشعب.

ملاحظات عديدة على تغطيات الأضرار الجسدية والمادية في الدول العربية

3 - إصرار معظم حكومات الدول العربية على عدم تعويم سعر التأمين الإلزامي ليتناسب مع درجة الخطر، حتى لا يتسبب في افتعال أزمات سياسية أو اقتصادية تؤثر على الاستقرار الاجتماعي للدول، أو اتجاه بعض شركات التأمين إلى تخفيض سعر التأمين الإلزامي عن القدر المتفق عليه حالياً، بسبب ظروف المنافسة غير المشروعة ورغبة بعض شركات التأمين في استحواذ القدر الأكبر من العمليات التأمينية بغض النظر عن قيمة التكلفة أو حسن الاختيار.

4 - وجود خلط بين حدود المسؤولية ومقدار التعويض حيث نجد أن هناك سقفاً معيناً لمظلة التأمين، بينما يتحدد التعويض في ظل المسؤولية التقصيرية، بمقدار

خلط بين حدود المسؤولية ومقدار التعويض

الضرر وقد يكون هذا التعويض الذي يجبر الضرر أقل أو أكثر من حد المسؤولية حيث يتضمن القانون حداً أدنى للتغطية التأمينية

المعقولة وهو ما يطلق عليه Minimum Limit of Liability. فعندما يطلب المشرع من مالك المركبة الحصول على وثيقة تأمين فإنه يشترط حداً أدنى لمقدار التغطية فهذا المبلغ يمثل في نفس الوقت الحد الأقصى لمسؤولية شركة التأمين وما يزيد عن هذا الحد يلتزم به مالك المركبة ولا يعتبر المؤمن (شركة التأمين) متضامناً مع المؤمن له فيما زاد عن حد المسؤولية.

5 - صعوبة التقدير الحقيقي لمخصص التعويضات تحت التسوية في التأمين الإلزامي لعدم قدرة العاملين بفرع تأمين السيارات على التنبؤ بمقدار متوسط التعويض في الحادث الواحد الذي لم يتم تسويته قبل نهاية العام، حيث نجد أن لكل مطالبة ظروف

لكل مطالبة ظروفها التي تختلف عن غيرها

فنية واقتصادية واجتماعية وعائلية تختلف عن الأخرى وبالتالي يتم تقدير مثل هذا المخصص اعتماداً على الخبرة العلمية مما قد يترتب

عليه أن يكون أقل من المبلغ الذي يقدره القضاة عند صدور حكم المحكمة فيسبب إرباكاً مالياً لسيولة شركة التأمين، أو مبالغاً فيه فيمثل تعطيلاً لأموال شركة التأمين وضياح فرص استثمار لمثل هذه الأموال وتحقيق عائد تستفيد منه شركة التأمين.

6 — تحمل شركات التأمين المحلية القدر الأكبر من تعويضات التأمين الإلزامي لرفض شركات إعادة التأمين المحلية والأجنبية قبول خطر المسؤولية المدنية تجاه الغير لأنه يعتبر من الأخطار الرديئة من الناحية الفنية.

وبالتالي نجد أنه ولمثل تلك الأسباب السابقة تتحمل شركات التأمين بفرع السيارات الإلزامي خسائر كبيرة تؤثر على النتائج النهائية لبقية أنواع الفروع بشركات التأمين مما أدى إلى انحدار أرباح شركات التأمين الأردنية خلال السنوات الأخيرة.

عاشراً — العاملون بدائرة تأمين السيارات بشركات التأمين:

يلاحظ أن هذه الفئة جاء ترتيبها من ناحية الأهمية النسبية في مؤخرة الأسباب التي أدت إلى تفاقم خسائر السيارات، ويدل ذلك على منطقية نتائج الدراسة الميدانية لأن العاملين بدائرة تأمين السيارات هم خط الدفاع الأول لمواجهة احتيال المؤمن عليهم تجاه شركات التأمين بهذا الفرع.

ولكن ثبت أن هناك نسبة ضئيلة من العاملين بفرع تأمين السيارات بشركات التأمين لهم دور في بعض الأحيان في زيادة الخسائر بهذا الفرع، وذلك عن

العاملون في دائرة تأمين السيارات خط الدفاع الأول لمواجهة الاحتيال

طريق التواطؤ والاتفاق مع أصحاب السيارات المضرورة لإحضار فواتير إصلاح سياراتهم أو قطع الغيار المشتراة بقيمة تزيد عن القيمة الحقيقية لها، ويقوم الموظف المختص في مثل هذه الحالات بتدقيق هذه الفواتير واعتمادها وتقديمها للمسؤولين بشركات التأمين لاستخراج الشيكات بنفس القيمة الزائدة المذكورة بالفواتير المحررة من أصحاب الكراجات أو محلات قطع

الغيار، وبعد تسليم الشيكات للعملاء يتم اقتسام القيمة الزائدة طبقاً لاتفاق مسبق ومحكم بين كل من العملاء وموظفي

خراب الذمم والنفوس يؤثر سلباً على التأمين

دائرة السيارات بشركات التأمين ويدل ذلك في المقام الأول على خراب في الذمم والنفوس واستغلال مثل هؤلاء العاملين لمواقعهم الوظيفية للربح من العمل بطرق غير مشروعة.

الاستراتيجية المقترحة لتخفيض مطالبات السيارات لشركات التأمين:

وفيما يلي استراتيجية مقترحة لعلاج أهم الأسباب التي أدت إلى حدوث خسائر بفرع تأمين السيارات، سترتب على تطبيقها تخفيض المطالبات بهذا الفرع مستقبلاً وتتمثل في:

- 1 - توصيات لعلاج الأسباب المتعلقة بالسائق موجهة لدائرة السير، في الشرطة المدنية ودائرة السيارات بشركات التأمين.
- 2 - توصيات لعلاج الأسباب المتعلقة بالسيارة موجهة لدائرة السير وشركات التأمين.
- 3 - توصيات لعلاج الطريق موجهة لكل من وزارة الأشغال والبلديات وأمانة المحافظات.
- 4 - توصيات لعلاج الأسباب المتعلقة بأصحاب الكراجات ومحلات قطع الغيار يتم توجيهها إلى شركات التأمين.
- 5 - توصيات متعلقة بالمشاة ويتم توجيهها لكل من الاتحاد الأردني لشركات التأمين وهيئة تنظيم قطاع التأمين ووسائل الإعلام المتنوعة.
- 6 - توصيات لعلاج الأسباب المتعلقة بشرطي السير موجهة لكل من دائرة السير والاتحاد الأردني لشركات التأمين.
- 7 - توصيات لعلاج الأسباب المتعلقة بأطباء المستشفيات موجهة إلى الاتحاد الأردني لشركات التأمين.
- 8 - توصيات بالنسبة لتشريعات تأمين السيارات ويقع عبؤها على هيئة تنظيم قطاع التأمين لاستحداث التشريعات الجديدة دائماً والتي تنظم علاقة المؤمن لهم بشركات التأمين والمجتمع.
- 9 - توصيات لعلاج الأسباب المتعلقة بالعاملين بشركات التأمين، للإدارة العليا بشركات التأمين حيث أنها الجهة القادرة على تقييم العاملين لديهم أولاً بأول.
- 10 - تقديم النصائح والإرشاد لعملاء شركات التأمين من أصحاب السيارات من خلال وسائل الإعلام لوقف الاحتيال الواقع منهم على أموال شركات التأمين خوفاً من الله أولاً وحتى لا تنهار مثل هذه المؤسسات المالية الداعمة للاقتصاد القومي للبلاد في مختلف دول العالم ثانياً.

النتائج:

توصل الباحث من إعداد هذا البحث إلى عدة نتائج منها:

- 1 - بلغ عدد قتلى حوادث السيارات عالمياً خلال عام 2000 ما يزيد عن المليون شخص.
- 2 - بلغ عدد الجرحى من حوادث السيارات ما يزيد عن خمسة عشر مليوناً.
- 3 - بلغ حجم الخسائر المادية الناتجة عن حوادث السيارات خمسمائة بليون دولار.
- 4 - احتلت مصر المرتبة الأولى بين عدد السيارات وعدد الوفيات خلال عام 1998 بين كافة الدول العربية.
- 5 - يتميز الأردن بارتفاع عدد حوادث السيارات مقارنة بالدول العربية الأخرى.
- 6 - تزايد عدد المركبات بالأردن مما يضيف عبئاً مرورياً وتأمينياً على السوق الأردني.
- 7 - بلغ عدد الوفيات الناتجة عن حوادث السيارات يومياً بالأردن عام 99 عدد 2 وفاة و 52 جريح تقريباً.
- 8 - احتلت تعويضات تأمين السيارات المرتبة الأولى بين كافة فروع التأمين خلال فترة الدراسة.
- 9 - تحتفظ شركات التأمين المحلية بمعظم أقساط تأمين السيارات مما يلقي العبء على مثل هذه الشركات لتحمل معظم خسائر تأمين السيارات.
- 10 - أظهرت الدراسة الميدانية أن أهم أسباب خسائر السيارات حسب أهميتها النسبية ما يلي: السائق، السيارة، الطريق، أصحاب الكراجات، أصحاب قطع الغيار، المشاة، شرطي السير، الأطباء بالمستشفيات، التشريعات المنظمة لتأمين السيارات، العاملون بدائرة تأمين السيارات.

المراجع العربية:

- 1 - د. السباعي محمد السباعي الفقي، د. محمد جودة، بعض النماذج الرياضية وتطبيقاتها في التأمين، بحث منشور بمجلة الدراسات المالية والتجارية بالنسبة الثانية، العدد الثالث، ملحق 1998، كلية تجارة بني سويف، جامعة القاهرة.

- 2 - حسني أحمد الخولي، تأمين خيانة الأمانة، تقييم التجربة في السوق المصري - ماجستير في التأمين، كلية التجارة بني سويف، جامعة القاهرة 1985.
- 3 - د. حسني أحمد الخولي، مبادئ علم الإحصاء مركز شباب الجامعة عمان الأردن الطبعة الثانية، 1999.
- 4 - د. حسني أحمد الخولي التحليل المالي لمعدلات الأداء لشركات التأمين الإسلامية، بحث منشور بمجلة الدراسات المالية والتجارية كلية تجارة بني سويف، جامعة القاهرة، 1999.
- 5 - د. رأفت أحمد علي، د. طارق عزت عبد الباري، متطلبات التأمين الإجباري والمسؤولية المدنية لحوادث السيارات في ضوء المتغيرات الاقتصادية الحديثة، مجلة الدراسات المالية والتجارية كلية تجارة بني سويف جامعة القاهرة أكتوبر 1998.
- 6 - د. شوقي سيف النصر سيد، المبادئ العلمية للخطر والتأمين، القاهرة، دار الثقافة العربية، 1996 / 1995.
- 7 - عبد الله صميده علي نصر، نحو إطار علمي لتخطيط تأمين المسؤولية المدنية الناشئة عن حوادث السيارات مع التطبيق على السوق المصري، رسالة دكتوراه في التأمين كلية التجارة جامعة القاهرة 1991.
- 8 - علي السيد الديب، تسعير التكميلي للسيارات الخاصة في ج.م.ع وفقاً للعوامل المؤثرة في درجة الخطر، رسالة دكتوراه في التأمين، كلية التجارة، جامعة القاهرة 1992.
- 9 - د. محمد محمود الكاشف وآخرون، تأمين الممتلكات كلية تجارة بني سويف جامعة القاهرة 2000.
- 10 - محمد عبد الله مسؤولية مراقب الحسابات عن الأعمال الغير مشروعة للعملاء رسالة ماجستير في المحاسبة كلية بني سويف جامعة القاهرة 1983.

المراجع الأجنبية:

- 1 - Georges Dionne & Claire Laberge - Nadeau, Automobile Insurance, Road Safety, New Drives, Risks, Insurance Fraud and Regulation, Kluwer Academic Publishers, Boston, U. S. A. 1999.
- 2 - W. A. Dinsdale & D. C. Murdie, Elements of Insurance, The chartered insurance institute, Fifth Edition, 1980.

الدوريات والندوات:

- 1 - حوادث المرور في الأردن عام 1999، المعهد المروري الأردني، مديرية الأمن العام، وزارة الداخلية، المملكة الأردنية الهاشمية.
- 2 - التقارير السنوية عن أعمال التأمين بالأردن، هيئة تنظيم قطاع التأمين، وزارة التجارة والصناعة المملكة الأردنية الهاشمية.
- 3 - رسالة التأمين، الاتحاد الأردني لشركات التأمين، أعداد مختلفة.
- 4 - ندوة التشريعات المنظمة لأعمال التأمين في الأردن الواقع والتطلعات عمان الجامعة الأردنية 2000 / 10 / 26.
- 5 - The National date book U.S Department of Commerce, Economic and Statistics Administration Burear of Census statistical abstract of The United States, 1997

* * *

علمي زوجك الأعمال المنزلية

كشفت أحدث دراسة أجريت في جامعة (براون) عن أن النساء يمضين ما يقرب من 40 ساعة أسبوعياً في أداء أعمال المنزل، في حين أن ساعات عمل الزوج في الأسبوع لا تزيد على 17 ساعة أسبوعياً..

هذا الشعور بالعناء الذي تتكبده النساء داخل وخارج البيت يؤدي إلى ظهور مشاعر العداء بين الزوجين التي قد تتحول إلى خصام صامت..

كيف يتخلص الزوج الشرقي من النظرة التقليدية إلى الأعمال المنزلية؟ وكيف تستطيع المرأة إقناع زوجها بضرورة مساعدتها في تلك الأعمال؟ تقول (بات لوف) خبيرة العلاقات الزوجية ومؤلفة كتاب (حقيقة الحب) إن الطريقة هي:

- علمي زوجك ما هو مطلوب منه بالتحديد، فغالباً لا يعرف الرجال ما ينبغي أن يصنعوه، بمعنى أنه لا يكفي أن تطلبي منه ترتيب الحجرة بل يجب أن تحددى له المهام المطلوبة منه.
- امدحي زوجك عندما يؤدي أي عمل من الأعمال المنزلية ولا تنتقديه، اغفري له مزجه بين الغسيل الأبيض والملون .. ولا تنسي أن تشكريه بطريقة رومانسية.

**حادث يجعل قدرات
ذو التسعة والعشرين عاماً العقلية
كقدرات طفل في الثامنة من عمره**

نجلاء محمود

 منحت هيئة المحلفين مبلغ 15.5 مليون دولار أمريكي لرجل عانى من تخريب في الدماغ وإصابات أخرى إثر اصطدام شاحنة كبيرة ذات 18 عجلة بشاحنته الصغيرة. كما حكمت بمليون آخر، لوالدي كولينز البالغ من العمر 29 عاماً، وذلك تعويضاً عن خسارتهم الحياة مع ابنهم بعد حادث 2000/3/4. هذا المبلغ (15.5) مليون دولار— منح ليغطي نفقات كولينز الطبية ومصاريف العناية المستقبلية به، وتعويضاً عن خسارته لمتعة الحياة وعن عجزه الجسدي وعدم قدرته على كسب لقمة عيشه بنفسه ، وعن الألم، والمعاناة، وأضرار أخرى.

ومن المتوقع أن يعقد اجتماع يضم جميع الأطراف التي لها علاقة بالحادث لتقرير المبلغ الذي سيدفعه كل منهم وهم: شركة مايك للشاحنات — شركة نتمينغ للتأمين وشركة توين للتأمين ضد الحريق.

ووفقاً للدعاء فإن قدرات كولينز العقلية أصبحت قدرات طفل في الثامنة من عمره. إضافة لمعاناته من شلل في الطرف الأيمن من جسده، وإصابات في العمود الفقري، العينين، الكتفين والقدم. والجدير ذكره أنه قبل بدء المحاكمة، طبقاً لسجلات المحكمة، فإن شركة مايك للشاحنات قبلت تحمل مسؤولية الحادث بالكامل. وقد عقدت

المحكمة لتقرر مدى الأضرار في القضية، ولم تكن هناك شهادات ضمن المحاكمة حول أسباب الحادث، لكنه كان واضحاً أن سائق الشاحنة دوايت دايجل لم يكن منتبهاً على حد قول أحد محامي كولينز.

جانب الادعاء ادعى على الشاحنة التي كانت فراملها معطلة وتحمل 28 طناً من الرمل إضافة إلى أن سائقها كان مسرعاً. أدين دايجل بتسببه بالضرر نتيجة الإهمال، والقيادة بدون رخصة، وبالإهمالة. طبقاً لسجلات المحكمة، صرف النظر عن تهم الإصابات بسبب الإهمال والإهمالة، ودفع دايجل 160 دولاراً أمريكياً لعدم حيازته شهادة سوق.

كان كولينز ينتظر على إشارة المرور وقد أضاء مؤشر الاتجاه إلى اليسار، عندما صدمته الشاحنة ذات العجلات الـ 18 من الخلف وقذفت شاحنته الصغيرة خارج الطريق. أصيب كولينز وراكب آخر معه «ريتشارد جاكسون» الذي بدوره رفع دعوى ضد شركة متيكس للشاحنات وشركات التأمين، وهو أيضاً عانى من إصابات متعددة جراء الحادث من ضمنها إصابات بالدماغ.

2.2 مليون دولار أمريكي تعويضاً لإصبع:

منحت هيئة المحلفين في الولايات المتحدة بتاريخ 2003/6/10 مبلغ 2.2 مليون دولار أمريكي كتعويض لسنتيف وورف (عضو في فريق لأكرانج هيلابندس لسباق السيارات)، بموجب حكم صادر ضد إدارة نادي رالف وايت لأكرانج لسباق السيارات. السيد وورف كان يصلح محرك إحدى سيارات السباق المعطلة في مدينة أوهايو، قبل ثلاث سنوات، عندما أدار مالك السيارة المحرك مما أدى إلى قطع الإصبع الوسطى وأطراف ثلاث أصابع أخرى في يد وورف اليمنى.

السيد روبرت نابلتون، وكيل وورف قال في مرافعته أمام المحكمة أن صاحب السيارة أدار المحرك ويدا موكلي فيها، مما أدى إلى هذه الإعاقة، وذلك في الوقت الذي كان ما يزال السيد وورف فيه قادراً على العمل كمدير في شركة برادفيو لقطع السيارات. وقد اضطرته إصابته لترك عمله الإضافي كإطفائي وكتقني في بروكفيلد.

تأخير بولاءة أءء ءوأمن يؤءى إلى شلل ءشنجى رباعى:

ءكمء المءكمء العلىا بالمملكة المءءءة لصالء طفء بالعاشرة من عمره بعء مشاكل أءاطء ولانءه بمشفى وىلءشاىر؁ فقء ءعرض لشلل ءماغى ءاء نشأ عن تأخير بءولءه بالمشفى المءروف سابقاً بمشفى الأمىرة مارغرىء. ءوماس كرىوءرىل ولد عام 1993 إلى جانب أخىه ءئوأم سىباسءىان؁ ءئوأمان ولءا بغرفة طوارىء بعملىة قىصرىة عنءما ءءءء بعض ءءقءءاء بالءولءء. ءئأخىر الذى ءءء بولاءة ءوماس أءى إلى إصابءه بالشلل ءئشنجى الرباعى وإلى ءلوسه على كرسى ءو عءلاء إساءة إلى إءراكه القلىل ءءاً.

أفون؁ ءلوسىسءسر شاىر ومفوض صءة وىلءشاىر وافقوا على ءسوىة لءالة الصبى بمبلغ من المال ىءءفظ به ءصىصاً لىءطى كل اءءىاءاء ءوماس لبقىة ءىاءه.

ءعوىضاء عن ءاءء ءءطم طائرة — اسءرالىا:

ءكمء إءءى المءاكم الأسءرالىة بءعوىض قءره 10 ملىون ءولار لءائلاء الضءاءىا الءىن لاقوا ءءفهم بسبب سقو طائرة شركة ءطو طاسءرالىة. وقء أقىمء الءعوى ضء الشركة الصانعة لمءرك الطائرة والءى اعءبرىء مسؤولة بشكل أو بآءر عن المأساة. وقء أقامء عائلاء الضءاءىا؁ وعءءهم سبعة؁ الءعوى مءءبئاً فى إءءى المءاكم الأمرىكىة ءم نقلء إلى أسءرالىا

وقء أكء ءءقرىر الفنى الذى أءرى عقب وقوع الءاءء أن ءشققاً فى ءءار المءرك الأىسر للطائرة هو الذى سبب؁ فىما بعء؁ الءاءء وبالرءم من أن مءامى الءفاع عن القضىة لم ىءضروا ءلسة الأءىرة للمءكمء إلا أن الشركة الصانعة والءى ءءعى Textron Lycominy وافقء على ءفع مبلغ ءءعوىض البالى 10 ملىون ءولار.

والءءىر ءكره أن المفاوضاء ءانء قء بءأء مع الشركة الصانعة بعء الءاءء ءئى وافقء فى البءاءة على ءفع 5 ملىون ءولار فقء؁ لكن ءلساء المءكمء ءئى اسءمرء عاماً ءاملاً ءوصلء فى ءئاءة إلى الءكم بالءعوىض المءلوب.

Lloyd's casualty week volume 331 no 11 March 7 2003.

Lloyd's casualty week volume 332 no 13 June 20 2003.

* * *

الموازنة التقديرية

THE BUDGET

إعداد: سعد جواد علي

الموازنة التقديرية هي إجراء محاسبي لخطّة الشركة لفترة زمنية عادة ما تكون سنة، وهي تشتمل على بيانات مالية إضافة إلى معلومات محاسبية. وللموازنة التقديرية أهمية كبيرة بالنسبة للشركات والمؤسسات وذلك لاستخدامها في عملية الرقابة، إذ أنها تعطي مؤشراً للمستقبل من خلال مقارنة النتائج المتوقعة مع الواقع واتخاذ كافة الإجراءات والتدابير للحيلولة دون الانحراف عن الخطّة الموضوعة.

وبشكل عام فإن أهداف الموازنات التقديرية تتلخص في أنها تساهم في تحديد الاستراتيجيات والخطط، كما تساهم في تحديد الأولويات والمشاركة في عمليات التخطيط والرقابة. والتخطيط والرقابة يلعبان دوراً هاماً في صياغة السياسة العامة للشركة وبحث وتقييم الخيارات والبدائل المتاحة ورسم الأهداف والاستراتيجيات، حيث يتم مراجعة الخطّة الموضوعة من وقت لآخر وإجراء التعديلات اللازمة عليها، وفي ضوء المشاورات يتم إقرار الخطط الجديدة الواجبة التنفيذ.

إن الموازنة التقديرية ما هي في الحقيقة إلا أهم أعمال التخطيط في الشركات التي تدار بالشكل الصحيح. وتختلف طريقة إعداد الموازنة التقديرية من شركة

لأخرى، حيث يتوقف ذلك على حجم الشركة والغرض من إعدادها، وفي بعض الشركات يتم إشراك العاملين من جميع المستويات الإدارية في وضع الخطة الأمر الذي يمكنهم من التعرف على الأهداف التي تسعى إليها الشركة ودور كل منهم في تحقيقها، إن ذلك في الواقع يمنح ثقة بالنفس لكافة العاملين وبالمقابل تحصل الشركة على بيانات أكثر دقة في رسم استراتيجية المستقبل. بينما في بعض الشركات الأخرى تقتصر المشاركة والتنفيذ على المدير العام والمدراء التنفيذيين حيث لا تتم مشاركة كافة العاملين في إعداد الموازنة.

أنواع الموازنات التقديرية:

يوجد ثلاثة أنواع أساسية للموازنات التقديرية وهي كما يلي:

- 1 - الموازنة الثابتة: ويتم إعدادها بطريقة الأرقام الثابتة وغير قابلة للتعديل بالرغم من التغيرات التي تطرأ على حجم العمليات وإجمالي المبيعات.
- 2 - الموازنة المرنة: ويتم إعدادها بحيث تأخذ كافة التغيرات التي تطرأ على المصاريف الثابتة والمتغيرة كنتيجة للتبدلات التي تطرأ على حركة المبيعات.
- 3 - الموازنة المتجددة: وهي التي تقسح المجال أمام الإدارة للتنبؤ بأحداث مستقبلية لفترة سنة واحدة قادمة.

وتعتبر الموازنة المتجددة إحدى الوسائل الحديثة للتنبؤ قصير الأجل، وإن استخدامها يمكن من تعديل الأرقام المعتمدة ومن ثم إجراء المقارنات بين ما تحقق بشكل فعلي وما هو معتمد إضافة إلى المقارنة بين الأرقام التي تم اعتمادها والنتائج المحققة، حيث تمنح هذه المقارنات إدارة الشركة أو المؤسسة إمكانية التعرف على أدائها وبالتالي ما هي القرارات الواجب اتخاذها لتحقيق النتائج المطلوبة.

فوائد الرقابة من خلال الموازنات:

لاشك بأن أسس الرقابة الفاعلة التي تعتمد على الموازنات تحقق للمنشأة والمؤسسة العديد من الفوائد نورد منها مايلي:

- تتيح للإدارة العليا والمدراء التنفيذيين الوقت اللازم لبحث النواحي الاستراتيجية بدلاً من التركيز على المشكلات الآنية التي يمكن تركها للوظائف الإدارية الأخرى.
 - تمنح قدراً من الحريات للوظائف الإدارية الأدنى في اتخاذ القرارات وذلك في حدود الموازنة المعتمدة.
 - تتيح درجة كبيرة من الوعي فيما يتعلق بالنفقات لدى جميع المستويات الإدارية الأمر الذي يساهم في الحد من الإسراف والهدر.
 - تتيح الفرصة أمام المدراء والموظفين في قياس درجة الأداء لدى الجميع وهي بذلك تخلق الحافز لديهم في العمل على تطوير واقع المؤسسة وتحسين وضعها المالي.
 - تتيح الفرصة أمام رسم هيكليّة العمل المستقبلية ذلك أنها تظهر الانحرافات في الخطط السابقة.
- وأخيراً نؤكد هنا بأن التخطيط يلعب دوراً هاماً في صياغة السياسة العامة للمنشأة من خلال بحث وتقييم الخيارات والبدائل المتاحة وتحديد الأهداف الاستراتيجية بما يحقق الاستقرار في النتائج ويضمن استمرارية الشركة وبقائها.

* * *

هل تعلم :

سويسرا أصدرت في العام 1996 طابعاً بريدياً يمكن وصفه بأنه حي. إذ يحمل هذا الطابع صورة النقطة في السابع والعشرين من حزيران (يونيو) 1996 لحشد في حالة اكتظاظ في ملعب كرة قدم يضم عشرة آلاف وسبعمائة شاب سويسري، شكلوا في مجموعهم لوحة فنية لطابع بريد بكل مواصفاته، بما في ذلك اسم سويسرا القديم «هلفتسيا» وسعر الطابع أيضاً.

السعادة.. كما يمكن أن تكون !..

د. سمير صارم

لا تتدهشوا! ...



فسكان نيجيريا هم أسعد أهل الأرض!!!

نعم.. سكان نيجيريا الفقيرة رغم ثروتها النفطية.. المتعبة لكثرة وكثرة قبائلها، هم أكثر سعادة من الأمريكيين والروس معاً.. وكذلك من الألمان والفرنسيين وغيرهم!..

لماذا؟!..

لأن شعارهم في الحياة هو: «القناعة كنز لا يفنى»... بالتالي راضون بها قسم لهم في الحياة، وبما هم عليه من ندرة مال وغياب جاه وقلة ثقافة، فالقليل يسعدهم والكثير لا يفسدهم!!..

أما غيرهم من شعوب الأرض فهم الأقل سعادة لأنهم غير راضين عما هم عليه، فالتنافس بينهم يؤرقهم.. والسعي نحو الجاه والمال يتعبهم وسهر الليالي من أجل تحقيق نجاحات يسعون إليها يهد أجسادهم!...

ما سبق من معلومات ليس من عندي... بل من مجلة أمريكية اسمها «استايسمان». والتي أجرت دراسة علمية في خمس وستين دولة حول مفهوم السعادة فوجدت بنتيجتها أن شعب نيجيريا يأتي في المرتبة الأولى، أما أمريكا فتحل المرتبة

العشرين. وتتوزع المراتب الأخرى بين دول أمريكا اللاتينية وأوروبا وآسيا وإفريقيا... أما أتعس الشعوب حسب الدراسة فهو الشعب الروماني، ولا غرابة في ذلك، وقد رأيت هذا الشعب وعشت بين أفرادهِ وقرأت التعاسة على وجوههم، وقد سألت أحدهم مرة: بماذا جاء لكم الغرب الرأسمالي بعد خلاصكم من الشيوعية، فأجاب: جاءنا بالهمبرغر والكوكاكولا فقط!!!...

أعود إلى نتائج الدراسة التي جعلتني أطرح على نفسي تساؤلاً عن مفهوم السعادة كما أراها أنا.. وأسأل بعض الأصدقاء، وكانت النتائج متباينة، لكنها تتفق على أمر واحد... هو أن السعادة نسبية... وهي ليست دائمة كل الوقت، فلا بد من مشاكل ومنغصات تجعل السعادة — إن وجدت — تهرب منا. لكن وإن كانت نسبية فلا بد من تعريف... ففي حين رأى البعض أنها الصحة، قال آخر إنها المال، وأجاب ثالث بأنها تبادل العطاء، قلت أنا أنها راحة الضمير.. فيكفي أن ينهي المرء يومه وهو يشعر براحة الضمير في سلوكه مع الآخرين وتعامله معهم.. وفي عمله وقد أدى واجبه، ومع أسرته وقد أخلص لها وتفانى من أجلها، عندها يكون سعيداً.. مع ذلك سألت نفسي: وأين الصحة التي تجعلك تروح وتحيى وتعمل؟! وأين المال الذي يغنيك عن السؤال؟! . وأين النجاح الذي يحقق لك الطموح! . وأين الشعور بالحب الذي يجعل الدنيا جميلة في نظرك؟! وأين...؟! وأين؟! لأنتهي بلا جواب محدد. ولأترك السؤال معلقاً بلا جواب!...

— فما هي السعادة؟..

أسألكم.. فربما وصلتم إلى الجواب الشافي... وهنا لا بأس من تقديم بعض المساعدة عن معاني السعادة عند بعض الشعوب الأخرى للاسترشاد بها..

فهي عند الأمريكيين النجاح الشخصي، أما عند اليابانيين فهي النجاح العائلي.. والسعادة عند الفرنسيين هي في الحب، أما عند الإيطاليين فهي في الحب والشراب، لكن الإسبان يضيفون على الحب والشراب المال، ويعطي الألمان رأياً آخر يقول إن السعادة هي أن تبقى مرفوع الرأس في الذهاب إلى عملك وعودتك إلى البيت، وأن تنظر إلى الدنيا كلها من فوق، لأنك أنت فوق ك شخص وكحضارة.. وننتهي عند

النيجيريين، الأسعد في العالم الذين يقولون: يكفي أنك تعيش.. تروح وتجيء بسهولة الحياة ولا تفكر بمشكلاتها، وأن أموال الدنيا لا تشتري السعادة.. يكفي أن تجد في نفسك الرغبة لتناول الطعام والنوم. وأن تطلع عليك شمس يوم جديد!!!..

فما رأيكم دام فضلكم على رأي أحدهم!!!..

ألا توافقوني أن لا مفهوم محدد للسعادة، فهي تختلف بين شخص وآخر، وحتى الشخص الواحد تختلف حسب حالته النفسية والصحية والمادية والمهنية وغيرها؟!

* * *

حكم جميلة

- سئل أحد الحكماء: ممن تعلمت الحكمة؟! قال: من الرجل الضربير لأنه لا يضع قدمه على الأرض إلا بعد أن يختبر الطريق بعصاه.
- قال أحد الحكماء: لابنه في موعظة: يا بني . إذا أردت أن تصاحب رجلاً فأغضبه. فإن أنصفك من نفسه فلا تدع صحبته.. وإلا فاحذر.
- قال أحد حكماء الفلسفة: الإخوان ثلاثة .. أخ كالغذاء تحتاج إليه كل وقت، وأخ كالدواء تحتاج إليه أحياناً، وأخ كالداء لا تحتاج إليه أبداً.
- قد يرى الناس الجرح الذي في رأسك لكنهم لا يشعرون بالألم الذي تعانيه.
- شكراً للأشواق علمتني الكثير.
- من جار على شبابه جارت عليه شيخوخته.
- سئل حكيم ما الحكمة؟ فقال: أن تميز بين الذي تعرفه والذي تجهله.

دعوة إلى الكتاب والباحثين في شؤون التأمين وإعادة التأمين

ترحب مجلة «الرائد العربي» بإسهامات الأخوة والأخوات من العاملين في أسواق التأمين العربية المختلفة، الذين يدفعهم حرصهم على تحسين الوعي التأميني ونشر الثقافة التأمينية على العاملين في هذه الأسواق، ولكل من يعينهم الأمر، وتحيطهم علماً بأنها سيسر لها استقبال هذه المساهمات ونشرها على صفحات المجلة.

في إطار مايلي:

- 1 - أن تعالج بعض قضايا التأمين بأسلوب علمي ودقيق.
- 2 - أن تعالج بعض القضايا الاقتصادية العربية الراهنة وقضايا التنمية على مستوى الوطن العربي.
- 3 - تحرص المجلة على توثيق ما يرد فيها بالإشارة الواضحة لمصدره كلما اقتضى الأمر ذلك.
- 4 - أن يكون معيار النشر الموضوعية والجدة.
- 5 - يفضل أن تكون المساهمة مطبوعة، تحاشياً لاحتمال الأخطاء وإذا لم يتيسر ذلك فإن تكتب على وجه واحد من الورقة وبخط واضح.
- 6 - أن لا يتجاوز حجم المساهمة أو الدراسة 10 - 12 صفحة من القطع الكبير على الآلة الكاتبة.
- 7 - ترحب المجلة بتقارير الندوات والمؤتمرات ونشر مراجعات الكتب الحديثة المتعلقة بصناعة التأمين والقضايا الاقتصادية عموماً.
- 8 - في الوقت الذي تقدر فيه المجلة بالغ التقدير ما يصلها من إسهامات فإنها ستدفع مكافأة مالية عما تقبله للنشر فيها، وتعتبر أن القيمة المعنوية للمساهمة أعلى بكثير من أية مكافأة.

كافة المراسلات توجه إلى رئيس مجلس الإدارة - المشرف العام
شركة الاتحاد العربي لإعادة التأمين - دمشق، ص. ب 5178

AL RAÉD AL ARABI

